



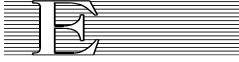
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الرابع للجنة الخبراء

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء



Distr.: General
E/ECA/COE/28/5
AU/CAMEF/EXP/ 5 (IV)
Date: May 2009

Arabic
Original: English

لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية

والتخطيط والتنمية الاقتصادية

القاهرة، مصر
2-5 حزيران/يونيه 2009

دراسة تتضمن المعلومات الأساسية لموضوع المؤتمر

“زيادة فعالية السياسات المالية لتعبئة
الموارد المحلية”

المحتويات

ألف - مقدمة	1
باء - سياق السياسة المالية في أفريقيا	1
1 - دور السياسة المالية والقطاع العام	1
2 - النمو والإيرادات العامة	2
3 - اتجاهات أداء الإيرادات والإنفاق	10
(أ) شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي	10
(ب) شمال أفريقيا	21
(ج) مصدرو النفط في جنوب الصحراء الكبرى	22
(د) غرب أفريقيا	23
(هـ) بلدان أخرى جنوب الصحراء الكبرى	24
جيم - انتهاج سياسة مالية مقاومة للتقلبات الدورية	34
1 - حالات العجز المالي والتدخل المقاوم للتقلبات الدورية	34
2 - سياسات التدخل المقاوم للتقلبات الدورية	37
دال - سياسات زيادة إيرادات السلع الأساسية	43
هاء - استخدام السياسات المالية لزيادة المدخرات الخاصة	47
1 - المدخرات في البلدان المتدنية الدخل	47
2 - تحسين التمويل الإنمائي	50
3 - الربط بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية	51
4 - المؤسسات المالية العامة	52
5 - الاستثمار في القدرات المؤسسية	53
واو - زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية	54
زاي - دور المساعدة الإنمائية الخارجية في تعبئة الموارد المحلية	62
حاء - مسائل تكميلية	66
1 - التحويلات المالية	66
2 - هروب رؤوس الأموال	70
طاء - الملخص والاستنتاجات	73
المراجع	76
الجدول	
الجدول 1 - تحديد حصة الإيرادات، 12 في بلد في شرق ووسط أفريقيا . والجنوب الأفريقي، 1992-2007	9
الجدول 2 - الإيرادات العامة الإجمالية باستثناء المنح، 12 بلد في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1992-2007	13
الجدول 3 - الإنفاق العام الإجمالي ناقصاً خدمة الدين الخارجي، 12 بلد في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1992-2006	14
الجدول 4 - الإنفاق العام الإجمالي ناقصاً خدمة الدين الخارجي للفرد، 12 بلد في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2006	15
الجدول 5 - الاستثمار العام، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 12 بلد في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2006	16
الجدول 6 - العجز المالي بما في ذلك المنح ، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 12 بلد في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي 1992-2007	17
الجدول 7 - العجز المالي باستثناء المنح ، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، 12 بلد في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2007	18

- الجدول 8- موجز اتجاهات الإيرادات والنفقات العامة والعجز المالي لـ 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2007..... 19
- جدول 9- نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان شمال أفريقيا الخمسة، 1990-2007... 25
- جدول 10- الإيرادات والعجز النقدي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان شمال أفريقيا الخمسة، 1990-2007..... 26
- الجدول 11- نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى السبعة المصدرة للنفط، 1990-2007..... 27
- الجدول 12- نمو الناتج المحلي الإجمالي في ستة عشر من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1990-2007 - 28
- الجدول 13- التضخم في 16 من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1990-2007
- الجدول 14: الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لستة عشر من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1990-2007..... 29
- جدول 15- العجز النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لستة عشر من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 1990-2007..... 30
- جدول 16- نمو الناتج المحلي الإجمالي لسبعة بلدان أخرى من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1990-2007..... 31
- جدول 17 - الإيرادات والعجز النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لسبعة بلدان أخرى من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 1990-2007..... 32
- الجدول 18 - المتغير التابع: معدل التضخم السنوي في 12 بلداً، الفترة 1992 - 2007..... 42
- الجدول 19 - المتغير التابع : حصة الاستثمار السنوية من الناتج المحلي الإجمالي في 12 بلداً، للفترة 1992 - 2007..... 43
- الجدول 20- التسهيلات الممنوحة لشركات تعدين الذهب في تنزانيا..... 46
- الجدول 21 - معدلات الادخار المحلي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي..... 50
- الجدول 22 - تدفقات التحويلات المالية للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ولجميع البلدان النامية، للفترة 1995-2007، بـبلايين الدولارات..... 70

الأشكال

- الشكل 1- العجز المالي الإجمالي بما في ذلك المنح، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2007..... 20
- الشكل 2- العجز المالي باستثناء المنح، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2007..... 20
- الشكل 3 - نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط التحرك خلال خمسة سنوات في أربعة بلدان في الجنوب الأفريقي، للفترة 1980 - 2007..... 29
- الشكل 4 - نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط التحرك خلال خمسة سنوات في ثلاثة بلدان في شرق أفريقيا، للفترة 1980 - 2007..... 40
- الشكل 5 - نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط التحرك خلال خمسة سنوات في أربعة بلدان في وسط أفريقيا، للفترة 1980 - 2007..... 40
- الشكل 6 - معدلات النمو لـ 12 بلداً، الفرق المطلق من المتوسط، للفترة 1980 - 2007..... 41
- الشكل 7 - معدلات النمو واختلافها، في 12 بلداً، للفترة 1980 - 2007..... 41
- الشكل 8 - الإيرادات الإجمالية والإيرادات الضرائبية في 26 بلداً من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، الفترة 1990 - 2006..... 56
- الشكل 9 - الفئات الضرائبية الرئيسية في 26 بلداً من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، للفترة 1990-2006..... 57
- الشكل 10 : أوجه استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى، للفترة 1965-2006..... 65
- الإطار 1: الهجرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لعام 2007..... 69

ألف- مقدمة

1- الغرض من هذه الورقة هو دراسة العلاقة بين السياسة المالية وتمويل التنمية في أفريقيا. ونظراً إلى التنوع الكبير عبر القارة ، فإن إجراء دراسة للبلدان الثلاثة والخمسين كلها لن يؤدي إلى أي استنتاجات ذات أهمية. وكما أن المرء لا يتوقع أن تسفر دراسة للبلدان الأوروبية كلها (تشمل بيلاروس والسويد مثلاً) عن الكثير من المبادئ التوجيهية المفيدة، كذلك ، يجب التسليم بتنوع القارة الأفريقية. ولكي يمكن التحكم في جزء الدراسة المستند إلى بيانات مستمدة من التجربة العملية، تجرى دراسة الحالة في 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي بصورة تفصيلية فيما يتعلق بأداء الإيرادات واتجاهات الإنفاق الإنمائي، وفي عينة مؤلفة من 26 بلداً فيما يتعلق بتحليل هيكل الإيرادات. أما بقية بلدان القارة ، فتدرس حالتها بإيجاز.

2- والهدف العام هو عرض بدائل لزيادة تعبئة الموارد من أجل تعجيل النمو وتيسير الحد من الفقر. ويضع القسم باء من الورقة مناقشة السياسة المالية في السياق الحالي للآزمة العالمية والانكماش الاقتصادي ، ويستعرض معدلات النمو وأداء الإيرادات واتجاهات العجز والنفقات العامة بصورة تفصيلية في 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، وبصورة موجزة في البلدان الأخرى. وينظر هذا القسم أيضاً في الحجم المناسب للقطاع العام. ويتناول القسم جيم دور السياسة المالية في الأجل القصير، وتحديد قدرتها على القيام بدور آلية مقاومة للتقلبات الدورية من أجل تخفيض تقلبات الناتج وإبقاء الاقتصادات في مسار نموها المحتمل تقريباً. أما القسم دال فيتطرق إلى مسألة توليد إيرادات عامة من صادرات السلع الأساسية. ويتبع ذلك، في القسم هاء، تحليل للسياسات المالية والمدخرات الخاصة. وفي القسم واو تُناقش مسألة تعبئة الموارد العامة مع التركيز على الأنواع المختلفة للضرائب. ويتناول القسم زاي دور المساعدة الإنمائية الرسمية في المالية العامة. ويتمثل موضوع القسم حاء في مسألتين مكملتين هامتين هما الحوالات وتدفقات رأس المال إلى الخارج. ويلخص القسم الأخير المناقشة مع التركيز على السياسات.

باء- سياق السياسة المالية في أفريقيا

1- دور السياسة المالية والقطاع العام

3- يمكن أن تصبح السياسة المالية أداة سياسية هامة في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ففي الأجل القصير يمكن أن تعوض زيادات الإنفاق عن هبوط الإنفاق الخاص المحلي أو الطلب على الصادرات ، فتمنع حدوث خسائر في الناتج بسبب عدم كفاية الطلب الإجمالي. وفي الأجل المتوسط، يمكن استخدام هذه السياسة قصيرة الأجل، بصورة منهجية وهادفة، كأداة مقاومة للتقلبات الدورية من أجل تخفيض التقلبات وإبقاء الناتج في حدود الإمكانيات الممكن تحقيقها تقريباً. وفي الأجل الطويل ، يساعد الاستثمار العام على رفع معدل النمو الممكن تحقيقه عن طريق زيادة القدرة وتخفيض التكاليف.

4- وهذه الأدوار متكاملة فيما بينها. فالاستثمار العام يخلق إمكانية النمو الأسرع، ولكن لكي تتحقق هذه الإمكانية لابد من سياسة مالية مقاومة للتقلبات الدورية حتى يتسنى تحقيق ما تتطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانيات بدلاً من إهدارها في بناء قدرات معطلة. وبناء على ذلك، فإنه لكي يصبح الإنفاق العام أداة من أدوات السياسات الفعالة، يجب أن تتوفر فيه المرونة اللازمة للتكيف مع التقلبات قصيرة الأجل في الاقتصاد ككل. وبصفة عامة، فإن الإنفاق العام الجاري هو أكثر مرونة من الإنفاق الرأسمالي. وبالتالي، فإن وظائف السياسة المالية القصيرة والمتوسطة الأجل تُنفذ من خلال الإنفاق الجاري، أما وظيفتها طويلة الأجل فتتخذ من خلال الإنفاق الرأسمالي.

5- وبعد الحرب العالمية الثانية وجدت قبولاً عاماً لدى الاقتصاديين والسياسيين فكرة أنه يجب استخدام السياسة المالية لإبقاء الاقتصاد في حدود طاقته الكاملة في الأجل القصير وتعزيز النمو في الأجل الطويل. وفي بعض الكتابات المتعلقة بالسياسات، تم الإعراب عن شكوك بشأن ما إذا كان هذا الأمر عملياً وفعالاً في البلدان النامية، حيث أن العوامل الهيكلية يمكن أن تضع قيوداً على اقتصاداتها. ففي الاقتصاد القائم على الزراعة مثلاً، يمكن أن تضفي الظروف المناخية شيئاً كثيراً من عدم المرونة على العرض الإجمالي. وقيل أيضاً أن البلدان النامية كثيراً ما تكون لها مرونة استيرادية عالية نسبياً فيما يتعلق بالنمو. وينتج عن ذلك أن إتباع سياسة مالية توسعية يمكن أن يولد عجزاً تجارياً فوق الاحتمال. وأعرب كذلك عن القلق من أن يؤدي ما يعرف بالمشروعات الشعبية إلى أن تنحرف السياسة المالية النشطة عن دورها التقني المتمثل في إدارة الطلب وتتحول إلى إنفاق مفرط من أجل المصلحة السياسية. وباختصار، فإن الاقتصاديين بعد الحرب قبلوا مبدأ إتباع سياسة مالية نشطة وكانت شكوكهم قاصرة على ممارستها عملياً.

6- وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي تعرضت هذه النظرة البرغماتية للسياسة المالية إلى هجوم صار، وحلت محلها في الثمانينات نظرة أورثوذكسية تنتمي إلى عهود ما قبل عالم الاقتصاد كينز وتنادي بإنفاق عام أقل وميزانيات خالية من العجز وتقليص حاد لدور تدخل القطاع العام. وبعد مرور أكثر من ربع قرن، تلقت هذه النظرة الأرثوذكسية العائدة إلى ما قبل كينز والتي بعنت من جديد، ضربة قاصمة من الكساد العالمي الذي بدأ في عام 2008. فقد انتهجت حكومات البلدان الصناعية الرئيسية، باستثناءات قليلة، سياسات مالية نشطة، وفي حالتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نشطة للغاية،⁽¹⁾ تشدد على التدخل لمقاومة التقلبات الدورية في الأجلين القصير والمتوسط. وكذلك الاستثمار العام من أجل تعزيز النمو والإنتاجية في الأجل الطويل. ونتج عن ذلك عودة المهنة إلى النهج البرغماتي الذي اتفقت عليه الآراء بعد الحرب أي: استخدام السياسة المالية في الحالات التي يمكن فيها أن تحقق أهداف السياسات المنشودة. وينطبق هذا النهج على جميع الاقتصادات على حد سواء، وإن كانت ظروف البلدان، بما في ذلك مستوى تنميتها، تحدد جزئياً فعاليتها حسبما هو موضح أدناه.

7- ورغم تقهقر الأرثوذكسية الراجعة إلى ما قبل كينز، من المفيد استعراض الحجج التي تستند إليها. أولاً لأن هذه الحجج يمكن أن تظل باقية في شكل مستتر، وثانياً لأن فهم الأخطاء التي تنطوي عليها هذه الحجج يمكن أن يصبح مرشداً للسياسة الحالية. والحجج المكتملة والمعارضة لأي سياسة مالية نشطة. وخاصة تلك التي تطرحها المؤسسات المالية الدولية. تستند إلى قول مزعوم بكفاءة السوق وعدم كفاءة القطاع العام، إذ يفترض:

(أ) أن القطاع العام يتسم، في كل ما يفعله، بعدم الكفاءة بالمقارنة مع القطاع الخاص، وذلك لأن تقليل التكلفة إلى أدنى حد والسعي وراء الربح لا يمثل حافزاً له، ومن ثم ينبغي خصخصة كلما هو قابل للخصخصة؛

(ب) الأسواق تنظم نفسها بنفسها، ومع تقليل التدخل العام إلى أدنى حد ممكن، سوف تدفع الاقتصاد، أوتوماتيكياً، نحو أمثل مستوى ومسار نمو له؛

(ج) أن إتباع سياسة مالية نشطة يثبط تنمية القطاع الخاص من خلال المزاحمة الطارئة للاستثمار الخاص مما يولد ضغطاً تضخيمياً ويؤدي إلى عدم الكفاءة.

8- وبغض النظر عن الحجج النظرية، فقد اتضح بصورة جلية، خطأ الفرضية القائلة بأن القطاع الخاص يعمل بطريقة أكثر كفاءة من القطاع العام قبل حدوث الأزمة الاقتصادية في عام 2008 بوقت طويل. فقد كشفت سلسلة شهيرة من حالات الفشل الذريع للقطاع الخاص، معظمها في الولايات المتحدة، أن عملية المنافسة لا تكفي لمنع السلوك عديم الكفاءة والمعادي للمجتمع في الأسواق⁽²⁾. وبحلول عام 2009، أصبح واضحاً لأي مراقب عاقل أن الكفاءة النسبية للقطاعين العام والخاص في أي نشاط هي مسألة تجريبية. وتنطبق هذه القاعدة العامة على جميع البلدان على حد سواء، المتقدمة النمو منها وغير المتقدمة.

9- وأحد الشروط الضرورية للحجة الداعية إلى إتباع سياسة مالية غير نشطة هو أن السوق سوف يحقق، بصورة أوتوماتيكية، نتيجة منشودة اجتماعياً، تُعرّف بأنها الإبقاء على الاقتصاد في حدود إمكانياته القابلة للتحقيق تقريباً وتقليل تقلباته إلى أدنى حد ممكن وتعزيز النمو الطويل الأجل. ومن الممكن للمرء أن يثبت نظرياً أن هذه حالة خاصة مبنية على افتراضات تقييدية جداً،⁽³⁾ ولكنه ليست هناك حاجة إلى ذلك في عام 2009 حيث أصبح العكس بهذا القدر من الوضوح. بيد أن هناك حججاً محددة أخرى ذات مصداقية سطحية، ونحن سوف نتناول أهمها فيما يلي.

10- يزعم أن تدخل القطاع العام بنشاط يثبط القطاع الخاص، لأنه يتضمن تمويله من الضرائب مما يرفع "تكلفة ممارسة العمل التجاري"⁽⁴⁾. وهذا مصطلح غير موفق له إحياءات إيديولوجية، لأن هدف

(1) في النصف الأول من عام 2009، برمجت الحكومة البريطانية إنفاقاً يمكن أن ينتج عجزاً مالياً يزيد على 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في محاولة لوقف الانكماش الاقتصادي.

أنظر <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601102&sid=aX71Wieckjbg&refer-uk>.

(2) مثال ذلك انهيار شركة "انرون" التي كانت تضارب في الطاقة، وعملية "إسعاف" جمعيات الادخار والإقراض التي كلفت عدة ملايين من الدولارات. وفي الآونة الأخيرة أسواق الرهن العقاري في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

(3) للإطلاع على الحجة النظرية، أنظر ويكس (1999).

(4) هذا المصطلح يستخدمه في العادة البنك الدولي. أنظر، على سبيل المثال، مناقشة أوغندا في سورنس (2000).

السياسة العامة ينبغي أن يكون هو ضمان أن يعمل "قطاع العمل التجاري" أي القطاع العام، بطريقة مفيدة اجتماعياً، وليس بأقل تكلفة كما يراها هو. ومع أن تدخلات القطاع العام، بما فيها الضرائب، يمكن أن ترفع التكاليف التي يتكبدها القطاع الخاص، فإن الهدف منها هو ضمان أن يعمل القطاع الخاص للصالح العام. وينبغي الحكم عليها على هذا الأساس البرغماتي والتجريبي. وفيما يتعلق بضرائب "العمل التجاري" على وجه التحديد، فالهدف منها هو تحصيل الإيرادات عامة لتمويل النفقات الاجتماعية الضرورية التي يستفيد منها القطاع الخاص نفسه، مع توزيع الأعباء بطريقة عادلة.

11- والفرضية المحددة القائلة بأن حشد الموارد، سواء عن طريق الضرائب أو الاقتراض، يخفض استثمارات القطاع الخاص أي يسبب "مزاحمة طارئة" له، هي مسألة خاضعة للتجربة العملية ولا يمكن التوصل إلى استنتاج عام بشأنها. وتقول النظرية الاقتصادية أن هذا يحدث عندما يعاني الاقتصاد من ندرة في أحد الموارد، وينافس إنفاق القطاع العام القطاع الخاص في الحصول على ذلك المورد. أما إذا كان هناك استغلال منقوص للموارد بصفة عامة، كما هو الحال في معظم البلدان الأفريقية، والموارد غير شحيحة بالمعنى التقني، فلن تحدث "مزاحمة طارئة". بل المرجح هو أن يحدث العكس: إذ يمكن أن تؤدي النفقات العامة، من خلال زيادة الطلب أو كونها مكملة مباشرة للاستثمار الخاص، إلى "إقحام" الإنفاق الخاص، أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الطلب الإجمالي. وحتى في حالة المورد النادر و "المزاحمة الطارئة"، فإن الاستثمار العام الإضافي يمكن أن يكون أمراً مرغوباً فيه اجتماعياً، إذا كانت نسبة رأس المال إلى الناتج فيه أقل، لأن ذلك يخلق فرص عمالة ونمو أكبر بالنسبة للوحدة من الإنفاق الرأسمالي بالمقارنة مع استثمارات القطاع الخاص.

12- وفي كثير من الأحيان تلقى هذه الحجج العملية الواضحة لصالح تدخلات القطاع العام رفضاً في السياق الأفريقي، بحجة أن الفساد وعدم الكفاءة يجعلان زيادة الإنفاق العام أمراً غير مرغوب فيه اجتماعياً. وهذه حجة ينبغي تطبيقها على الحكومات في أفريقيا بنفس المعايير العملية والتجريبية التي تستخدم عند النظر في القطاع العام في البلدان متقدمة النمو.

13- والمسألة الهامة هي الموقف المالي المناسب للظروف الاقتصادية السائدة. وإذا كانت هناك حاجة إلى توسع مالي قصير الأجل كحل تقني لمشكلة الركود الاقتصادي أو الانكماش، فهناك سببان رئيسيان يمكن أن يحولا دون التنفيذ. أولاً، قد يكون العجز المالي الأولي أكبر مما يسمح بمزيد من التمويل عن طريق الاقتراض. والمسألة ليست هي ببساطة حجم العجز الأولي بل الأثر المحتمل لزيادة هذا العجز من خلال التوسع المالي، وهو أمر تجري مناقشته في فصل لاحق عند النظر في حالات العجز بالتفصيل.

14- ثانياً، ينبغي معاملة التوسع المالي كسياسة مقاومة للتقلبات الدورية وليس كإطار للإنفاق الحكومي. وبصفة عامة ينبغي أن تمول النفقات عن طريق الإيرادات العامة وأن لا يتم الدخول فيها لمصلحة سياسية، وهذه هي الرسالة المركزية لهذه الورقة. وإذا لم يتم اتباع هذا المبدأ فقد تكون النتيجة هي استمرار الضغوط التضخمية أو وجود برامج عامة عديمة الكفاءة لا تسهم إلا قليلاً في النمو والحد من الفقر أو كلا الأمرين. واستخدام السياسة المالية لأغراض إدارة الطلب هي سياسة تتطلب تخطيطاً دقيقاً وخبرة فنية، ولا ينبغي استخدامها كرخصة للإنفاق العام المفرط.

2 - النمو والإيرادات العامة

15- للنظر في تعبئة الموارد لأغراض التنمية والحد من الفقر، وسنستعرض أداء النمو الاقتصادي لأن النمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء الإيرادات وتنقسم الإيرادات التي تحصل عليها الحكومات الأفريقية إلى نوعين عامين هما: الإيرادات الداخلية الآتية من الضرائب والرسوم، والإيرادات الخارجية الآتية من المساعدة الإنمائية الرسمية. والإيرادات المحلية الناتجة عن النمو يمكن استخدامها لأغراض الاستثمار العام الذي يمكن أن يزيد القدرة الإنتاجية وإمكانية النمو الذي يمكن تحقيقه. والتفاعل بين النمو وتوليد الإيرادات يمكن أن يصبح دائرة شريرة أو دائرة خيرة: فالنمو البطيء يؤدي إلى زيادات منخفضة في الإيرادات مما يحد من الاستثمار العام ويقلل إمكانية النمو؛ أما النمو السريع فيولد إيرادات تسمح للاستثمار العام بتكميل الاستثمار الخاص أو "إقحامه".

16- والعلاقة بين الإيرادات العامة والنمو يمكن أن تستخلص من مطابقة الحسابات القومية المعروفة:

$$Y = C + I + G + (X - N) + \Delta inv$$

حيث $Y =$ الدخل القومي، و $C =$ الاستهلاك الخاص و $I =$ الاستثمار الخاص و $G =$ الإنفاق الحكومي (الجاري زائداً الرأسمالي) و $X =$ الصادرات و $N =$ الواردات و $\Delta inv =$ تغيير المخزون .

17- وعلى افتراض التوازن، $\Delta inv =$ صفر- يمكن أن نعوض العلاقات السلوكية المعيارية مع فارق هام. في التحديد النوعي، يفترض أن كل الدخل يوزع على الأسر المعيشية، وكل الضرائب تجبى عن الدخل الشخصي. ونحن نفترض أيضاً أن كل الدخل يوزع على الأسر المعيشية ولكننا نقسم الضرائب إلى ضرائب على دخل الأسر المعيشية وضرائب على الصادرات والواردات. وهذا يعكس الوضع في البلدان الأفريقية التي يمكن أن تتوفر لها إمكانية الحصول على جزء كبير من الإيرادات الضريبية من فرض رسوم على التجارة. وقد أدى تخفيض التعريفات الذي كان في حالات كثيرة نتيجة لمشروطة خارجية، إلى انخفاض في وزن الضرائب التجارية في الإيرادات الإجمالية في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة. ووفقاً للمناقشة الواردة في القسم واو، تظل هذه الضرائب مصدراً هاماً للإيرادات في معظم البلدان⁽⁵⁾

$C = a(Y - T) = a(Y - t_1 Y)$ ، a هي النزعة الحدية للاستهلاك؛
 $T_1 = t_1 Y$ ، and $(Y - t_1 Y)$ هي الدخل الممكن التصرف فيه و t_1 هي معدل ضريبة الدخل المتوسط
 $I = I^*$ ، الاستثمار الثابت في الأجل القصير،
 $G = G^*$ ، الإنفاق الحكومي وهو متغير متصل بالسياسات؛
 $X = X_g(1 - t_2)$ ، X_g هو الصادرات بما في ذلك الضرائب و t_2 هو متوسط معدل ضريبة التصدير ، لذا فإن $T_2 = t_2 X$
 $N = bY$ ، b هي النزعة الحدية للاستيراد
 $N = N_g(1 - t_3)$ ، N_g هي الواردات بما في ذلك الضرائب ، t_2 هي متوسط معدل التعريفات ، لذا فإن $T_3 = t_3 N$
وبالإحلال تكون إيرادات الضرائب الإجمالية:
 $T = T_1 + T_2 + T_3 = t_1 Y + t_2 X + t_3 bY$
ومضاعف النفقات المستقل هو :
 $m = 1 / \{ [1 - a(1 - t_1) + b(1 - t_3)] \}$
 $Y = m[I + G + X]$
وعن طريق الإحلال يتم الحصول على ما يلي فيما يتعلق بنسبة الضريبة المتوسط
 $T/Y = t_1 + a t_2 X_g / [m(I + G + X)]$

18- والصيغة الأخيرة لها تفسير بسيط : إذا كانت معدلات الضرائب الثلاثة لا تتغير (وكانت النزعة الحدية للاستهلاك والنزعة الحدية للاستيراد ثابتتين) وكانت الصادرات تنمو وكذلك الدخل بنفس المعدل، فإن مرونة الإيرادات الضريبية بالنسبة للناتج تساوي واحداً (1). وإذا عكست الفرضية باستخدام معدلات ضريبية متوسطة ثابتة، فستنمو الإيرادات الضريبية بصورة أسرع من زيادات الناتج (تحديداً، ترتفع النسبة T/Y) إذا كانت الصادرات تنمو بصورة أسرع من الناتج إما مباشرة بالنسبة للبلدان التي لها ضرائب تصدير أو بصورة غير مباشرة من خلال الضرائب على الدخل والاستهلاك الناتجة عن عملية المضاعفة. وإذا أزيلت كل الجبايات على الصادرات، فإن مرونة الإيرادات فيما يتعلق بالنمو تساوي واحد في غياب الزيادات في معدلات الضرائب أو تغطيتها أو كفاءتها⁽⁶⁾.

19- ولتقدير أثر النمو الاقتصادي ونمو الصادرات والمتغيرات الأخرى على أداء الضرائب، فقد اخترنا عينة مؤلفة من 12 بلداً من شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقد استخدم معياران في هذا الاختيار هما : أولاً، كانت هذه البلدان، باستثناء زيمبابوي، هي البلدان التي تم اختيارها في دراسة منفصلة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تغطي مالياً القطاع العام بالإضافة إلى قضايا أخرى، مما يسمح بإجراء مقارنة مباشرة، وثانياً، تم استبعاد أنغولا المنتجة للنفط وزيمبابوي التي تعاني من نزاع. والفترة

⁽⁵⁾ جزء كبير مما يسمى ضرائب القيمة المضافة هو عبارة عن ضرائب تفرض على السلع المستوردة وتجمع من تجار التجزئة في القطاع الرسمي.

⁽⁶⁾ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت الصادرات تنمو بأسرع من نمو الناتج خلال تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة (ويكس، 2008).

الزمنية للدراسة هي الفترة 1992-2007؛ أما البيانات فهي مستمدة من دراسات صندوق النقد الدولي. ومعادلة التقدير مشتقة من متطابقة الدخل القومي بعد توسيعها لتشمل متغيرين إضافيين. وتشدد الكتابات المتعلقة بأداء الإيرادات على أهمية مستوى التنمية في البلد لعدة أسباب: فكلما كان البلد أكثر تنمية كان القطاع الرسمي فيه أكبر، وكانت قدرة القطاع العام على رصد الدخل وتحصيل الضرائب أكبر. وبما أن الكتابات المتعلقة بالمالية العامة تدل أيضاً على أن التضخم يمكن أن يؤثر على حصص الضرائب، فنحن ندرج هذا المتغير متخلفاً لفترة عام واحد. والمتغيران التوضيحيان الآخران هما معدل نمو الصادرات الذي نوفش أعلاه، ومعدل نمو الناتج الذي يكتسب أهمية إذا كان هناك اختلاف بين معدلات الضرائب الحدية والمتوسطة. ويتم ربط البلدان في نفس التقدير باستخدام متغيرات ثنائية قطرية مع كون بوروندي المتغير الثنائي المحذوف لأن متوسط حصتها الضريبية لم يحدث إطلاقاً أن بلغ المعدل المتوسط للبلدان البالغ عددها 12. وينطبق الاستنتاج المتعلق بالسياسات على البلدان الأخرى غير المنتجة للنفط أو التي لا تعاني من تعقيدات فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات بسبب النزاعات كما تعاني الكونغو وليبيريا. أما البلدان الأخرى فتجري دراستها بقدر أقل من التفصيل في أقسام منفصلة.

20- وتشير النتائج إلى ما يلي :

(أ) أن التضخم بالرغم من أنه يحمل العلامة المتوقعة، لا يمثل متغيراً هاماً لأن معدل التضخم في أي بلد من هذه البلدان البالغ عددها 12 لم يكن مرتفعاً بدرجة تكفي لظهور الأثر المسمى "أثر أليفيرا - تانزي"⁽⁷⁾؛

(ب) دخل الفرد له أهمية كبيرة، مما يؤيد الفرضية القائلة بأن مستوى التنمية يلعب دوراً رئيسياً في أداء الإيرادات؛

(ج) نمو الصادرات له أهمية ضئيلة جداً على مستوى 10 في المائة الأقصى، ولعل ذلك بسبب تخفيض الجبايات على الصادرات منذ ثمانينات القرن الماضي؛

(د) النمو الاقتصادي له أهمية كبيرة، مما يشير إلى أن معدلات الضرائب الحدية تتجاوز المعدلات المتوسطة، ربما بسبب الإعفاءات الضريبية على الشركات والسلع الأساسية أو التغيرات في تركيبة الناتج⁽⁸⁾.

21- وعندما تؤخذ في الاعتبار هذه المتغيرات الأربعة، فإن معظم البلدان تكشف عن انحرافات كبيرة وهامة عن بوروندي المحذوفة والتي كانت حصتها تزيد بنسبة أقل من واحد في المائة على المتوسط بالنسبة للاتني عشر بلداً كلها. وجميع المتغيرات الثنائية القطرية هامة إلا بالنسبة لبوتسوانا وسالبة إلا بالنسبة ليسوتو، مما يشير إلى أن حصتي إيراداتهما أقل مما يتوقع باستخدام المتغيرات التوضيحية.

22- ويمكن استخلاص عدة استنتاجات من الجدول - 1. أولاً، يمثل تدني الدخل الفردي قيداً رئيسياً على زيادة الإيرادات المحلية. والسبب الرئيسي لهذا ليس هو فقر الأسر المعيشية، بل هو هيكل اقتصاد البلد المنخفض الدخل. فتحصيل الضرائب بفعالية يتطلب وجود مؤسسات القطاع الرسمي. وفي البلدان التي توفر فيها الشركات عمومية التسجيل معظم فرص العمالة، يكون تحصيل الضرائب سهلاً نسبياً. أما في الاقتصاد الزراعي لصغار ملاك الأراضي، فإن فرض الضرائب يكاد يكون مستحيلاً⁽⁹⁾، مما يجعل الإيرادات قاصرة على الجبايات على الصادرات والواردات والسلع التي تباع عن طريق تجار التجزئة في القطاع الرسمي. ويتضح هذا من ارتفاع حصة إيرادات ليسوتو الذي أصبح ممكناً بفضل الإيرادات الجمركية الكبيرة (انظر المناقشة الواردة أدناه بشأن الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي).

23- ثانياً، تتطلب الجبايات على الصادرات تقييماً أدق من الرأي التبسيطي القائل بأنها لا تشجع إنتاج سلع السوق العالمية⁽¹⁰⁾. وبالنسبة للبلد المنخفض الدخل، يمكن أن تمثل الجبايات على الصادرات مصدراً

(7) يحدث أثر أليفيرا - تانزي في سياق التضخم المرتفع الذي يؤدي إلى انخفاض في حجم الضرائب التي تجبى وتدهور في حصائل الضرائب الحقيقية. وهو يحدث نتيجة الفجوة بين تقديرات الضرائب المقدرة والضرائب المدفوعة (تانزي، 1977).

(8) إذا كانت المعدلات الحدية والمعدلات المتوسطة متساوية بالنسبة لجميع فئات الضرائب، وكان توزيع الناتج ثابتاً، فعندئذ سيكون المعدل الضريبي الإجمالي ثابتاً، مما يعني ثبات الحصة الضريبية. وفي ظل الحصة الضريبية الثابتة لن تكون لمتغير النمو أهمية.

(9) يتطلب فرض الضرائب على الزراعة تقدير قيمة الناتج الذي يظهر في الأسواق المحلية الصغيرة التي يكاد يكون فرض الضرائب عليها هي نفسها مستحيلاً.

(10) في تحليل العمالة الكاملة والتوازن العام المعياري، يؤدي فرض ضريبة سواء على الصادرات أو الواردات إلى تخفيض إيرادات إنتاج سلع السوق العالمية. وفي غياب العمالة الكاملة، يكون للضرائب التجارية أثر غير محدد.

رئيسياً لنمو الإيرادات، وينبغي النظر فيها على أساس براغماتي. وينطبق الأمر نفسه على تعريفات الواردات التي يمكن تحصيلها بسهولة والتي سيكون لها أثر إيجابي على توزيع الدخل، إذا تم تصميمها بشكل مناسب⁽¹¹⁾. وأخيراً، بل وربما أهم من كل ما سبق، يتطلب تحسين أداء الإيرادات نمواً اقتصادياً أسرع. والنمو الأسرع يتطلب بدوره سياسة مالية نشطة فيها مكون استثمار عام قوي.

24- والتحليل الوارد في هذا القسم لا ينطبق على البلدان المنتجة للنفط ولا على البلدان المتضررة تضرراً كبيراً من النزاعات، التي تتطلب تحليلاً مختلفاً. فبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، تحدد أسعار النفط الدولية (انظر المناقشة الواردة أدناه بشأن شمال أفريقيا وغيرها من مصدري النفط) بدرجة كبيرة جداً الإيرادات والنفقات العامة. وإنتاج النفط لا تتأثر بسعر الصرف، ومعدلات النمو يحددها إنتاج النفط وأسعاره. وفي الوقت الذي تعتمد فيه صادرات بوتسوانا على الموارد المعدنية فإن أسعار هذه الصادرات أقل تقلباً إلى حد بعيد من أسعار النفط، كما أنها تتأثر بسعر الصرف. وفي حالة زامبيا، فإن أهمية النحاس في حصائل الصادرات حديثة العهد نسبياً وجاءت نتيجة للارتفاع الهائل في أسعار النحاس الدولية في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، مما حفز حدوث زيادات سريعة في الناتج بعد عقدين من الانخفاض. أما بالنسبة للبلدان التي تعاني من نزاعات، فإن أداء الإيرادات العامة هو إلى حد بعيد، مسألة تحصيل في سياق توتر شديد، بل حتى تفكك اجتماعي.

الجدول 1- تحديد حصة الإيرادات، 12 في بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2007-1992

المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	T-stat	Sign@
ثابتة	-3,479	,421	-8,268	,000
التوضيحية				
	,371	,088	4,236	,000
	-,033	,084	-,397	,692
	,108	,065	1,658	,099
	,599	,151	3,972	,000
القطرية الثنائية				
بوتسوانا	-448	,296	-1,513	,132
كينيا	-,227	,121	-1,871	,063
ليسوتو	,320	,128	2,506	,013
ملاوي	-,115	,054	-2,123	,035
موزامبيق	-,686	,080	-8,541	,000
رواندا	-,866	,077	-11,210	,000
جنوب أفريقيا	-,963	,290	-3,327	,001
سوازيلند	-,416	,217	-1,913	,057
تنزانيا	-,798	,088	-9,024	,000
اوغندا	-,766	,076	-10,117	,000
زامبيا	-,379	,109	-3,467	,001
935 = Adj R sq Sign@ 164,65 = F-stat ,000 173 = DF				

ملاحظات:

بوروندي محذوفة
كل المتغيرات بصيغة اللوغاريتمات الطبيعية
نصيب الفرد من الدخل، السنة الجارية
معدل التضخم - متخلف سنة واحدة
معدل نمو الصادرات - متخلف سنة واحدة
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، السنة الجارية

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية 2008، على الشبكة، والدراسات القطرية لصندوق النقد الدولي الواردة في المراجع.

3- اتجاهات أداء الإيرادات والإنفاق

(أ) شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي

⁽¹¹⁾ على سبيل المثال، يمكن تطبيق رسوم مختلفة بالنسبة للسلع الكمالية والسلع الضرورية المستوردة.

25- ينظر هذا القسم في الإيرادات العامة والإنفاق العام على المستوى القطري بهدف التعرف على الاتجاهات. ولكي تتمكن البلدان من الحد من الفقر بدرجة ملموسة، بما في ذلك تحقيق أهداف منبثقة من الأهداف الإنمائية للألفية التي يقترب موعدها النهائي المتفق عليه دولياً، يتعين عليها زيادة الإنفاق سواء بالنسبة للفرد أو كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (وبكس و ماكنلي 2007). وتأتي الحاجة إلى زيادة الإنفاق في سياق انكماش دولي متزايد يمكن أن يشد إلى درجة تقارب الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي. وتنشأ عن الأزمة إمكانية قيام مانحي المعونة الإنمائية الرئيسيين بتخفيض دعمهم للبلدان الأفريقية. وهذا يعني ضمناً أن الحاجة إلى التمويل المحلي للنفقات سوف تزداد بصورة مطردة.

26- ولو أمكن بطريقة ما تفادي الأزمة العالمية الراهنة، لظلت الحاجة إلى زيادة التمويل المحلي باقية وإن كانت بشكل أقل إلحاحاً. واعتماد كثير من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بشدة على المعونة هو أمر موثق بصورة جيدة. واعتماد استراتيجية للاستعاضة عن المساعدة الخارجية بالموارد المحلية هو عنصر أساسي في التنمية طويلة الأجل. وكما هو موضح في القسم السابق، فإن التنمية نفسها تخلق إمكانية تعبئة المزيد من الموارد. ويحتاج تحقيق هذه الإمكانية إلى سياسات هادفة. وباستخدام إحصائيات مستمدة من التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي، يستعرض هذا القسم التقدم المحرز في 12 بلداً غير نفطي في زيادة تعبئة الموارد العامة.

27- ويبين الجدول 2 حصة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المنح الخارجية في 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي خلال التسعينات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكانت حصص الإيرادات تتجاوز ثلاثين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لثلاثة بلدان: بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو وهي كلها أعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي الذي تم تكوينه في عام 1969 في ظل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وأعيد التفاوض بشأنه في عام 2000. وبالنسبة للبلدان الثلاثة كلها أتى جزء كبير من الإيرادات من الجبايات الجمركية للاتحاد، ولاسيما في العقد الأول من الألفية الثالثة: حوالي الربع بالنسبة لبوتسوانا، وأكثر من النصف بالنسبة لليسوتو، وما يساوي الثلثين بالنسبة لسوازيلند في عام 2006.

28- ومن بين هذه البلدان الثلاثة شهدت بوتسوانا انخفاضاً بطيئاً ولكنه مهم إحصائياً في حصة إيراداتها، وذلك بسبب ركود الإيرادات المتأتية من الإتاوات والضرائب على المعادن. وكان الاتجاه الإيجابي القوي لإيرادات ليسوتو التي ارتفعت من أقل من عشرين في المائة في عام 2000 إلى حوالي أربعين في المائة في عامي 2006 و 2007، هو النتيجة المباشرة للدخل الآتي من جمارك الاتحاد. وهذه الفئة من الإيرادات غير مرنة نسبياً ومحددة بمعاهدة ومن المرجح أن تنخفض إذا ما أثرت الأزمة العالمية على معدل النمو في جنوب أفريقيا. وبالنسبة لهذه البلدان، تتطلب المحافظة على أداء إيراداتها القوي مزيداً من التركيز على الضرائب المباشرة. و جنوب أفريقيا هي البلد الآخر الوحيد من بين البلدان البالغ عددها 12 بلداً الذي كانت حصة إيراداته تزيد على عشرين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بصفة مستمرة. بيد أنه نتيجة لسياسة التركيز على تخفيض العجز، سجل اتجاه ملحوظ نحو الانخفاض في الإنفاق العام (الجدول 3).

29- وتبين بقية البلدان البالغ عددها 8 الاختلاف الكبير الممكن حدوثه في أداء إيرادات البلدان ذات الدخل المنخفض. وكانت حصة رواندا هي أقل حصة ضرائب متوسطة بين الـ 12 بلداً، حتى لو استثنينا عامي 1994 و 1995 اللذين عانت البلد فيهما من صراع مزير. وكان المتوسط للفترة 2003-2007 أقل قليلاً من 13 في المائة، بالمقارنة مع ما يقرب من 20 في المائة بالنسبة لبوروندي التي يبلغ دخل الفرد فيها نصف دخله في رواندا، وما يقرب من 15 في المائة بالنسبة لملاوي التي يقل فيها دخل الفرد بنسبة 40 في المائة. وكانت تنزانيا وأوغندا هما البلدان الآخران الملاحظ انخفاض حصتي إيراداتهما البالغتين 11 و 16 في المائة تقريباً للفترة 2003-2007. ويبدو أن الاعتماد على المعونة الوقائية ليس له تأثير على أداء الإيرادات في البلدان منخفضة الدخل، إذ أن بوروندي كانت تتلقى أكبر كمية من تلك المعونة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من بين الـ 12 بلداً خلال الفترة 2003-2007. بيد أن نطاق هذه الورقة لا يشمل إجراء دراسة دقيقة لهذه الإمكانية، الأمر الذي يتطلب الاستدلال على مدفوعات سداد الدين إلى المانحين والتميز بين الالتزامات من جان المانحين وعمليات السداد للمتلقين.

30- وكشفت زامبيا عن أداء إيرادات متسق طوال العقدين، لم ينخفض إلا نادراً عن 18 في المائة ولم يخرج عن ما بين 13 و 19 في مرتين. وكانت حكومة زامبيا تتوقع زيادات كبيرة في الإيرادات من

النحاس إلى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. (انظر القسم دال)،⁽¹²⁾ ولكن الهبوط العالمي قد يخيب هذه الآمال، إذ انخفضت أسعار النحاس من حوالي أربعة دولارات للرطل إلى 1,5 دولار أمريكي ابتداء من حزيران/ يونيو 2008 إلى نهاية العام.

31- ويبين الجدول 3 أنه جزئياً وكنتيجة لضعف نمو الإيرادات بعض الشيء في جميع البلدان، لم تحافظ سوى 5 من بين الـ 12 بلداً طوال العقدين على زيادة ملموسة في الإنفاق العام المحلي (الإنفاق العام ناقصاً خدمة الدين الخارجي)، وأن جنوب أفريقيا تشهد، رغم النمو الكبير للإيرادات، انخفاضاً مستمراً في الإنفاق. وكان الإنفاق بالنسبة للفرد توسعياً بدرجة أكبر قليلاً، مع زيادات هامة إحصائياً في 7 من الـ 12 بلداً (الجدول 4). أما الإنفاق الرأسمالي، الذي هو المفتاح لزيادة إمكانية النمو، فقد انخفض انخفاضاً ملحوظاً في 3 بلدان، ولم يشهد أي زيادة في 7 بلدان، ولم يرتفع إلا في ليسوتو ورواندا (الجدول 5).

32- وبالرغم من الشروط الخارجية والالتزامات الرسمية، لم يحدث في معظم البلدان انخفاض ملحوظ في حالات العجز المالي. وقد مكنت المنح الخارجية بروندي ورواندا من تخفيض العجز لديهما، ولكن بالنسبة لجميع البلدان الأخرى ما عدا جنوب أفريقيا (التي كانت المنح الخاصة بها ضئيلة)، لم يكن هناك اتجاه ملموس. (الجدول 6 والشكل 1). وبناء على الإيرادات المحلية (الجدول 7 والشكل 2) شهد العجز في بروندي اتجاهًا نحو الزيادة على غرار العجز في جمهورية تنزانيا المتحدة. وكشفت موزامبيق عن تخفيض كبير للعجز فيما يتعلق بالموارد المحلية، وإن كان العجز لديها في عام 2007 على نفس الارتفاع تقريباً الذي كان عليه في منتصف تسعينات القرن العشرين. وزامبيا هي البلد الوحيد الذي يحق له أن يدعي حدوث تخفيض كبير من متوسط يربو على 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-1995 إلى أقل من 8 في المائة خلال الفترة 2004-2007.

33- وتوجز في الجدول 8 اتجاهات الإيرادات والإنفاق والعجز، وتقترح الاستنتاجات التالية:

(أ) كان أداء الإيرادات العامة لهذه البلدان غير النفطية مختلطاً. إذ سُجل أقوى أداء من جانب البلدان المتعاقية من انخفاض حصص الإيرادات خلال فترات النزاع (أوغندا وبروندي ورواندا) أو نتيجة لمصدر إيرادات رئيسي جديد كما في حالة موزامبيق (صادرات الطاقة إلى جنوب أفريقيا)؛ أما البلدان الأخرى فلم تكشف عن أي زيادة ملموسة في حصص الإيرادات؛

(ب) ارتفعت حصص الإنفاق العام في 5 من البلدان الـ 6 ولكن حصة التنمية لم ترتفع إلا في بلدين، بينما، انخفضت في 3 بلدان؛

(ج) بقيت كميات العجز المالي كبيرة بالنسبة لمعظم البلدان، وليس هناك اتجاه لتقليلها (ارتفعت في بلدين).

34- وكتلخيص عام، يمكن أن نستنتج أن عقد التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم يجلبا لهذه البلدان غير النفطية سوى القليل من التعزيز الملموس لأداء الإيرادات التي يمكن أن تصبح قاعدة للتنمية المعجلة. وقد حد العجز المالي المستمر من إمكانية استخدام الاقتراض المحلي كمصدر بديل للتمويل الإنمائي. ونتيجة لذلك، ظلت البلدان المنخفضة الدخل معتمدة على المنح الخارجية، ربما بمستوى غير قابل للاستمرار في سياق الأزمة العالمية التي تتجمع نذرها.

(12)- مع خصخصة إنتاج النحاس في زامبيا في نهاية تسعينات القرن العشرين والسنوات التالية مُنحت "إعطاءات ضريبية مؤقتة" منعت الإيرادات الحكومية من الاستفادة بدرجة كبيرة من القفزة في أسعار النحاس خلال الفترة 2005-2007. ومع انتهاء التسهيلات أو تجاوز الأسعار "النقاط المستوجبة للتعديل" ازدادت إيرادات النحاس. للاطلاع على مناقشة تفصيلية لإيرادات النحاس في زامبيا، انظر ويكس و باتيل وسيشاماني ومكونغو (2007)، ويكس وتشيسالا وغيدا ودوجيرين وماكنلي وسعد فيلهو و أوبا (2006).

الجدول 2- الإيرادات العامة الإجمالية باستثناء المنح، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1992-2007

البلد	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الاتجاه
بوتسوانا	51,0	49,3	36,9	39,5	43,8	41,4	35,5	49,2	50,7	40,0	39,0	38,2	37,4	39,1	40,0	38,1	1,1-
بوروندي	16,9	16,8	18,1	17,7	15,5	13,6	17,1	16,2	19,2	20,0	20,1	21,1	20,1	20,0	18,9	17,7	1,4+
كينيا	23,3	28,0	29,2	26,9	26,3	27,3	26,9	23,1	22,6	19,8	19,8	19,7	21,2	20,8	20,8	20,2	2,6-
ليسوتو	31,5	34,2	34,4	37,5	43,5	43,3	42,8	40,3	42,8	40,8	39,3	42,6	46,7	48,2	58,4	63,8	3,3+
ملاوي	18,4	16,9	16,1	17,9	17,0	15,0	18,1	17,2	18,4	17,2	17,7	16,0	16,8	18,5	17,5	19,1	بدون علامة
موزامبيق	11,0	11,5	10,2	10,6	10,5	11,4	11,5	12,0	12,9	12,4	13,3	13,3	13,1	14,1	15,9	16,5	2,7+
رواندا	9,5	9,1	3,7	6,7	9,2	10,3	10,4	9,4	9,3	11,4	12,2	12,7	12,8	13,6	12,9	12,4	4,7+
جنوب أفريقيا	21,8	21,8	21,8	22,3	23,0	23,3	24,4	24,2	23,6	23,4	23,2	23,2	24,1	25,6	26,5	27,2	1,1+
سوازيلند	30,1	28,3	28,4	30,5	28,8	29,9	29,6	30,4	28,3	26,2	25,0	24,7	30,8	32,1	41,7	37,9	بدون علامة
تنزانيا	10,6	12,0	12,5	13,2	13,5	12,0	11,5	11,3	12,0	9,3	9,7	10,1	10,4	11,1	12,0	13,5	بدون علامة
أو غندا	7,8	8,9	10,7	11,1	11,6	10,6	11,6	11,8	11,3	10,4	11,7	12,2	12,7	12,8	13,1	13,4	2,5+
زامبيا	18,4	15,9	21,2	19,8	20,7	19,9	18,8	17,7	19,4	18,1	17,0	18,0	18,2	17,4	16,9	19,1	بدون علامة
المتوسط	20,9	21,1	20,3	21,4	21,9	21,5	21,5	21,9	22,5	20,7	20,7	21,0	22,0	22,8	24,6	24,9	بدون علامة

**الجدول 3- الإنفاق العام الإجمالي ناقصاً خدمة الدين الخارجي، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2006-1992**

البلد	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الإتجاه
بوتسوانا	39,9	40,7	33,7	35,9	33,2	35,0	40,8	41,9	40,4	43,2	43,6	38,7	36,5	32,2	29,3	بدون علامة
بوروندي	24,7	25,2	20,0	20,6	17,5	18,8	19,8	21,6	21,2	23,7	22,0	29,8	26,2	31,7	33,7	2,7+
كينيا	25,8	24,0	18,5	20,9	22,6	24,0	23,2	18,0	22,5	20,0	20,3	19,4	20,3	21,0	22,5	بدون علامة
ليسوتو	30,8	31,0	31,4	35,2	42,6	40,1	43,4	54,0	41,4	35,6	38,7	40,1	40,4	41,4	43,6	1,9+
ملاوي	19,8	19,0	25,8	24,2	20,5	17,3	22,7	22,7	25,9	22,9	23,2	22,4	27,1	30,2	30,4	2,4+
موزامبيق	30,4	27,1	33,6	22,5	22,8	20,0	19,7	22,6	24,2	29,9	28,6	25,3	24,0	21,5	27,7	بدون علامة
رواندا	19,5	22,5	15,5	18,4	21,0	18,3	17,5	17,5	16,2	19,8	21,1	21,2	22,7	24,6	23,0	بدون علامة
جنوب أفريقيا	30,2	30,9	25,5	24,5	24,6	22,6	23,4	22,9	22,6	21,2	20,4	23,4	24,6	24,8	23,9	1,4-
سوازيلند	33,0	32,2	32,4	29,5	28,3	25,5	27,8	30,7	28,5	27,9	28,4	27,2	34,2	33,1	30,4	بدون علامة
تنزانيا	14,4	13,2	14,2	13,0	10,9	13,5	14,2	16,4	15,4	13,3	16,5	15,6	17,0	19,2	21,0	2,8+
أوغندا	15,8	15,2	15,1	15,2	15,7	14,3	17,0	24,4	20,5	20,1	23,2	21,7	21,9	19,3	19,2	2,9+
زامبيا	19,0	17,5	21,6	23,9	24,0	22,4	26,7	24,7	26,1	25,4	24,2	17,7	17,4	21,5	21,5	بدون علامة
المتوسط	25,3	24,9	24,0	23,7	23,6	22,6	24,7	26,5	25,4	25,2	25,8	25,2	26,0	26,7	27,2	0,8+

الجدول 4- الإتفاق العام الإجمالي ناقصاً خدمة الدين الخارجي للفرد، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2006

البلد	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الاتجاه
بوتسوانا	1035	1046	873	948	904	1027	1299	1406	1444	1602	1688	1573	1559	1410	1298	4,0+
بوروندي	38	36	27	25	19	20	22	24	23	25	24	31	27	32	34	بدون علامة
كينيا	109	99	76	87	96	99	96	74	91	82	82	78	84	89	99	بدون علامة
ليسوتو	122	126	130	150	195	195	198	242	187	162	179	189	196	205	230	3,4+
ملاوي	25	26	32	34	31	26	35	35	39	32	30	30	37	42	44	2,6+
موزامبيق	53	49	63	44	44	42	44	54	57	76	77	71	71	67	91	4,1+
رواندا	54	62	23	37	46	42	40	39	36	45	51	51	56	63	60	بدون علامة
جنوب أفريقيا	885	897	749	726	743	685	695	681	683	646	637	747	810	852	852	بدون علامة
سوازيلند	428	419	422	386	374	338	369	410	379	369	379	368	466	457	426	بدون علامة
تنزانيا	38	34	36	32	27	34	36	43	40	36	46	45	51	60	68	4,4+
أوغندا	28	28	28	31	34	31	38	57	49	49	58	55	57	52	53	7,0+
زامبيا	66	63	69	73	76	72	82	76	81	81	78	59	60	77	80	بدون علامة
المتوسط	440	240	211	214	216	218	246	262	259	267	277	275	289	284	278	2,1+

الجدول 5- الاستثمار العام، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2006

البلد	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الاتجاه
بوتسوانا	15,8	14,7	7,6	9,3	9,2	10,1	14,8	16,2	19,3	24,4	23,1	17,1	15,3	11,5	10,2	بدون علامة
بوروندي	9,2	8,6	7,1	5,4	1,1	5,1	6,1	7,1	6,7	7,3	6,7	12,2	13,7	10,3	8,9	بدون علامة
كينيا	18,6	21,2	16,3	16,5	14,5	13,6	11,7	7,6	12,1	7,8	7,3	5,3	4,8	6,7	8,1	9,5-
ليسوتو	18,7	18,5	17,4	20,3	29,2	26,5	27,0	39,3	27,9	25,0	29,0	27,4	26,5	27,9	28,0	3,0+
ملاوي	6,5	4,8	7,7	6,6	5,0	6,1	7,9	9,6	6,6	7,2	8,1	8,3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	بدون علامة
موزامبيق	23,2	22,3	26,9	23,2	21,1	16,3	14,6	16,7	17,6	23,2	21,1	16,6	14,6	12,5	17,5	3,2-
رواندا	6,0	9,3	4,9	9,7	10,8	9,9	8,5	8,1	7,7	9,2	10,3	7,4	11,2	12,4	10,7	3,0+
جنوب أفريقيا	10,0	10,8	7,7	8,5	8,5	7,9	7,9	7,8	7,5	6,7	6,4	5,9	6,1	6,6	6,6	3,4-
سوازيلند	12,0	10,2	10,4	8,4	5,9	4,4	7,7	8,6	6,4	12,1	11,4	10,0	14,0	8,1	4,2	بدون علامة
تنزانيا	,1	1,0-	1,3	6,0	3,5	7,4	9,3	11,2	6,7	3,4	5,2	1,7	2,2	3,3	3,8	بدون علامة
أوغندا	10,2	8,9	7,2	6,4	6,4	3,6	6,4	13,7	8,1	7,2	9,2	8,3	8,7	7,0	6,1	بدون علامة
زامبيا	<u>16,2</u>	<u>11,1</u>	<u>20,5</u>	<u>17,3</u>	<u>13,9</u>	<u>11,6</u>	<u>17,6</u>	<u>16,8</u>	<u>22,6</u>	<u>20,5</u>	<u>18,7</u>	<u>16,4</u>	<u>8,6</u>	<u>16,2</u>	<u>12,9</u>	بدون علامة
المتوسط	12,2	11,6	11,2	11,5	10,8	10,2	11,6	13,6	12,4	12,8	13,0	11,4	11,4	11,1	10,7	بدون علامة

الجدول 6- العجز المالي بما في ذلك المنح ، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي 1992-2007

البلد	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	...
بوتسوانا	9,9	8,4	1,6	2,0	7,8	5,0	6,0-	6,4	9,3	4,0-	5,7-	1,0-	0,9	6,7	10,7	8,2	...
بوروندي	2,9-	3,6-	4,3-	4,9-	10,1-	5,3-	5,2-	6,7-	1,9-	5,2-	1,6-	2,5-	3,5-	2,9-	1,9-	0,7	3,6+
كينيا	9,6-	6,6-	1,1-	2-	2,9-	1,7-	صفر	,7	2,0-	2,3-	3,9-	1,7-	0,1-	1,7-	2,5-	3,2-	...
ليسوتو	2,4	2,3	3,9	2,8	3,0	1,8	2,8-	16,2-	2,3-	,6	3,8-	0,4-	5,6	4,8	13,4	15,1	...
ملاوي	12,0-	5,3-	17,1	5,8-	2,8-	5,6-	5,1-	5,6-	5,8-	7,9-	12,1-	4,7-	4,8-	1,1-	1,3-	2,8-	...
موزامبيق	7,0-	5,1-	8,2-	5,0-	5,2-	2,5-	2,4-	1,5-	5,6-	6,6-	7,9-	4,2-	4,4-	2,2-	1,4-	5,6-	...
رواندا	9,0-	8,2-	-	2,4-	5,7-	2,5-	2,9-	3,8-	0,7	1,1-	1,1-	2,1-	,2-	,6	,4-	,6-	,7+
جنوب أفريقيا	8,4-	9,1-	5,1-	4,5-	4,6-	3,8-	2,3-	2,0-	2,0-	1,6-	1,6-	2,0-	1,6-	,6-	,4	,9	,6+
سوازيلند	3,6-	5,1-	5,5-	3-	1,3-	2,8	0,5	1,5-	1,4-	2,5-	3,6-	2,9-	4,7-	1,6-	10,4	,4-	...
تنزانيا	5,3-	2,6-	3,9-	2,1-	2,0	,7-	1,6-	3,3-	1,6	1,1-	2,6-	1,2-	2,7-	2,8-	4,7-	3,9-	...
اوغندا	3,4-	4,1-	3,1-	2,1-	1,9-	1,1-	2,7-	9,1-	2,6-	5,3-	5,7-	4,3-	1,7-	,6-	,8-	2,3-	...
زامبيا	2,5-	5,6-	6,8-	3,8-	5,4-	4,1-	8,0-	4,0-	7,0-	6,9-	5,6-	6,0-	2,9-	2,7-	3,0-	1,7-	...
المتوسط	4,3-	3,8-	2,7-	2,7-	2,6-	2,1-	3,7-	5,2-	2,4-	4,0-	4,8-	2,6-	2,1-	1,2-	,8-	,4-	...

الجدول 7- العجز المالي باستثناء المنح ، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2007

...	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	البلد
...	7,6	10,1	6,4	3	1,2-	5,8-	4,1-	9,1	5,9	6,7-	4,4	7,3	1,7	1,0	6,6	8,8	بوتسوانا
,9-	21,0-	19,3-	16,8-	19,7-	13,8-	5,7-	7,2-	5,0-	9,1-	6,1-	8,3-	5,6-	6,8-	6,4-	12,3-	11,5-	بوروندي
...	4,1-	3,6-	3,0-	1,3-	3,6-	4,6-	4,0-	4,6-	0,3-	1,0-	1,8-	3,4-	1,4-	2,3-	7,7-	11,0-	كينيا
...	12,3	12,3	7,2	3,0	3,1-	7,4-	2,2-	4,3-	18,5-	5,2-	0,3-	2,1-	0,8-	0,5	0,5	2,0-	ليسوتو
...	16,1-	14,2-	12,8-	15,1-	12,6-	19,0-	14,8-	14,9-	12,5-	11,4-	9,0-	7,3-	13,9-	28,1-	8,3-	14,4-	ملاوي
,9+	18,7-	12,7-	8,8-	12,3-	13,9-	17,3-	19,9-	13,7-	13,2-	10,8-	11,7-	17,0-	20,8-	29,7-	22,2-	24,0-	موزامبيق
...	13,0-	11,3-	12,1-	11,3-	9,8-	9,9-	9,5-	8,9-	9,7-	8,1-	9,2-	13,1-	13,3-	12,4-	14,5-	11,0-	رواندا
,6+	,9	,4	,6-	1,6-	2,0-	1,6-	1,6-	2,0-	2,0-	2,3-	3,8-	4,6-	4,5-	5,1-	9,1-	8,4-	جنوب أفريقيا
...	1,2-	9,6	2,6-	5,4-	3,9-	5,0-	3,6-	2,6-	2,8-	0,3-	2,5	1,7-	0,4-	6,3-	6,0-	5,2-	سوازيلند
,2-	8,6-	9,9-	9,2-	7,7-	6,4-	7,9	5,6-	5,3-	7,8-	5,6-	3,7-	1,6-	4,3-	5,9-	6,4-	9,1-	تنزانيا
...	8,6-	7,3-	8,5-	10,7-	10,9-	12,7-	10,6-	10,5-	14,8-	7,7-	6,3-	6,6-	6,5-	8,2-	11,1-	12,0-	اوغندا
,4+	6,7-	6,2-	8,3-	8,4-	13,0-	13,6-	12,6-	12,7-	12,0-	14,6-	9,2-	11,5-	12,9-	12,4-	13,6	12,8-	زامبيا
...	6,7-	6,6-	6,5-	7,5-	7,3-	9,3-	8,2-	6,6-	9,2-	6,9-	5,1-	5,8-	7,3-	9,7-	8,5-	9,4-	المتوسط

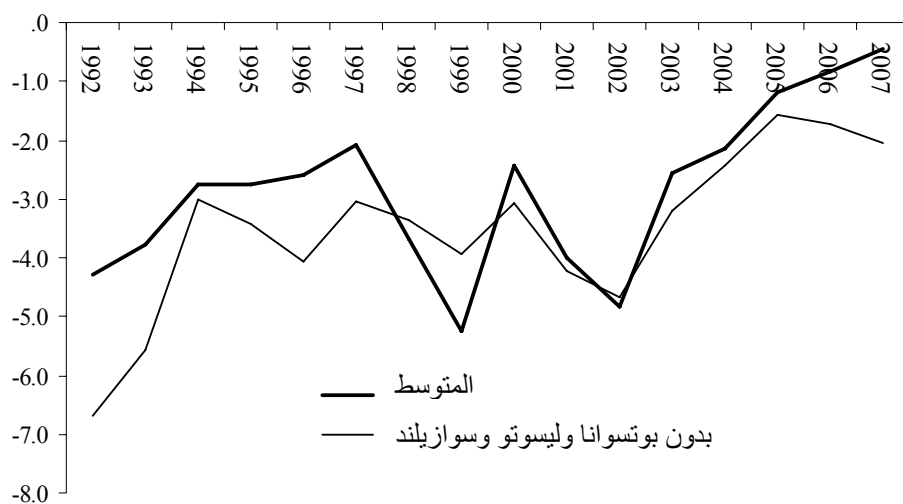
الجدول 8- موجز اتجاهات الإيرادات والنفقات العامة والعجز المالي لـ 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 1992-2007

البلد	الإيرادات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الإنفاق العام	الاستثمار العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	العجز المالي بما يشمل المنح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	العجز المالي باستثناء المنح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
بوتسوانا	1,1-		4,0+	...		
بوروندي	1,4+	2,7+			3,6+	9-,
كينيا	2,6-			9,5-		
ليسوتو	3,3+	1,9+	3,4+	3,0+		
ملاوي		2,4+	2,6			
موزمبيق	2,7+		4,1+	3,2-		9+,
رواندا	4,7+		...	3,0+	7+,	
جنوب أفريقيا	1,1+	1,4-	...	3,4-	6+,	6+,
سوازيلند						
اوغندا		2,8+	4,4+			2-,
تنزانيا	2,5+	2,9+	7,0+			
زامبيا						4+,
المتوسط		8+	2,1+			
	2/4/6	1/6/5	0/6/6	3/7/2	0/9/3	2/7/3

ملاحظة:

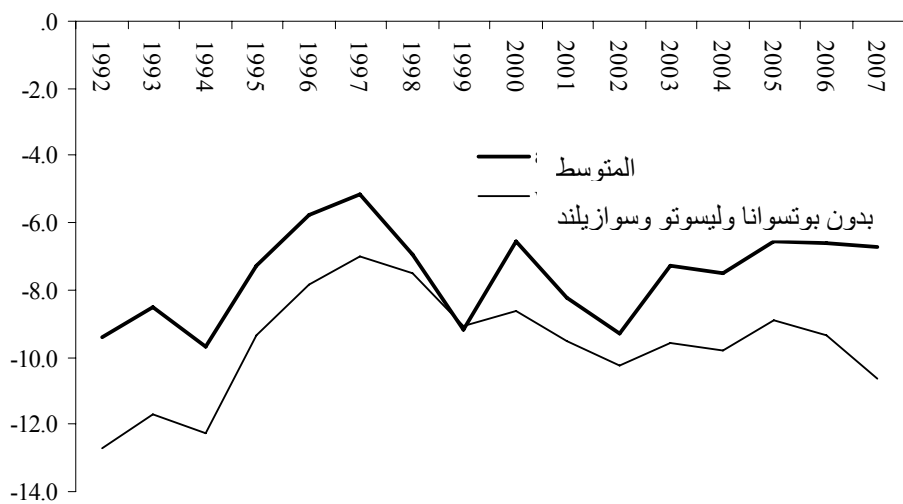
الإيرادات العامة باستثناء المنح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الإنفاق العام ناقصاً خدمة الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الإنفاق العام ناقصاً خدمة الدين الخارجي للفرد
الاستثمار العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
العجز المالي بما في ذلك منح المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
العجز المالي باستثناء المنح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 1- العجز المالي الإجمالي بما في ذلك المنح، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2007-1992



ملاحظة: بدون بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند

الشكل 2- العجز المالي باستثناء المنح، 12 بلداً في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2007-1992



(ب) شمال أفريقيا

35- لعدة أسباب تواجه بلدان شمال أفريقيا ظروفًا فيما يتعلق بالسياسة المالية مختلفة تمامًا عما تواجهه البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. أولاً، جميع بلدان شمال أفريقيا في مرحلة إنمائية أكثر تقدماً بكثير قياساً بدخل الفرد أو حصة الصناعة في الناتج الإجمالي. ثانياً، ثلاثة من هذه البلدان، الجزائر والجمهورية العربية الليبية ومصر هي من البلدان المصدرة للهيدروكربونات. وتحتل الجزائر والجمهورية العربية الليبية المرتبتين الثانية والثالثة بين أكبر المصدرين في القارة (نيجيريا تحتل المرتبة الأولى). ثالثاً، البلدان الأخران في هذه المنطقة دون الإقليمية تربطهما علاقات تجارية وسياحية وثيقة بأوروبا الغربية. وكل هذا يجعل إمكانيات الإيرادات بالنسبة لهذه المنطقة دون الإقليمية أكبر بكثير مما هي عليه بالنسبة للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، باستثناء جنوب أفريقيا.

36- وباستثناء تونس، كانت معدلات النمو للبلدان الخمسة في شمال أفريقيا منخفضة في التسعينات من القرن العشرين: وإن كان بطء النمو السكاني قد سمح لهذه المعدلات بإحداث زيادات في الدخل الفردي في أربعة من البلدان (لم تجد بيانات من الجمهورية العربية الليبية، أنظر الجدول 9⁽¹³⁾). وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة، ازدادت معدلات النمو زيادة طفيفة (أو في حالة تونس لم تتخفص). وتتعم تونس والمغرب اللتان تصدران كميات قليلة من النفط بمعدلات تضخم منخفضة، خلافاً للجزائر والجمهورية العربية الليبية حيث كانت معدلات التضخم مؤلفة من رقمين، وإن حدث انخفاض كبير بالنسبة للجزائر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

37- وتبين الإحصائيات المتعلقة بأداء الإيرادات الواردة في الجدول 10 القوة التي تضفيها الأسعار الدولية على الدخل العام لمنتجي الهيدروكربونات. فعندما كانت أسعار النفط منخفضة في التسعينات من القرن العشرين، كانت حصة إيرادات الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي مساوية لحصة تونس (لا توجد بيانات بالنسبة للجمهورية العربية الليبية أو المغرب). وبعد عام 2000، ارتفعت حصة إيرادات البلد المذكور أولاً (الجزائر) إلى أكثر من أربعين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ متوسطها حوالي 40 في المائة. والعجز المالي منخفض في كل بلدان شمال أفريقيا الأربعة التي تتوفر للجنة الاقتصادية لأفريقيا بيانات خاصة بها، بما يتناقض أشد التناقض مع حالة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط بعد عام 2000، تمتعت الجزائر بفائض كبير في الميزانية. أما العجز التونسي، وهو الأكبر داخل المجموعة، فيلبي معيار ماستريخت الصارم البالغ ثلاثة في المائة.

38- وبالنسبة لهذه البلدان الخمسة كانت الخيارات فيما يتعلق بالسياسات واضحة وهي تملك، بما لديها من قدرات كبيرة فيما يتعلق بالإيرادات، القدرة على توفير الأموال العامة اللازمة للحد من الفقر المنخفض نسبياً بالمقارنة مع بقية القارة، ولتعزيز النمو. وأكبر تحدٍ يواجه الجزائر والجمهورية العربية الليبية هو تنويع الإنتاج بعيداً عن الهيدروكربونات حتى تصبحا بمنأى عن التضرر في حالات هبوط أسعار النفط. والإحصائيات الواردة في الجدول 10 تنتهي قبل الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية في عام 2008، التي من شأنها أن تضع ضغطاً شديداً على الإيرادات العامة لهذين البلدين. وبالنسبة لتونس والمغرب، فمن المرجح أن الأثر المباشر لانخفاض الأسعار كان إيجابياً من حيث النمو، رغم أن الهبوط العالمي نفسه الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط، سوف يؤدي أيضاً إلى كساد الصادرات.

(ج) مصدرو النفط في جنوب الصحراء الكبرى

39- يوجد في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى سبعة مصدرين لكميات كبيرة من النفط، على الرغم من أن اثنين منهم فقط، أنغولا ونيجيريا، يعتبران من كبار المزودين بالنفط في السوق العالمية، إذ توفر أنغولا أكثر من مليون برميل يومياً، بينما توفر نيجيريا مليوني برميل في اليوم. وبالنسبة للبلدان الأربعة الأخرى كان النفط هو القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي، ولا سيما في حالة غينيا الاستوائية التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة. وبالنسبة لهذه البلدان، حتى أكثر من الجزائر والجمهورية العربية الليبية، يمثل تنويع النشاط الاقتصادي التحدي الرئيسي في مجال السياسات.

40- ومصدرو النفط في جنوب الصحراء الكبرى هؤلاء، هم في كثير من الأحيان عرضة للتضخم. وهذا صحيح حتى عندما نستبعد أنغولا ذات التضخم المفرط والتي يبدو أنها قد سيطرت على تغيرات الأسعار فيها بحلول عام 2005 تقريباً. وقد تطابق الانتقال من التضخم المفرط إلى التضخم المرتفع ثم

(13) في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، كانت معدلات النمو السكاني على النحو التالي: الجزائر 1,2 في المائة في السنة؛ مصر، 1,6؛ الجمهورية العربية الليبية 2,2؛ المغرب 1,5؛ تونس في المائة.

إلى التضخم المعتدل مع انخفاض حدة النزاع في البلد. وكانت نيجيريا التي توجد فيها توترات سياسية داخلية ولكنها لا تقارن بمستوى النزاع الأنغولي، تعاني من تضخم عال مستمر فيما عدا فترة وجيزة في أواخر التسعينات من القرن العشرين. وهذا التضخم، مثل التضخم الموجود في غينيا الاستوائية ذات الحجم الأصغر كثيراً، يفسره الطلب المحلي المفرط الذي ولدته إيرادات النفط.

41- ومما يؤسف له أنه لم يمكن الحصول على بيانات متسقة وقابلة للمقارنة بشأن الإيرادات والعجز لأي من هذه البلدان السبعة. ولكنه حتى في ظل انعدام هذه البيانات، يمكن التوصل إلى بعض التعميمات. ولولا قطاع النفط لكانت هذه البلدان السبعة كلها بلداناً منخفضة الدخل ومعتمدة اعتماداً كبيراً على الزراعة. ووجود قطاع نفطي مزدهر مع تخلف إنمائي في القطاعات الأخرى، يجعل البلدان عرضة للتضخم بسبب عدم المرونة النسبي للطب في القطاعات غير النفطية. وتعني الضغوط التضخمية الهيكلية أن هناك حاجة لاستخدام الفوائض المالية في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. والوسيلة اللازمة لإدارة هذه الفوائض لأغراض التنمية هي "صناديق الموارد" التي يودع فيها جزء كبير من إيرادات النفط أثناء فترات ارتفاع الأسعار، ليستخد في تغطية انخفاضات الإيرادات عندما تنخفض الأسعار.

42- والبدل للاستخدام الرشيد والهادف لصناديق الموارد هو التضخم المستمر وعدم الاستقرار الدوري الشديد والاعتماد طويل الأجل على سلعة أساسية تصديرية واحدة. وصندوق الموارد، لو أحسن استخدامه، يمكن أن يعوض عن ارتفاع سعر العملة وارتفاع أسعار سلع السوق المحلية الذي يؤدي إلى نشوء ما يعرف بـ "الداء الهولندي". وبالتركيز على الاستثمار العام، يمكن لصانعي السياسات تخصيص الإنفاق بغية خفض نزوع الاقتصادات النفطية نحو التسارع المفرط للنمو. وكما سنرى، فإن التحدي الذي يواجه حكومات البلدان غير المنتجة للنفط يتمثل في إدارة حالات العجز المالي. أما بالنسبة لحكومات البلدان المصدرة للنفط، فإن التحدي الذي يواجهها هو توليد الفوائض المالية وإدارتها.

(د) غرب أفريقيا

43- يتناول هذا الفرع البلدان غير المنتجة للنفط في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية التي تضم الكثير من أصغر بلدان القارة سكاناً ومساحة. وتختلف هذه البلدان اختلافاً إيكولوجية كبيرة، من بلدان ساحلية تهطل فيها الأمطار بغزارة إلى بلدان الساحل القاحلة. ولذلك ينبغي الحذر في إطلاق التعميمات حتى لو كانت بشأن السياسة المالية، لأن القدرة المحدودة على توليد إيرادات عامة في عدة بلدان قد أضعفها الصراع الداخلي ولاسيما في سيراليون وليبيريا اللتين عانتا من حروب أهلية ممتدة قوضت المؤسسات العامة. كما سببت صنوف من المعاناة البشرية الفظيعة.

44- وطوال العقدين 1990-2007 كانت معدلات النمو جد منخفضة في بلدان غرب أفريقيا غير المنتجة للنفط البالغ عددها 16. وإذا أخذنا ثلاثة في المائة كمعدل فاصل يبدأ عنده ازدياد دخل الفرد، لم ينم بلوغ هذا العدد وتجاوزته بالنسبة للبلدان البالغ عددها 16 إلا في 56 في المائة فقط من الـ 18 سنة، وبالنسبة لتوغو والسنغال وسيراليون وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وموريتانيا والنيجر في أقل من نصف عدد السنوات تلك. وفي هذه البلدان الثمانية ومعها ليبيريا كان دخل الفرد ينخفض باستمرار. وتدل هذه الإحصائيات، بالإضافة إلى ضعف الأداء في عدة بلدان أخرى: غامبيا والكاميرون ومالي، على أنه ينبغي إعطاء الأولوية في هذه المنطقة دون الإقليمية لزيادة معدلات النمو.

45- وحسب المناقشة الواردة في القسم التالي، تتطلب زيادة معدلات النمو سياسة مالية نشطة تتضمن إنفاقاً عن طريق الاقتراض لمقاومة التقلبات الدورية، وتركز على الاستثمار العام. والتمويل عن طريق الاقتراض يقيد الأثر الذي يمكن أن يحدثه على التضخم. وترد في الجدول 13 معدلات التضخم للـ 16 بلداً خلال الفترة 1990-2007. وتنقسم البلدان إلى فئتين: فئة يبلغ فيها التضخم 10 في المائة فأكثر بصورة مستمرة وفئة يقل فيها التضخم عن 10 في المائة باستمرار. وفي الفئة الأولى تدخل غانا (أكثر من 20 في المائة طوال العقدين) وغينيا (حوالي 20 في المائة في العقد الأول من الألفية الثالثة) وغينيا-بيساو (حوالي 40 في المائة في تسعينات القرن العشرين وصفر تقريباً بعد عام 2000) وسيراليون (أكثر من 40 في المائة في تسعينات القرن العشرين)، ولكن أول بلدين هما البلدان الوحيدان اللذان كان التضخم فيهما يبلغ 10 في المائة فأكثر بعد عام 2000. أما البلدان الأخرى البالغ عددها 12 فقد كان التضخم فيها أقل من 10 في المائة في المتوسط خلال العقدين. وتدل معدلات التضخم هذه على أنه بإمكان معظم الحكومات في هذه المنطقة دون الإقليمية أن تتبع سياسات مالية نشطة مع حالات عجز معتدلة دون أن تشعل تضخماً مفرطاً. ولكي لا تكون السياسة المالية النشطة تضخمية، ينبغي إتباع المبادئ التوجيهية التي تناقش في القسم (2) أدناه.

(هـ) بلدان أخرى جنوب الصحراء الكبرى

46- تنتهي هذه الدراسة الاستقصائية ببلدين من القرن الأفريقي (إثيوبيا وإريتريا) وثلاثة بلدان من غرب ووسط وجنوب غرب أفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وناميبيا) وجزيرتين هما مدغشقر وموريشيوس. وقد عانى ثاني أكبر بلد من هذه البلدان السبعة أي الكونغو من صراع داخلي مرير زاد من تعقيده التدخل العسكري من قبل عدة بلدان مجاورة. والكونغو برغم معاناته من الصراع المرير لم يكن صاحب معدل النمو الأقل من بين البلدان السبعة (انظر الجدول 16). بل كان الفائز بهذا اللقب غير المرغوب فيه هو جمهورية أفريقيا الوسطى التي تمكنت بشق الأنفس من تحقيق معدل نمو يبلغ واحد في المائة سنوياً خلال فترة الـ 18 سنة (وهو الأقل في القارة طيلة العقدين). وعلى النقيض من ذلك، حقق أكبر بلد وهو إثيوبيا معدل نمو قدره ثمانية في المائة بعد عام 2000، على الرغم من حرب الحدود التي خاضها ضد جارتها إريتريا.

47- واتسمت خمسة من هذه البلدان بمعدلات تضخم منخفضة أو معتدلة، وكان الاستثناءان هما الكونغو ومدغشقر. وإلى جانب أنغولا، كان الكونغو هو البلد الوحيد في المنطقة الذي أظهر تضخماً مفرطاً رغم هبوط هذا التضخم إلى مكانه متدنية في خانة العشرات بعد عام 2003. وبالنسبة للكونغو كانت السيطرة على التضخم هي مسألة استقرار سياسي أكثر منها مسألة سياسة مالية. ومن بين البلدان الستة الأخرى فإن مدغشقر هي البلد الوحيد الذي يمثل فيه استقرار الأسعار قيداً على انتهاج سياسة مالية نشطة.

48- وتبين البيانات المجزأة المتاحة تفاوتاً كبيراً في أداء الإيرادات (الجدول 17). فنميبيا، بسبب ثروتها المعدنية، وموريشيوس بفضل مستوى تنميتها المرتفع نسبياً، تكشفان عن إمكانات إيرادات قوية؛ إذ تبلغ حصة الدخل العام أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد الأول، وأكثر من 20 في المائة للبلاد الثاني. وباستثناء الكونغو وموريشيوس، فإن الإحصائيات المتعلقة بالعجز ليست كافية للخروج باستنتاجات بشأن السياسات. وتشير بيانات لا يمكن استخدامها في إجراء مقارنات بين البلدان بسبب مشاكل التعريف، إلى عجز مالي مرتفع نسبياً في حالي إثيوبيا وإريتريا. ويحتمل جداً أن يكون لعدة بلدان في هذه المجموعة عجز عام كبير من شأنه أن يضع قيوداً على تطبيق سياسة مالية نشطة بالرغم من معدلات التضخم المعتدلة. ومما يدعو للقلق بصفة خاصة إمكانية تراكم ديون عامة محلية كبيرة، الأمر الذي يعني ضمناً وجود عنصر خدمة دين كبير في الميزانيات العامة.

جدول 9- نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان شمال أفريقيا الخمسة، 1990-2007

التضخم						نمو الناتج المحلي الإجمالي					
المعدل الوسيط	تونس	المغرب	ليبيا	مصر	الجزائر	المعدل الوسيط	تونس	المغرب	ليبيا	مصر	الجزائر
14	4	5	غير متوفر	18	30	4	6	4	غير متوفر	6	1
21	7	7	غير متوفر	14	54	3	4	7	غير متوفر	1	1-
13	6	4	غير متوفر	20	22	3	8	4-	غير متوفر	4	2
8	5	4	غير متوفر	8	14	1	2	1-	غير متوفر	3	2-
11	5	2	غير متوفر	8	29	4	3	10	غير متوفر	4	1-
13	5	8	غير متوفر	11	29	1	2	7-	غير متوفر	5	4
9	4	1	غير متوفر	7	24	7	7	12	غير متوفر	5	4
6	4	2	غير متوفر	10	7	2	5	2-	غير متوفر	5	1
4	3	12	غير متوفر	4	3	6	5	8	غير متوفر	4	5
4	3	1	غير متوفر	1	11	4	6	1	غير متوفر	6	3
11	3	1-	24	5	25	3	5	2	1	5	2
1	3	1	2-	2	1	5	5	8	5	4	3
8	2	1	30	3	2	3	2	3	3	2	5
10	2	1	30	7	8	4	6	6	3-	3	7
10	3	1	23	12	11	5	6	5	5	4	5
11	3	1	29	6	16	4	4	3	6	4	5
8	4	2	14	7	11	6	6	8	5	7	2
6	2	4	5	13	7	5	6	3	7	7	3
المعامل الوسيط											
10	5	5	غير متوفر	10	22	3	5	3	غير متوفر	4	2
8	3	1	19	7	10	4	5	5	4	5	4
المعادل المتغير											
5	3	8	غير متوفر	6	7	6	4	2,3	غير متوفر	3	1,5
4	3	1,1	6	6	8	2	3	5	9	4	4

المصدر: <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/>

جدول 10- الإيرادات والعجز النقدي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان شمال أفريقيا الخمسة، 1990-2007

العجز النقدي / الناتج المحلي الإجمالي						الإيرادات / الناتج المحلي الإجمالي						
المعامل الوسيط	تونس	المغرب	ليبيا	مصر	الجزائر	المعامل الوسيط	تونس	المغرب	ليبيا	مصر	الجزائر	
3-	3-	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	27	31	غير متوفر	غير متوفر	23	غير متوفر	1990
2-	5-	غير متوفر	غير متوفر	2	غير متوفر	30	29	غير متوفر	غير متوفر	30	غير متوفر	1991
2-	2-	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	31	29	غير متوفر	غير متوفر	33	غير متوفر	1992
1	2-	غير متوفر	غير متوفر	4	غير متوفر	33	30	غير متوفر	غير متوفر	35	غير متوفر	1993
1-	1-	غير متوفر	غير متوفر	3	4-	32	31	غير متوفر	غير متوفر	37	29	1994
صفر	2-	غير متوفر	غير متوفر	3	1-	32	30	غير متوفر	غير متوفر	35	30	1995
صفر	3-	غير متوفر	غير متوفر	1-	3	30	30	غير متوفر	غير متوفر	29	32	1996
1-	3-	غير متوفر	غير متوفر	2-	2	29	29	غير متوفر	غير متوفر	26	33	1997
2-	صفر	غير متوفر	غير متوفر	s	4-	28	29	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	27	1998
2-	2-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	29	29	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	29	1999
4-	3-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	10	34	29	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	38	2000
1	2-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	4	32	29	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	35	2001
2-	2-	3-	غير متوفر	3-	1	31	30	30	غير متوفر	30	35	2002
1-	2-	3-	غير متوفر	3-	5	31	29	29	غير متوفر	29	38	2003
1-	3-	2-	غير متوفر	2-	5	32	29	30	غير متوفر	30	37	2004
2	3-	2-	غير متوفر	2-	14	33	29	31	غير متوفر	31	42	2005
3	3-	1	غير متوفر	1	14	34	29	31	غير متوفر	31	43	2006
3	2-	3	غير متوفر	3	6	35	30	35	غير متوفر	35	40	2007
المعامل الوسيط												
1-	2-	غير متوفر	غير متوفر	1	1-	30	30	غير متوفر	غير متوفر	31	30	1990-1999
1	3-	1-	غير متوفر	1-	7	33	29	31	غير متوفر	31	39	2000-2007

المصدر: <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/>

الجدول 11- نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى السبعة المصدرة للنفط، 1990-2007

التضخم								نمو الناتج المحلي الإجمالي								
المعامل الوسيط	السودان	نيجيريا	غابون	غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو	تشاد	أنغولا	المعامل الوسيط	السودان	نيجيريا	غابون	غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو	تشاد	أنغولا	السنة
									(363)	(2600)	(226)	(356)	(227)	(249)	(1,250)	1990
16	66	7	15	2-	1-	8	11	1	5-	8	5	3	1	4-	1-	1991
17	89	20	11-	4	1-	3	165	5	8	5	6	1-	2	9	1-	1992
10	109	84	صفر	صفر	2-	13-	253	2	7	3	3-	11	3	8	7-	1993
24	97	53	1-	1-	1-	1-	1253	5-	5	2	4	6	1-	16-	25-	1994
62	159	28	47	54	37	44	2125	2	1	صفر	4	5	6-	10	4	1995
30	105	56	1	3	3	9	1895	5	6	2	5	14	4	1	10	1996
23	33	37	14	25	18	11	5400	5	6	4	4	29	4	2	11	1997
15	48	1	1	28	5	4	94	6	11	3	6	71	1-	6	8	1998
7-	18	6-	18-	24-	18-	7	35	5	4	2	3	22	4	7	7	1999
18	16	12	19	41	29	8-	557	1-	3	1	9-	41	3-	1-	3	2000
29	9	38	28	47	47	5	418	4	8	5	2-	13	8	1-	3	2001
1-	2	11	6-	12-	14-	14	108	5	6	3	2	62	4	12	3	2002
16	8	31	1-	2-	2-	2	121	6	5	2	1-	21	5	8	14	2003
3	10	11	1-	1	3-	صفر	103	7	7	10	2	13	2	15	3	2004
12	15	21	6	14	7	10	43	11	5	11	1	32	4	34	11	2005
24	12	20	17	44	30	23	34	9	6	5	3	7	8	8	21	2006
13	6	20	8	19	19	6	15	7	11	6	1	6-	6	صفر	19	2007
1	7	5	5	6-	8-	2	7	7	10	6	6	13	2-	1	21	المعامل الوسيط
17	45	25	7	13	8	7	702	2	5	3	3	20	1	2	1	99-1990
11	9	20	7		10	8	106	7	7	6	2	19	4	10	12	2007-2000
																المعامل المتغير
1,0	1,0	1,1	2,7	1,8	2,0	2,2	2,4	1,5	,9	,8	1,9	1,1	4,9	3,6	11,9	99-1990
1,0	0,5	0,6	1,6	1,7	2,2	1,0	1,3	3	,3	,5	1,6	1,1	,8	1,2	,7	2007-2000

ملاحظات: متوسط الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل غينيا الاستوائية. متوسط معدل التضخم لا يشمل أنغولا. الأرقام الواردة بين قوسين تحت أسماء البلدان تشير إلى الإنتاج اليومي للنفط بآلاف البراميل لعام 2008.

المصدر: <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/>.

الجدول 12- نمو الناتج المحلي الإجمالي في ستة عشر من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1990-2007

السنة	بنن	بوركينافاسو	الكاميرون	الرايس الأخضر	كوت ديفوار	غامبيا	غانا	غينيا	غينيا-بيساو	ليبيريا	مالي	موريتانيا	النيجر	السنغال	سيراليون	توغو	المعدل الوسيط
1990	3	1-	6-	1	1-	4	3	4	6	51-	2-	2-	1-	1-	1-	1-	صفر
1991	5	9	4-	1	صفر	3	5	3	5	14-	2	2	3	3	1-	3	3
1992	4	صفر	3-	3	1-	3	4	3	1	35-	8	2	7-	1	4-	1	1
1993	4	3	3-	7	1-	3	5	5	2	33-	2-	6	1	1	15-	1	1
1994	4	1	3-	7	1	3	4	4	3	22-	1	3-	4	1-	15	1-	2
1995	5	6	3	7	7	1	4	5	4	4-	6	10	3	5	8	5	5
1996	6	11	5	4	8	2	5	5	12	12	3	6	3	2	9	2	6
1997	6	6	5	5	6	5	4	5	6	106	7	4-	3	3	14	3	5
1998	5	7	5	7	5	3	5	5	28-	30	6	3	10	6	2-	6	3
1999	5	7	4	9	2	6	4	5	8	23	7	7	1-	6	2	6	5
2000	6	2	4	7	4-	6	4	2	8	26	3	2	1-	3	1-	3	3
2001	5	7	5	4	1-	6	4	4	صفر	3	12	3	7	5	1-	5	4
2002	4	5	4	5	1-	3-	4	4	7-	4	4	1	3	1	4	1	2
2003	4	8	4	6	2-	7	5	2	1-	31-	7	6	4	7	3	7	4
2004	3	5	4	1-	2	7	6	3	2	3	2	5	1-	6	3	6	3
2005	3	6	2	7	1	5	6	3	4	5	6	5	7	6	1	6	5
2006	4	6	3	11	1	7	6	2	2	8	5	12	5	2	4	2	5
2007	5	4	4	7	2	6	6	2	3	9	3	2	3	5	2	5	4
المعامل الوسيط																	
99-1990	5	5	2	5	1	4	5	4	4	3	4	3	4	4	4	4	4
07-2000	4	5	4	6	صفر	5	5	4	5	4	4	4	4	4	4	4	4
3 في المائة	83	72	56	78	22	56	89	56	44	50	56	44	33	44	33	44	56
المعدل المتغير																	
99-1990	2	3	2,7	5	2,9	4	2	2	2,7	13,2	1,0	1,3	1,2	7	2,5	7	5
2007-2000	2	3	2	6	5,6	7	2	2	9	4,0	0,8	9	7	5	5	5	2

ملاحظة: المتوسط لا يشمل ليبريا.
المصدر: <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPOQ/>

الجدول 13- التضخم في 16 من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1990-2007

السنة	بنين	بورkina فاسو	الكاميرون	الرأس الأخضر	كوت ديفوار	غامبيا	غانا	غينيا	غينيا-بيساو	ليبيريا	مالي	موريتانيا	النيجر	السنغال	سيراليون	توغو	المتوسط الأدنى	المتوسط الأعلى
1990	2	2	2	2	5-	12	31	17	30	1-	5	3	2-	1-	71	3	2	37
1991	1	4-	4	4	1	8	20	26	68	6	2	11	5-	2-	129	3	4	61
1992	3	صفر	1-	3	1-	7	11	26	65	1-	2	35	1	1-	82	3	5	46
1993	1	1-	16	2	6	5	32	1	49	7	3	12	1-	1-	27	8-	6	27
1994	34	15	14	8	46	4	30	1	23	5	28	11	33	34	25	36	23	20
1995	15	7	9	4	11	4	43	6	45	7	18	3	5	7	34	11	11	32
1996	7	صفر	3	6	5	3	40	1	39	5	5	2	5	4	26	5	7	27
1997	5	2	4	8	4	4	19	2	34	10-	1	12	3	2	16	2	4	18
1998	5	2	4	5	5	3	17	2	8	3789	صفر	5	3	3	27	10	6	14
1999	2	4	2	5	1	4	14	3	5	1	3-	2	2	صفر	25	1	3	12
2000	3	2-	3	1-	1-	4	27	11	3	1-	6	1	5	2	6	2-	3	12
2001	3	4	2	3	4	15	35	5	5-	12	1-	8	4	3	2	3	7	9
2002	8	6	3	2	5	16	23	3	4	26	16	8	3	3	4-	1	9	7
2003	2	صفر	سفر	2	1	27	29	11	2-	3	1	2	3-	1	8	3-	5	12
2004	صفر	4	2	6	1	12	14	21	2	1	1-	12	1	صفر	16	3	4	13
2005	3	1-	3	2	4	4	15	29	8	14	2	18	7	2	13	1	6	16
2006	3	1-	4	5	4	1	13	37	1-	9	4	30	2	3	12	صفر	6	15
2007	3	3	2	4	3	6	15	17	4	16	4	3-	3	5	10	1	5	12
المعامل الوسيط 99-1990	8	3	6	5	7	5	26	9	37	381	6	10	4	5	46	7	7	29
07-2000	3	2	2	3	3	11	21	17	2	10	4	10	3	2	8	1	6	12
المعدل المتغير 99-1990	1,4	1,7	1,0	,5	1,9	,5	,4	1,2	,6	3,1	1,6	1,0	2,4	2,4	,8	1,8	9	,5
2007-2000	7	1,8	5	8	6	8	4	7	2,5	9	1,4	1,1	1,1	6	8	4,3	3	,3

ملاحظة: المتوسط الأدنى لا يشمل غانا و غينيا و غينيا بيساو وسيراليون؛ والمتوسط الأعلى هو متوسط معدلات التضخم لعام 1998 في هذه البلدان المستثناة الأربعة.
المصدر: <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/>

الجدول 14: الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لستة عشر من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1990-2007

السنة	بنن	بوركينافاسو	الكاميرون	الراس الأخضر	كوت ديفوار	غامبيا	غانا	غينيا	غينيا-بيساو	ليبيريا	مالي	موريتانيا	النيجر	السنغال	سيراليون	توغو	المعامل الوسيط
1990	غير متوفر	غير متوفر	14	غير متوفر	غير متوفر	19	12	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	6	غير متوفر	13
1991	غير متوفر	غير متوفر	15	غير متوفر	غير متوفر	20	15	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	8	غير متوفر	15
1992	غير متوفر	غير متوفر	16	غير متوفر	غير متوفر	21	12	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	10	غير متوفر	15
1993	غير متوفر	غير متوفر	12	غير متوفر	غير متوفر	24	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	12	غير متوفر	16
1994	غير متوفر	غير متوفر	10	غير متوفر	18	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	13	غير متوفر	14
1995	غير متوفر	غير متوفر	12	غير متوفر	20	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	9	غير متوفر	14
1996	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	20	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	15	غير متوفر	14
1997	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	19	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	16	غير متوفر	15
1998	غير متوفر	غير متوفر	15	غير متوفر	18	غير متوفر	غير متوفر	11	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	7	غير متوفر	13
1999	غير متوفر	غير متوفر	14	غير متوفر	16	غير متوفر	غير متوفر	12	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	7	غير متوفر	13
2000	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	13	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	11	غير متوفر	15
2001	16	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	15	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	13	غير متوفر	16
2002	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	18	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	14	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	12	غير متوفر	16
2003	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	16	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	12	غير متوفر	16
2004	17	13	غير متوفر	غير متوفر	18	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	18	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	12	15	17
2005	16	13	غير متوفر	غير متوفر	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	18	غير متوفر	11	غير متوفر	غير متوفر	15	18
2006	17	13	غير متوفر	غير متوفر	18	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	17	غير متوفر	13	غير متوفر	غير متوفر	16	18
2007	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	19	غير متوفر	25	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	16	غير متوفر	14	غير متوفر	غير متوفر	17	18
المعدل الوسيط 1990-99	غير متوفر	غير متوفر	14	غير متوفر	19	21	14	12	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	16	9	غير متوفر	14
2000-2007	17	13	غير متوفر	28	18	غير متوفر	22	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	16	غير متوفر	13	17	12	16	17

المصدر: <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/>

جدول 15- العجز النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لستة عشر من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 1990-2007

السنة	بنن	بوركينافاسو	الكامرون	الراس الأخضر	كوت ديفوار	غامبيا	غانا	غينيا	غينيا بيساو	ليبيريا	مالي	موريتانيا	النيجر	السنغال	سيراليون	توغو	المعامل الوسيط
1990	غير متوفر	غير متوفر	6-	غير متوفر	غير متوفر	صفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3-
1991	غير متوفر	غير متوفر	5-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	5-
1992	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-
1993	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-
1994	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-
1995	غير متوفر	غير متوفر	صفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	صفر
1996	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
1997	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
1998	غير متوفر	غير متوفر	1	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	4-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-
1999	غير متوفر	غير متوفر	صفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	9-	غير متوفر	3-
2000	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3-	غير متوفر	غير متوفر	1-	9-	غير متوفر	4-
2001	1	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3	غير متوفر	7-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	4-	غير متوفر	غير متوفر	2-	9-	غير متوفر	3-
2002	1-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2	غير متوفر	5-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	4-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	8-	غير متوفر	3-
2003	2-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3-	غير متوفر	4-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	6-	غير متوفر	3-
2004	1	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	1-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-	1-	2-
2005	1-	غير متوفر	غير متوفر	3-	1-	غير متوفر	1-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	6-	3-
2006	صفر	غير متوفر	غير متوفر	2-	1-	غير متوفر	7-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر*	غير متوفر	غير متوفر*	غير متوفر	غير متوفر	4-	3-
2007	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	8-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	6-	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	1-	3-
المعامل الوسيط 99-1990	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	غير متوفر	صفر	غير متوفر	3-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	9-	غير متوفر	2-
07-2000	صفر	5-	غير متوفر	3-	صفر	غير متوفر	5-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3-	غير متوفر	2-	2-	7-	3-	3-

ملاحظة: في عام 2006 سجلت مالي والنيجر فوائض كبيرة في الحسابات جاءت نتيجة لإلغاء ديونها، وهو ما تيسر إليه عبارة "غير متوفر".
المصدر: <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/>.

جدول 16- نمو الناتج المحلي الإجمالي لسبعة بلدان أخرى من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 1990-2007

نمو الناتج المحلي الإجمالي								التضخم							
جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إريتريا	إثيوبيا	مدغشقر	موريشيوس	ناميبيا	المعدل الوسيط	جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إريتريا	إثيوبيا	مدغشقر	موريشيوس	ناميبيا	المعدل الوسيط
1990	2-	7-	غير متوفر	3	3	6	2	2	1	2	3	6	3	4	6
1991	1-	8-	غير متوفر	7-	6	8	1-	2-	1-	8	6	6	9	5	9
1992	6-	11-	غير متوفر	9-	1	7	2-	2	2-	5	5	1	6	10	10
1993	صفر	13-	13	2	6	2-	3	3-	3	2-	6	2	8	17	8
1994	5	4-	21	3	1-	5	7	23	5	7	5	1-	9	16	17
1995	7	1	3	6	2	4	4	10	4	4	4	2	4	6	15
1996	4-	1-	9	12	5	3	4	2	4	3	5	2	5	14	8
1997	5	6-	8	3	4	6	4	1	3	4	6	4	7	7	5
1998	5	2-	2	3-	4	6	3	1	2	3	6	4	6	9	5
1999	4	4-	صفر	5	5	6	3	1	3	3	6	5	7	6	5
2000	2	7-	13-	6	5	4	3	3	صفر	3	4	5	4	11	10
2001	0	2-	9	8	6	6	2	4	4	2	6	6	7	14	7
2002	1-	3	3	2	13-	3	7	3	1	7	3	13-	7	11	8
3003	8-	6	3-	2-	10	3	3	1-	1	3	3	10	6	1-	6
2004	1	7	1	14	5	5	7	صفر	6	7	5	5	6	1	7
2005	2	6	3	12	5	5	5	4	5	5	5	5	5	4	13
2006	4	5	1-	11	5	4	3	4	4	4	5	5	4	9	8
2007	4	6	1	11	6	5	6	2	6	6	5	6	7	1	7
المعدل الوسيط 99-1990	1	6-	8	3	2	6	4	3	2	4	6	2	6	8	9
07-2000	1	3	1	8	4	5	3	2	3	5	4	4	5	6	8
المعامل المتغير 07-1990	3,4	0,8-	0,9	2,8	2,0	0,1	0,7	2,4	3,9	0,3	1,1	0,9	0,3	0,6	0,5
07-2000	7,7	1,7	12,6	0,7	1,9	0,2	0,4	0,8	1,6	18,2	1,2	0,5	0,2	0,9	0,3

ملاحظة : متوسط معدلات التضخم لا يشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية .

المصدر : <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/>.

جدول 17 - الإيرادات والعجز النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لسبعة بلدان أخرى من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 1990-2007

الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي								العجز النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي							
جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إريتريا	إثيوبيا	مدغشقر	موريشيوس	ناميبيا	المعدل الوسيط	جمهورية أفريقيا الوسطى	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إريتريا	إثيوبيا	مدغشقر	موريشيوس	ناميبيا	المعدل الوسيط
1990	غير متوفر	10	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	24	31	22	7-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	صفر	غير متوفر	4-
1991	غير متوفر	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	24	37	22	14-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1	3-	5-
1992	غير متوفر	3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	24	35	21	14-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	5-	7-
1993	غير متوفر	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	23	33	20	13-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1	غير متوفر	6-
1994	غير متوفر	3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	23	31	19	2-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	2-
1995	غير متوفر	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22	32	20	صفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	1-
1996	غير متوفر	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	20	31	19	1-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	4-	غير متوفر	3-
1997	غير متوفر	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22	33	20	1-	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	2-

الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي										العجز النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي									
1998	غير متوفر	6	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22	32	20	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	2-	غير متوفر	2-
1999	غير متوفر	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	21	35	20	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-	غير متوفر	3-	4-	4-
2000	غير متوفر	4	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22	33	18	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1-	غير متوفر	3-	3-	3-
2001	غير متوفر	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	20	32	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	4-	غير متوفر	3-	3-	3-
2002	غير متوفر	8	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	20	31	16	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	8-	غير متوفر	4-	1-	4-
2003	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22	28	20	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	7-	5-	5-
2004	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22	غير متوفر	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	4-	4-
2005	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	21	غير متوفر	16	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	4-
2006	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22	غير متوفر	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2-
2007	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	21	غير متوفر	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3-
المعدل الوسيط 99-1990	غير متوفر	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22	32	20	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	3-
07-2000	غير متوفر	6	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	21	31	17	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	8-	غير متوفر	4-	3-	3-

المصدر: <http://ddp-ext.worldbank.org/ext/DDPQQ/>.

جيم - انتهاج سياسة مالية مقاومة للتقلبات الدورية

1 - حالات العجز المالي والتدخل المقاوم للتقلبات الدورية

49 - نظراً لاعتماد معدلات النمو في البلدان النامية على صادرات السلع الأساسية التي تنسم بتقلبية أسعارها العالمية، فإن تلك المعدلات تنحو إلى عدم الاستقرار. ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لها القليل من الصادرات المصنعة، كما يصدق أيضاً بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في شمال أفريقيا. وتمثل جزء من إيديولوجية الليبرالية الجديدة في مقولة أن تحرير الحساب الجاري الخارجي ورفع القيود عن حساب رأس المال من شأنه أن ينشئ تسويات نسبية للأسعار تؤدي إلى الحد من آثار 'الصدمات' الخارجية التي تزعزع استقرار النمو. ويركز هذا الجزء على البلدان المصدرة للسلع الأساسية في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها لإظهار أنه، على النقيض من ذلك، استمر عدم الاستقرار في النمو.

50 - ويمكن استخدام سياسة مالية نشطة بفعالية للحد من تذبذبات النمو من خلال إدارة الميزانية العامة. ويتمثل هدف السياسة في إدارة الطلب الذي تولده السياسة الضريبية للتعويض عن التذبذبات في الطلب الاستهلاكي للقطاع الخاص، والاستثمارات المحلية، والصادرات، وهو ما يسمى بسياسة مالية 'مقاومة للتقلبات الدورية'. ونظرياً يمكن استخدام الضرائب لهذا الغرض، إلا أنها تمثل، على الصعيد العملي، أداة غير محكمة لإدارة الطلب. وتغيير المساهمة الصافية للقطاع العام في الطلب الإجمالي بالأداة الضريبية يتطلب إما فرض ضرائب جديدة أو تغيير معدلات الضرائب. وتتطلب هذه التدابير في معظم البلدان إجراءات قانونية تليها تغييرات في إدارة الضرائب. ويمكن لذلك أن يصبح عملية مطولة تفشل في تحقيق تغييرات الطلب بالسرعة اللازمة للاستجابة لحالات النقص في الطلب الخاص. ويتيح الإنفاق العام آلية أكثر فعالية لتعويض تذبذبات الطلب الخاص.

51 - وتحدد معدلات النمو على المديين المتوسط والبعيد في أي بلد بتنمية القدرات والمهارات وحدوث تغير تقني، مع إدماج ذلك التغير في الاستثمارات الرأسمالية. وبما أن الاستثمار العام هو من العوامل المساهمة في زيادة القدرات، فليس من الحكمة استخدامه كأداة مقاومة للتقلبات الدورية. وينطوي الإنفاق المقاوم للتقلبات الدورية على زيادة الإنفاق العام عندما ينمو الاقتصاد بمستوى أقل من نموه الممكن بلوغه على المدى البعيد، وتخفيضه عندما يرتفع الناتج ليقارب مستوى النمو الممكن تحقيقه ويهدد بالتسبب في شح للموارد يسفر عن ضغوط تضخمية. وبما أن الاستثمارات العامة بطبيعتها تحقق نتائجها عبر عدة سنوات، فإن استخدامها كأداة مقاومة للتقلبات الدورية يعني التخلي عن المشاريع الرأسمالية أو تعليقها، مما يؤدي إلى إهدار الموارد. ويجب أن تستند مرونة الإنفاق اللازمة لتطبيق سياسة فعالة مقاومة للتقلبات الدورية إلى الحساب الجاري للميزانية العامة. وتناقش في نهاية هذا الجزء أنواع النفقات التي يمكن أن تؤدي هذا الغرض، وهي نفقات يمكن زيادتها أو خفضها بسرعة بدون إهدار الموارد.

52 - وخلاصة القول، إذا كان متوسط معدل النمو على المدى البعيد لبلد ما منخفضاً، يكون من الملائم زيادة الاستثمار العام لزيادة احتمال النمو على المدى البعيد. وفي تزامن مع ذلك، ينبغي أن تقوم الحكومة باستخدام النفقات الجارية لتوليد الطلب الإضافي اللازم لبلوغ الاحتمال الأكبر الناجم عن الاستثمار العام. ويتحدد مدى ضرورة انتهاج سياسات مقاومة للتقلبات الدورية بدرجة عدم استقرار الاقتصاد وهو أمر يتطلب دراسة معدلات النمو في البلدان على أساس كل حالة بمفردها.

53 - ويبين الشكل 3-5 معدلات النمو في 12 بلداً، مقسمة إلى أربعة بلدان أعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، وأربعة بلدان من شرق أفريقيا (بما يشمل موزامبيق)، وأربعة بلدان من وسط أفريقيا، خلال ثلاث عقود، في الفترة 1980-2007. وفي كل جدول يبين المفتاح معدل النمو المتوسط للفترة بأكملها. وكقاعدة إعتباطية يمكن تقدير معدل النمو الممكن تحقيقه للبلد بوصفه معدل نمو القوى العاملة زائداً معدل التغيير التقني. ويمثل ذلك معدل النمو الأقصى الذي يمكن الحفاظ عليه على المدى البعيد، ويتحقق مجموع رأس المال المتفق مع معدل النمو هذا بالجمع بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص¹⁴. وكان معدل نمو القوى العاملة في تلك البلدان نحو 2,5 في المائة سنوياً.

¹⁴ باستخدام مصطلحات نموذج هارود-دومار، يمثل نمو القوى العاملة زائداً التغيير التقني 'معدل النمو الطبيعي' ويمثل نمو مجموع رأس المال 'معدل النمو المقبول'. وهذه حالة نادرة يحدث فيها اتفاق بين الاقتصاديين الأرثوذكس (الكلاسيكيين الجدد) والاقتصاديين غير التقليديين (البنويين). وحسب النظرية الكلاسيكية الجديدة، يمثل مجموع نمو القوى العاملة والتغيير التقني معدل نمو 'الحالة الثابتة' (Swan 1956 and Harrod 1939).

54 - وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو فإن التقدير المعتاد للتغير التقني هو حوالي 2 في المائة. ويعتبر ذلك منخفضاً بالنسبة للبلدان الأفريقية لأن الفرصة متاحة لها لاعتماد تقنيات طبقتها البلدان المتقدمة النمو، إلا أنها تعتبر تقنيات جديدة في البلدان النامية. وبالتالي، ينطبق معدل النمو الممكن تحقيقه يبلغ 5 في المائة على الأقل على البلدان الواردة في الشكل 3-5. وبهذا المقياس، فإن جميع البلدان باستثناء بوتسوانا (وربما أوغندا) حققت نمواً يقل عن المعدل المحتمل خلال العقود الثلاثة، حيث ارتفعت المعدلات إلى ما يقارب المعدل المحتمل في منتصف العقد الأول من القرن الجديد. ونخلص إلى أن جميع البلدان باستثناء بوتسوانا يمكن أن تحقق معدل نمو متوسط أعلى على المدى البعيد من خلال السياسات المقاومة للتقلبات الدورية للانتقال إلى معدلات نموها المحتملة. ويتطلب ذلك المزيد من الاستثمار الرأسمالي بما يشمل الاستثمارات من القطاع العام.

55 - ويتضح من الرسوم البيانية أن غالبية البلدان شهدت إنتكاسات من معدل النمو الممكن تحقيقه، سواء كان مرتفعاً (في بوتسوانا) أو منخفضاً (في البلدان الـ 11 الأخرى). ويبين الشكل 6 ذلك، حيث يقيس الانحراف عن النقطة المثوية المطلقة لمعدل النمو في كل سنة من المعدل الوسيط للفترة بأكملها محسوباً كمتوسط للبلدان الـ 12. وخلال الفترة من أوائل الثمانينات حتى نهاية العقد كان هناك اتجاه صاعد لمدة سبع سنوات أعقبه إنحدار خلال الفترة 1989-1992. وأتسم الاتجاه الصاعد الذي أعقب ذلك بالبطء والتردد، ثم انعكس إلى فترة ركود دامت أربع سنوات (1996 - 2000) ورغم أن الشكل 6 يخفي البيانات المحددة لكل بلد، فهو يشير إلى الحاجة إلى استخدام الإنفاق الجاري كأداة مقاومة للتقلبات الدورية لتحقيق ما يبدو أنه معدل مرتفع للنمو الممكن تحقيقه للبلدان.

56 - وترد في الشكل 7 حجة أخرى ذات صلة من أجل استخدام السياسات المالية المقاومة للتقلبات الدورية، حيث يقيس الجدول متوسط معامل فرق النمو عبر البلدان على المحور الرأسي ومتوسط معدل النمو على المحور الأفقي. ويبين الرسم البياني بوضوح علاقة سلبية بين اختلاف النمو ومعدل النمو. ويتم التحقق من هذه العلاقة في اختبار إحصائي أكثر دقة أجري في بحوث أخرى (Weeks 2001).

57 - واستخدام النفقات الجارية للتعويض عندما يكون الطلب الخاص غير كافٍ لإبقاء النمو قريباً من المستوى المحتمل أمر ينطوي على زيادة العجز الضريبي، أو على الحد من الفوائض. ويتمثل الرأي التقليدي في أن حالات العجز تأتي بنتائج معاكسة. أولاً، فهي تنحو إلى أن تكون تضخمية، وهو ما يكون له أثر سلبي، في جملة آثار أخرى، على توقعات القطاع الخاص، مما يخفض الطلب الخاص الضعيف أصلاً. ثانياً، من شأن الاقتراض الحكومي (أو الفائض المنخفض) أن 'يزاحم' النفقات المحلية الخاصة (ولكن ليس الصادرات)، مما يضعف الطلب أكثر. ويمكن اختبار هذه الافتراضات على أرض الواقع، وترد النتائج في الجدولين 18 و 19.

58 - ويعرض الجدول 18 تقدير معدلات التضخم عبر البلدان الـ 12، في الفترة 1992 - 2007. وبديهيًا يساوي مستوى الأسعار المتوسط المرجح لأسعار سلع السوق العالمية وأسعار سلع السوق المحلية. وفي أي اقتصاد مفتوح، تحدد أسعار سلع السوق العالمية بسعر الصرف، وتحدد أسعار سلع السوق المحلية بطلب الأموال وعرضها والعوامل الهيكلية. وإذا كان النزوع إلى الاستيراد كما كان الحال في الماضي (بافتراض المتوسط مساوياً لقيمة حدية) هو b ، إذا :

$$p = bp_t + [1 - b]p_{nt}$$

وباستخدام الدوال الضمنية،

$$p = bp_t(e) + [1 - b]p_{nt}(R, d, y^*)$$

59 - ويتوقع للتضخم في أسعار سلع السوق العالمية أن يكون دالة سلبية للتغير في سعر الصرف (e)، حيث تمثل الزيادة في القيمة. وأسعار سلع السوق المحلية هي دالة سلبية لسعر المصرف المركزي الحقيقي (R)، الذي يؤثر على تكلفة الائتمان، ودالة إيجابية للتغير في العجز الضريبي (نسبة لتأثيره على عرض الأموال حينما يتم طبع عملات لتغطية الاقتراض العام)، ودالة إيجابية لتقلبية النمو (تؤدي إلى زيادة التوقعات التضخمية).

60 - وفي الخلاصة، فإننا نقوم باختبار النظرية القائلة بأن سعر الصرف الاسمي وعدم استقرار النمو والعجز الضريبي تمثل عوامل تزيد التضخم، وأن سعر المصرف المركزي يؤدي إلى انخفاضه. ويبين الجدول 18 أن نظرية العجز يمكن رفضها؛ فالمعامل يمثل قيمة ضئيلة وليس ما كان متوقعاً. ويتمثل أحد الأسباب في أن قيمة المعامل تكون غير هامة في أن عدد من البلدان يحظر عليها قانوناً أن تغطي العجز بطبع عملات أو أن ذلك مقيد بشدة (مثل زامبيا وجنوب أفريقيا). والمتغيرات الأخرى تتسم بالأهمية، رغم

أن سعر الصرف ينخفض بشكل هامشي ويقدر كبير عن متوسط حصة الواردات. وكان لزامياً، البلد الذي تم إغفاله، أعلى مستوى تضخم بين البلدان الـ 12، وجميع الأرقام الثنائية للبلد هي سلبية وتتسم بالأهمية.

61 - والقيم الثابتة الهامة جداً والكبيرة والمتغيرات بالغة الأهمية للبلدان تأتي متفقة مع استنتاج أن التضخم كان في الغالب العام ظاهرة هيكلية. ويوضح ذلك جزئياً السبب الذي يجعل العجز لا يخلف أثراً هاماً. ويشير سعر المصرف المركزي الحقيقي الكبير الأهمية إلى وجود آلية للحد من التضخم تعمل عن طريق تخفيض معدل النمو، فالزيادة في سعر إقراض المصرف المركزي تحول الإنفاق العام إلى أغراض غير منتجة بزيادة مدفوعات الفائدة المحلية للحكومة، ويثبط نشاط القطاع الخاص برفع تكلفة الاقتراض.

62 - ومع رفض النظرية القائلة بأن حالات العجز تساهم في التضخم، يختبر الجدول 19 نظرية 'المزاحمة الطاردة'. وتحدد حصة الاستثمار بوصفها دالة لمعدل النمو المحسوب كمتوسط عبر خمس سنوات، وسعر المصرف المركزي الحقيقي (تكلفة الاقتراض)، والعجز الضريبي. أما بالنسبة للتضخم، فالإحصاء التوضيحي للنموذج مرتفع والعجز ضئيل ولا يدل على مؤشر 'المزاحمة الطاردة' المتوقع. والمتغير التابع ليس مثالياً، بما أنه يشمل الاستثمار الخاص والعام على السواء. ويمكن تفسير النمو الإيجابي بأنه النمو الذي يؤثر في توقعات ربح القطاع الخاص، وأنه يولد إيرادات تتيح إجراء استثمارات عامة أكبر¹⁵. ويؤثر سعر المصرف المركزي الحقيقي على تكلفة الاقتراض الخاص، وكما لوحظ بالنسبة للتضخم، فإنه يزيد مدفوعات الفوائد الحكومية، ليحد بذلك من نطاق تمويل الاستثمار العام.

63 - وإيجازاً، فإن تطبيق سياسة مالية مقاومة للتقلبات الدورية على نحو متسق يتطلب من الحكومات أن تزيد عجزها الضريبي أو تخفض فوائضها عند حدوث إنخفاض في الطلب الخاص. وتشير الأدلة الإحصائية إلى أن حالات العجز لن تأتي بنتائج عكسية عند توليدها للتضخم أو تسببها في 'مزاحمة' الإنفاق الخاص. وتكون هذه النتائج متوقعة عندما تكون معدلات النمو أقل من المستوى المحتمل على المدى البعيد، كما هو الحال بالنسبة لجميع البلدان عدا بوتسوانا.

2 - سياسات التدخل المقاوم للتقلبات الدورية

64 - كما تمت المناقشة أعلاه، يمثل الإنفاق العام أداة للتدخل المقاوم للتقلبات الدورية أكثر فعالية من فرض الضرائب، وذلك بسبب عدم المرونة التي يتسم بها فرض الضرائب. والمشاريع الرأسمالية غير ملائمة لأنها غالباً ما يتم الشروع فيها بسرعة كافية للاستجابة لانخفاضات الطلب، ولا يمكن وقفها بدون حدوث إهدار عند التسارع المفرط لنمو الاقتصاد. والكثير من الإنفاق الجاري هو غير ملائم لأن تعليقه يكون غير عملي أو غير عقلاني. وعلى سبيل المثال، لن يكون من السياسات الصحية أو التعليمية العقلانية تعيين المزيد من العاملين في الحقل الطبي أو المدرسين خلال فترات الانحدار، والاستغناء عن خدماتهم عند انتعاش الاقتصاد.

65 - ويمكن للإنفاق الفعال المقاوم للتقلبات الدورية أن يستند إلى ما يمكن أن يسمى ببرامج 'رأس المال الجزئي'، وهي برامج تعرف بأنها تستخدم معدات رأسمالية بسيطة نسبياً لإنشاء مرافق يمكن إكمال العمل فيها بسرعة ولها عنصر إصلاح وصيانة كبير، وتشابه ما تعرفه منظمة العمل الدولية بوصفه 'الأشغال العامة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة'¹⁶. ومن الأمثلة على هذه البرامج مشاريع حفر قنوات الصرف الصحي، وإصلاح المباني الحكومية، وتحسين البيئة من خلال الحد من النفايات، وإزالة العوائق عن طرق المشاة الريفية.

66 - وفي حين أن تلك المشاريع ينبغي أن تقدم مساهمة لرفاه المجتمع، فإن غرضها الأساسي هو زيادة الإنفاق من خلال نفقات الاستهلاك لمن يعملون فيها مباشرة أو على نحو غير مباشر. ومعايير اختيار البرامج هي على النحو التالي:

(أ) أن يكون من الممكن تحديدها و'تخزينها' انتظاراً للحاجة لتنفيذها وتنفيذ إجراءات محاسبية لها مصممة للحد من احتمال الفساد؛

¹⁵ مكون القطاع الخاص هو آلية 'التعجيل' المألوقة.

¹⁶ انظر موقع منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بهذا النوع من المشاريع:
<http://www.ilo.org/public/english/employment/recon/eiip/index.htm>

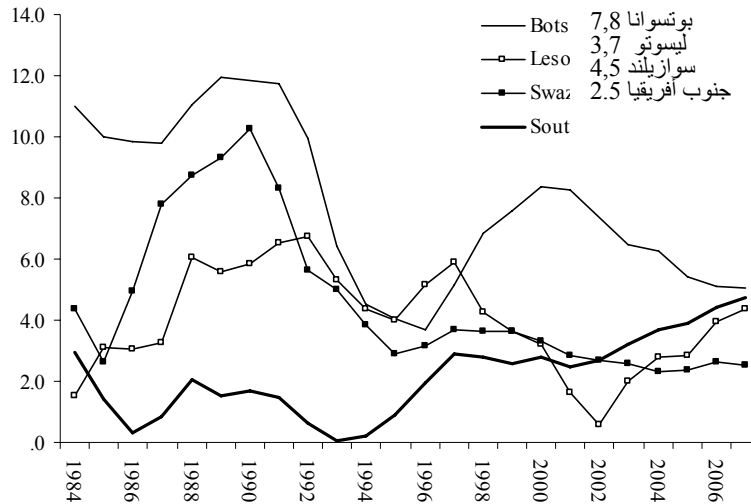
(ب) أن تتسم بسهولة الشروع فيها وسرعة إكمالها، مما يشير إلى أن الحكومات المركزية هي التي ينبغي أن تتولى تنفيذها بغية تفادي حالات التأخير التي تنجم عن محدودية القدرة الادارية للحكومات المحلية؛

(ج) ينبغي أن تشكل الأجور والمرتبات المكون الرئيسي للإنفاق، مما ينطوي على انخفاض مكون رأس المال.

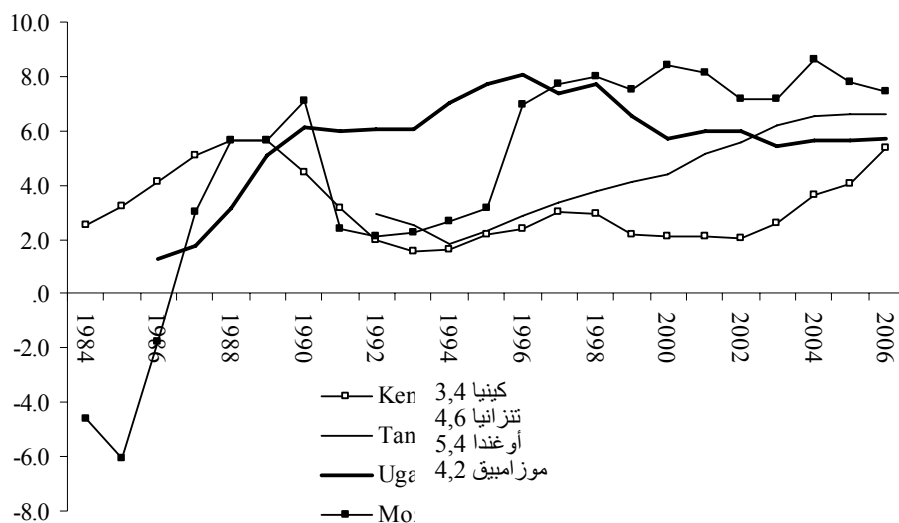
67 - ولا ينبغي لمشاريع الأشغال العامة إذا كان غرضها الرئيسي هو مقاومة التقلبات الدورية أن تنشغل بالمسائل التي تكون عادة مادة للنقاش المعيق في مشاريع الأشغال العامة الأخرى. وعلى سبيل المثال، يكون الأجر المدفوع للعمال مسألة ثانوية ذلك لأن تلك المشاريع ليست مشاريع عمالة طويلة الأجل بل ولا متوسطة الأجل. ولأن هذه المشاريع ليست مشاريع عمالة بالدرجة الأولى، فإن حجم الطلب الذي تولده وعدد العاملين الذين تستخدمهم يتسمان بالأهمية. وفي حين أن المشاريع التي تنفذ من أجل إحداث أثر على الطلب مقاوم للتقلبات الدورية لا ينبغي لها أن تدفع أجوراً تؤدي إلى الإخلال بأسواق العمل المحلية، فإن تأثيرها على الهجرة الداخلية سيكون محدوداً نظراً لطابعها القصير الأجل.

68 - وأخيراً، ومن الأمور ذات الأهمية العملية الكبيرة، ينبغي وضع قواعد واضحة للشروع في تنفيذ المشاريع المقاومة للتقلبات الدورية وإنهائها وذلك للحد من استخدام السياسات الضريبية لدوافع سياسية. ونظراً لأن الإنفاق المقاوم للتقلبات الدورية الذي يصبح دائماً يكون مناوئاً للغرض المرجو منه، يمكن تحديد البدء في المشاريع وإنهائها بقاعدة سياسات عامة تتصل بمؤشر ذي صلة من مؤشرات الاقتصاد الكلي. وسيختلف المؤشر المحدد حسب البلد. حيث يتحدد بمستوى التنمية وهيكل الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، فإن جنوب أفريقيا بما لها من قطاع رسمي كبير ونظام مطور جيداً لجمع المعلومات وتحليلها، يمكن أن تطبق فيها مؤشرات من قبيل المؤشرات المستخدمة في البلدان المتقدمة النمو، بما يشمل الإحصاءات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي والعمالة. أما في الاقتصادات التي تتسم بالتخلف الشديد مثلما في ملاوي، فإن العمالة في القطاع الرسمي متدنية والإحصاءات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي، إذا جمعت، لن تكون لها أهمية تذكر نظراً لموسمية الزراعة في البلد.

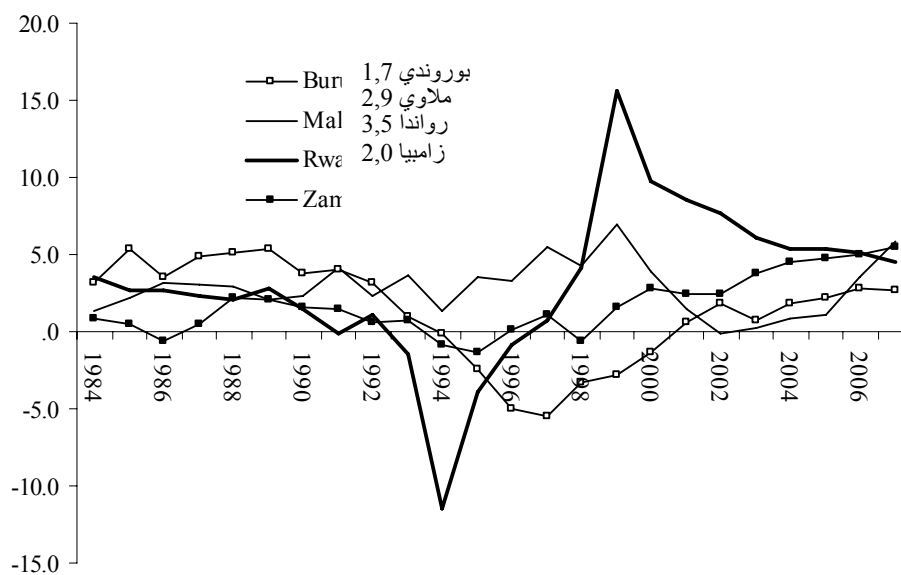
الشكل 3 - نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط التحرك خلال خمسة سنوات في أربعة بلدان في الجنوب الأفريقي، للفترة 1980 - 2007



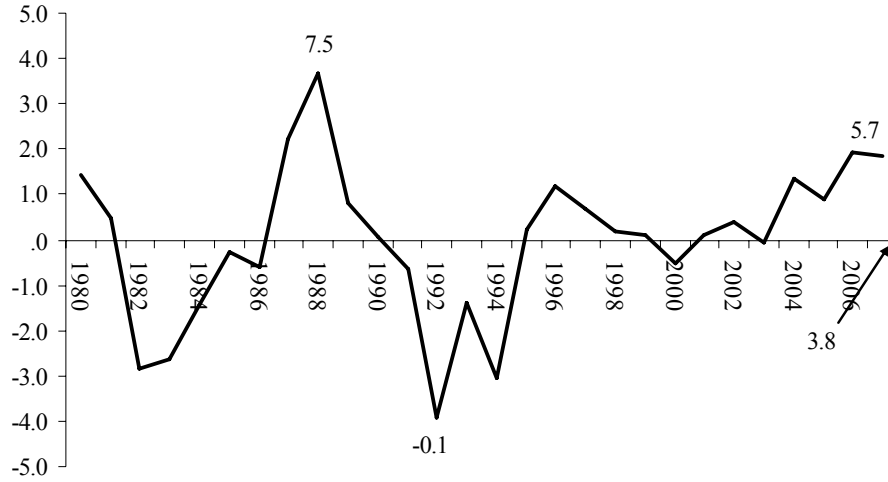
الشكل 4 - نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط التحرك خلال خمسة سنوات في ثلاثة بلدان في شرق أفريقيا، للفترة 1980 - 2007



الشكل 5 - نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط التحرك خلال خمسة سنوات في أربعة بلدان في وسط أفريقيا، للفترة 1980 - 2007

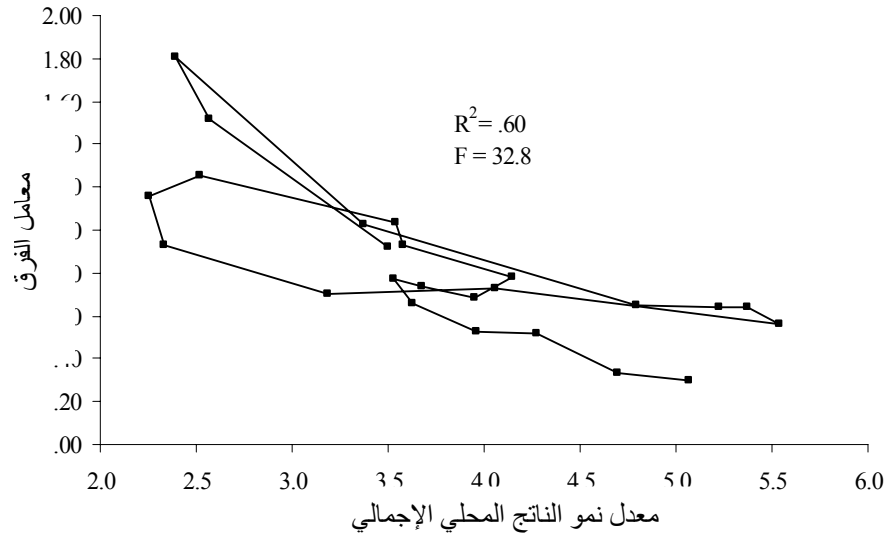


الشكل 6 - معدلات النمو لـ 12 بلداً، الفرق المطلق من المتوسط، للفترة 1980 – 2007



ملاحظة: الأرقام 7,5، و -0,1، و 5,7، الواردة في الرسم البياني هي متوسطات للسنة. والرقم الذي يحمل السهم هو المتوسط العام، 3,8.

الشكل 7 - معدلات النمو واختلافها، في 12 بلداً، للفترة 1980 – 2007



ملاحظات: معدل النمو هو متوسط التحرك خلال خمسة سنوات حسب البلد، محسوباً كمتوسط لأحد عشر بلداً (أوغندا، وبوتسوانا، وبورندي، وتنزانيا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسوازيلند، وكينيا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق). وقد استبعدت رواندا من هذا الرسم البياني بسبب القيم المتطرفة خلال الفترة 1993 – 1996. ويقاس الفرق بوصفه معامل الفرق (الانحراف المعياري مقسوماً على الوسيط). وبمتوسط خمس سنوات، هناك 24 ملاحظة.

الجدول 18 - المتغير التابع: معدل التضخم السنوي في 12 بلداً، الفترة 1992 – 2007

المتغير	المعامل	T-stat	Sig@
الثابت	,325	19,22	,000
Ln[SDgrw]5y	,011	2,20	,029
Ln[NER]t-1	-,050	1,79-	,076
Ln[RCBR]t-1	-,656	14,84-	,000
Ln[DDfxct]t	-,084	1,12-	,263
بوتسوانا	-,208	11,76-	,000
بوروندي	-,204	11,55-	,000
كينيا	-,152	8,84-	,000
ليسوتو	-,203	11,67-	,000
ملاوي	-,038	2,19-	,030
موزامبيق	-,170	8,77-	,000
رواندا	-,229	11,16-	,000
جنوب أفريقيا	-,202	11,28-	,000
سوازيلند	-,198	9,97-	,000
تنزانيا	-,233	10,01-	,000
أوغندا	-,186	10,10-	,000
Adjusted R-sq =	,825	= DF	126
F-stat =	39,53	@.000	

ملاحظات. المتغيرات مستقرة

Ln[SDgrw]5y هو الانحراف المعياري خلال خمس سنوات من معدل النمو؛ من t-4 إلى t=0.
Ln[NER]t-1 هو التغير في النسبة المئوية في سعر الصرف الاسمي محسوباً قبل سنة (زيادة القيمة تمثل الزيادة)
Ln[RCBR]t-1 هو سعر المصرف المركزي الحقيقي، محسوباً قبل سنة.
Ln[DDfxct]t هو العجز المالي بدون المنح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، للسنة الحالية وفي هذه الحالة فإن زامبيا هي البلد الذي تم إغفاله.

الجدول 19 - المتغير التابع : حصة الاستثمار السنوية من الناتج المحلي الإجمالي في 12 بلداً، للفترة 2007 – 1992

المتغير	المعامل	T-stat	Sig@
الثابت	,150	20,68	,000
Ln[grw]5y	,306	2,44	,016
Ln[RCBR]t-1	-,049	3,28-	,001
Ln[DDfxct]t	-,181	1,33-	,187
بوتسوانا	,053	4,22	,000
بوروندي	-,083	6,78-	,000
ليسوتو	,239	21,61	,000
ملاوي	-,038	3,29-	,001

R-sq= المعدل
F-stat =
DF=
@.000
155

Ln[grw]5y هو متوسط معدل النمو المتحرك لفترة خمس سنوات؛ من t-4 إلى t=0 .
Ln[RCBR]t-1 هو سعر المصرف المركزي الحقيقي، محسوباً قبل سنة .

Ln[DDfxt]t هو التغير في العجز المالي بدون المنح، السنة الحالية.
تم إغفال الأرقام الثنائية القطرية الضئيلة وكانت زامبيا هي البلد المستبعد.

دال - سياسات زيادة إيرادات السلع الأساسية

69 - بالنسبة لجميع البلدان النامية يتمثل التحدي المتعلق بالسياسات العامة في كيفية زيادة الإيرادات من استغلال الموارد الطبيعية، وتوجيه تلك الإيرادات صوب تحقيق أهداف التنمية. وفي الوقت نفسه، يتعين إدارة تلك الإيرادات بطريقة تمنع حدوث أثر سلبي على الاقتصاد المحلي، من قبيل آثار ما يسمى بالمرض الهولندي، أي السيولة الفائضة والضغط التضخمي. وتتسم زيادة هذا النوع من الإيرادات بأهمية خاصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نظراً لقدرة المنطقة المحدودة على تحقيق الإيرادات من قطاع الصناعة التحويلية بسبب صغر حجمه، كما سبقت المناقشة.

70 - ومع ذلك، فإن المنافسة فيما بين حكومات المنطقة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي دفعت الحكومات إلى منح المستثمرين المحتملين تسهيلات محددة خفضت بشكل كبير من الإيرادات المحتملة. ولا يقتصر الاستخدام المفرط للتسهيلات على البلدان الثرية بالمعادن، رغم أنه يبدو أكثر وضوحاً في تلك البلدان. وبدءاً من فترة الثمانينات، تطور نهج تقليدي متعلق بالسياسات العامة يتسم بالتركيز بشكل هائل على حجم الاستثمارات الأجنبية التي يمكن للحكومة اجتذابها إلى البلد، عوضاً عن نوعية تلك الاستثمارات.

71 - وأصبح نجاح الحكومات في تشجيع الاستثمارات الأجنبية يقاس، ضمناً أو صراحة، بحجم الاستثمارات التي تم اجتذابها، وهو ما يناقض المبادئ الأساسية لعقلانية السياسات. ويتمثل المبدأ الأساسي في أن الحكومات تسعى إلى اجتذاب الاستثمارات من أجل الفوائد الصافية التي ستجلبها تلك الاستثمارات إلى البلد، الأمر الذي يقتضي تقييماً للتكاليف والفوائد¹⁷. وهناك وسيلة قياسية لتحديد تلك الفوائد الصافية التي تنحو إلى التباين عبر البلدان¹⁸. فبالنسبة للسياسة المالية، يتمثل الجانب الأهم للاستثمار الأجنبي في الأثر الصافي للتسهيلات الضريبية وغيرها من التسهيلات المتصلة بالإيرادات.

72 - وما لم يحقق الاستثمار فوائد خارجية لا يمكن للمستثمرين تحقيقها من خلال السوق، لا يكون هناك مبرر اقتصادي لمنح المستثمرين الأجانب تسهيلات. وعند وجود الفوائد الخارجية يكون من المبرر منح المستوى الملائم تقنياً من التسهيلات، ولكن ليس هناك مبرر لحصر التسهيلات في المشغلين الأجانب. فمنح المشغلين الأجانب ما لا يمكن للشركات المحلية الحصول عليه يمكن أن يتسبب في عدد من التشوهات الواضحة أولاً، يتسم ذلك بالتمييز. ثانياً، وهو ما له أهمية عملية كبيرة، تؤدي التسهيلات التمييزية إلى تثبيط تنمية القطاع الخاص المحلي بجعل الاستعانة بالمشغلين الأجانب أمراً مربحاً أكثر بالنسبة للنشاط نفسه.

73 - وفيما يتعلق بالإيرادات، فإن الشكل العام للضرائب المباشرة على الأعمال التجارية هو ضريبة الشركات والآليات الأخرى لفرض الضرائب على هذه الشركات تتمثل في الضرائب على التجارة، وعلى المكاسب الرأسمالية وضريبة القيمة المضافة. ويستخدم تخفيض هذه الضرائب عادة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، رغم أنه يندر إجراء تقييم دقيق لتكلفة التسهيلات الضريبية وفوائدها. وبصفة عامة، يحاج خبراء الضرائب بأن الفقد في الإيرادات الناجم عن الضريبة يمكنه أن يتجاوز بسرعة فوائد الاستثمار الإضافي. (Himes 2008).

74 - وبغية جعل هذه المناقشة تتناول مسائل ملموسة، يتم عرض حالتين بإيجاز، هما زامبيا وتنزانيا، اللتين تعرضت لحكوماتهما إلى خسائر كبيرة في الإيرادات من التسهيلات المفرطة. وينظر أيضاً في حالة

¹⁷ تورد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القائمة التالية للتكاليف المحتملة للاستثمار الأجنبي: تشمل العيوب المحتملة حدوث تدهور في ميزان المدفوعات نتيجة لإخراج الأرباح من البلد (رغم أن ذلك يعوض غالباً بالاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى البلد)، وعدم قيام روابط إيجابية مع المجتمعات المحلية، والآثار البيئية الضار المحتمل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في صناعات الاستخراج والصناعات الثقيلة، والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن التعجيل باضفاء الطابع التجاري في البلدان الأقل تقدماً، والآثار المترتبة على المنافسة في الأسواق الوطنية. علاوة على ذلك، ترى بعض سلطات البلدان المضيفة الاعتماد المتزايد على المؤسسات العاملة دولياً بوصفه يمثل فقداناً للسيادة السياسية. بل وحتى بعض الفوائد المتوقعة قد تبدو عسيرة التحقيق، على سبيل المثال، إذا عجز الاقتصاد المضيف، في حالة تنميته الاقتصادية الراهنة، عن استغلال التكنولوجيات أو المعارف المنقولة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. (OECD 2002, 6).

¹⁸ اقتباس من تقرير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن الاستثمار الأجنبي: إن فوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتحقق تلقائياً وبصورة متساوية عبر البلدان، والقطاعات، والمجتمعات المحلية. فالسياسات الوطنية وهياكل الاستثمار الدولية تتسم بالأهمية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدد أكبر من البلدان النامية ومن أجل تحقيق الفوائد الكاملة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل التنمية (OECD 2002, 5).

بلد حقق نتيجة أفضل في ترتيباته المتصلة بالمستثمرين الأجانب، وهو ملاوي. ففي أواخر التسعينات، ونتيجة لانخفاض أسعار النحاس، وفي ظل وجود دين دولي كبير وضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قامت زامبيا بخصخصة صناعة تعدين النحاس في البلد. وفي عملية تفاوض استغرقت أكثر من ثلاثة أعوام، قسمت الحكومة الشركة الحكومية إلى سبع مجموعات، وقامت ببيع تلك المجموعات إلى شركات متعددة الجنسيات مع احتفاظها بحصة صغيرة في كل مجموعة. ومنحت الحكومة تسهيلات ضريبية سخية في إطار اتفاقات ملزمة لفترات تصل إلى 20 عاماً حدد خلالها المعدل العام للريع (الضريبة) بأقل من واحد في المائة من الأرباح المعلنة.

75 - ورغم أن الحكومة احتفظت بحصة صغيرة في كل شركة، إلا أنها لم تتلق أي عوائد (Bova, 2008). وفي العقد الأول من الألفية الثالثة، بلغت الإيرادات العامة 12 مليون جنيه استرليني من جملة إيرادات نجمت عن إنتاج النحاس وبلغت بليون جنيه استرليني (Christian Aid, 2008). ونظراً لانخفاض معدل الريع، فإن الحكومة، خلال فترة ازدهار أسعار النحاس التي بدأت في عام 2005، لم تحقق سوى فوائد قليلة من الإيرادات (انظر Weeks et. al. 2006, and Weeks et.al. 2007). وفي عام 2008، سعت الحكومة إلى زيادة معدل الريع إلى 3 في المائة وأعلنت استحداث 'ضرائب على الأرباح غير المتوقعة' ترتبط بالزيادة في أسعار النحاس. وحتى إن كانت الشركات المالكة لأنشطة التعدين قد قبلت بتلك المقترحات، فإن أسعار النحاس الأخذ في الانخفاض أفقدت الحكومة فرصة تحقيق مكاسب كبيرة في الإيرادات.

76 - وفي العقد الأول من الألفية الثالثة، كانت جمهورية تنزانيا المتحدة تمثل ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا، حيث شكل الذهب أكثر من 90 في المائة من صادراتها من المعادن. وسعت الحكومة إلى اجتذاب استثمارات أجنبية خاصة بدعم من المؤسسات المالية الدولية. وبعد مفاوضات مطولة، وقعت الحكومة عقدين مع شركتين رئيسيتين في مجال التعدين هما شركة AGA المشتركة بين بريطانيا وجنوب أفريقيا وشركة Barrick Gold الكندية، حيث سيطرت الشركتان على ستة من أكبر مناجم الذهب في البلد. وأدت التسهيلات الممنوحة للشركتين، والمعروضة في الجدول 20، إلى خسائر كبيرة في الإيرادات المحتملة.

77 - وفي العقد الأول من الألفية الثالثة، بلغ الريع من الذهب 8,8 مليون جنيه استرليني سنوياً في المتوسط وبلغت جميع الضرائب الأخرى 3 بلايين جنيه استرليني (Christian Aid 2008). وأدت شكوك الحكومة إزاء دقة الإبلاغ المقدم من الشركات إلى الاستعانة بخدمات مراجعي حسابات خارجيين في عام 2003 خلصوا إلى أن أربعة شركات من شركات التعدين الكبرى قد أبلغت عن خسائر مبالغ فيها؛ أي أنها قامت بتزوير تقاريرها. ورغم انخفاض مستوى الضرائب على الريع، قامت شركات التعدين فيما يبدو بخفض التزاماتها الضريبية إلى أدنى حد بتضخيم الخسائر، حيث أسفر ذلك عن خسائر في الإيرادات. وقدرت خسائر حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة من الإيرادات بما يتجاوز 400 مليون دولار في العقد الأول من الألفية الثالثة (Lissu 2008).¹⁹ وفي عام 2007، أوصى الاستعراض الحكومي الرابع للعقود بإدخال مجموعة من التغييرات على القوانين المتعلقة بالتعدين والقوانين الضريبية، ولم تنفذ تلك التوصية حتى أوائل عام 2009.²⁰

78 - وعندما أدركت حكومة ملاوي أن هناك اهتماماً أجنبياً باحتياطيات اليورانيوم في البلد، قامت باستعراض تجارب الخصخصة غير الناجحة في البلدان المجاورة بغية تجنب ارتكاب أخطاء مماثلة. ونتيجة لذلك، أبرمت الحكومة اتفاقات مع شركات تعدين تنطوي على إيرادات عامة كبيرة. وخلال السنوات الثلاث الأولى من إنتاج اليورانيوم، كان الريع المنفق عليه 1,5 في المائة و 3 في المائة بعد ذلك. وفيما يتسم بأهمية أكبر بالنسبة للإيرادات حددت ضريبة الشركات بنسبة 27,5 في المائة²¹، واحتفظت الحكومة بما نسبته 15 في المائة من أسهم رأس المال.

79 - وتشير هذه الأمثلة التي عرضت بإيجاز إلى المرونة الكبيرة التي تتحلى بها الحكومات في التفاوض مع المستثمرين الأجانب، وتنطوي على عدة دروس مستفادة هي :

¹⁹ علاوة على ذلك، يُدعى بأن وجود الشركات عبر الوطنية في تنزانيا لا يتسبب في أي تدفقات إيجابية بالنسبة للهيكل الأساسية المحيطة بمناطق التعدين ولا بالنسبة لأجور وعلاوات موظفيها المحليين.

²⁰ في عام 2005، تعهد الرئيس باستعراض جميع عقود التعدين وإجراء التعديلات اللازمة لكفالة استفادة البلد من ثروته الطبيعية.

²¹ بعد الاتفاق الأول أثار عدد من المنظمات المجتمعية مسألتي الأخطار البيئية التي ينطوي عليها تعدين اليورانيوم وعدم وجود تدابير في الاتفاق للحفاظ على البيئة وحماية شعب ملاوي.

(أ) تظهر تجربة ملاوي أن الحصول على إيرادات متدنية لا يمثل شرطاً ضرورياً للنجاح في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في الموارد الطبيعية؛
(ب) تبين تجربة زامبيا أن التسهيلات التي تمنح بدون شروط يمكن أن تكون لها تكلفة فرصة بديلة باهظة جداً بالنسبة للقطاع العام؛
(ج) يمكن للموارد الطبيعية أن تحقق إيرادات عامة كبيرة إذا ما أُجري تحليل دقيق للتكاليف والفوائد لجميع جوانب العقود الخاضعة للتفاوض وتم اتخاذ إجراءات بناءً على ذلك التحليل.

الجدول 20- التسهيلات الممنوحة لشركات تعدين الذهب في تنزانيا

التسهيلات الضريبية	التسهيلات المتعلقة بالواردات والرسوم الجمركية	تسهيلات أخرى
الحق في طرح 100 في المائة من النفقات الرأسمالية من الدخل الخاضع للضريبة في السنة التي يتحقق فيها ذلك الدخل	نسبة 5 في المائة رسم جمركي على الواردات من قطع الغيار للسنة الأولى وصفر في المائة بعد ذلك	السماح لها بالاحتفاظ بحسابات بدولارات الولايات المتحدة
الحق في زيادة المطالبة فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية بنسبة 15 في المائة (سنوياً) إذا ما أعلنت الشركات خسائر خاضعة للضريبة	الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على الواردات والإمدادات المحلية من السلع والخدمات	الحق في إخراج 100 في المائة من الأرباح من البلد
معدل ريع بنسبة 3 في المائة على الصادرات	نسبة صفر في المائة من الرسوم الجمركية على الواردات بالنسبة للسلع الرأسمالية والوقود	ضمان ملكية المناجم بنسبة 100 في المائة للشركات الأجنبية
إذا انخفض هامش تشغيل النقد عن صفر، يمكن تأجيل سداد الربح إلى موعد لاحق	تخفيض من نسبة أولية قدرها 4 في المائة إلى نسبة قصوى قدرها 0.3 في المائة من رسوم الدمغة عند شراء أسهم أو ممتلكات	الحق في توظيف عدد غير محدود من المواطنين الأجانب
الإعفاء من ضريبة المكاسب الرأسمالية وإذا كانت الشركة تعمل بخسارة نقدية، الإعفاء من ضريبة الشركات بنسبة 30 في المائة من الأرباح		عدم حصر الخسائر داخل البلد، مما يسمح للشركات بالجمع بين التكاليف والدخل من مناجم متعددة عند حساب الالتزام الضريبي

المصدر: Christian Aid (2008).

هاء - استخدام السياسات المالية لزيادة المدخرات الخاصة

1 - المدخرات في البلدان المتدنية الدخل

80 - يمكن للسياسات المالية أن تضطلع بدور هام في التصدي للتحديات الرئيسية المتمثلة في زيادة المدخرات المحلية والاستثمار في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. رغم أن معدلات الادخار في البلدان المتوسطة الدخل وفي بعض البلدان المصدرة للطاقة مرتفعة نسبياً، فإن المعدلات منخفضة في البلدان المتدنية الدخل. والإشارة الموجزة إلى التحليل الاقتصادي والأدلة الوقائية تبين أن هذا الفرق ينبغي أن يكون متوقعاً.

81 - وتتبع المدخرات الخاصة في كل اقتصاد من أرباح الأعمال التجارية وقرارات الأسر المعيشية. ففي اقتصاد الولايات المتحدة، تجاوزت مدخرات الأسر المعيشية 10 في المائة من الدخل الشخصي في ثماني سنوات فقط في الفترة من عام 1959 إلى عام 2008، وكانت أقل من 1 في المائة في عام 2008. وفي معظم السنوات، وحتى قبل أن تبدأ مدخرات الأسر المعيشية في الانحدار الشديد في التسعينات، تجاوزت أرباح الأعمال التجارية المدخرات الشخصية، وشكلت قرابة 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 (United States Office of President 2009, tables 28 and 32). ويتمثل قسم كبير من المدخرات الشخصية في الحسابات الوطنية في الولايات المتحدة في مدفوعات رئيسية على رهونات

المساكن، وهو لا يسهم في الاستثمار في المنشآت والمعدات²². وحتى في البلدان المتقدمة النمو التي بها معدلات ادخار شخصي أعلى من الولايات المتحدة، يمثل استثمار الأعمال التجارية المصدر الرئيسي للاستثمار الخاص. وكما جرت المناقشة أعلاه، فإن 'قطاع الأعمال التجارية' في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتسم عادة بالصغر الشديد، وكذلك فإن أرباح الأعمال التجارية تنسم بالصغر.

82 - وبالنسبة للأسر المعيشية فإن المدخرات هي الاستهلاك المؤخر على فترة لاحقة أو المؤجل²³. ومع تساوي العوامل الأخرى، كلما انخفض دخل الأسرة المعيشية كلما ازدادت تكلفة الفرصة البديلة لتأجيل الاستهلاك. ونظراً إلى أن العديد من بلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى هي من فئة أشد البلدان فقراً في العالم، يتوقع المرء أن تكون معدلات ادخار الأسر المعيشية منخفضة جداً. وخلصت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في عام 1995 إلى أن مدخرات الأسر المعيشية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى لا تتأثر بأدوات السياسات العامة المتاحة للحكومات²⁴.

83 - وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل، فإن المدخرات المحلية، العامة منها والخاصة، المتخذة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت في متوسطها قرابة 24 في المائة في الفترة 2005 - 2007، مما يشكل زيادة أكبر بكثير عن المتوسط في الفترة 1997 - 2002 (انظر الجدول 21). ويخفي هذا المتوسط تنوعاً لا يستهان به. فإن معدل المدخرات المحلية لسبعة بلدان من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المصدرة للنفط، الذي تولده بصفة رئيسية شركات أجنبية، قد بلغ نحو 40 في المائة خلال تلك الفترة. وبالنسبة لثمانية بلدان من البلدان المتوسطة الدخل، مثل بوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا، بلغ متوسط معدل الادخار نحو 19 في المائة. وقد أدت هاتان المجموعتان من البلدان إلى دفع المتوسط الإقليمي إلى الأعلى، ويمكن أن يعزى قدر كبير من الزيادة العامة في معدل المدخرات المحلية بين الفترتين 1997 - 2002 و 2005 - 2007 إلى زيادة الادخار في البلدان المصدرة للنفط؛ وبعبارة أخرى، إلى أرباح شركات النفط.

84 - وبالنسبة لخمسة عشر بلداً من البلدان المتدنية الدخل التي لم ينظر إليها على أنها 'دول هشة'، لم يتجاوز متوسط معدل الادخار نسبة 10 في المائة. وبالنسبة للمجموعة المتبقية التي تضم 14 بلداً، التي تنسم في الغالب الأعم بأنها بلدان متدنية الدخل وتصنف بأنها دول هشة، فقد كان المتوسط 8,3 في المائة خلال الفترة 2005 - 2007. وفي الفترة 1997 - 2002، كان لهذه المجموعة الأخيرة معدل متوسط للادخار عبر البلدان يتجاوز 14 في المائة²⁵.

85 - ويتعين اتخاذ تدابير متضافرة لتحسين معدل الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا يمكن القيام بذلك من خلال زيادة في المدخرات الشخصية للغالبية العظمى من الأسر المعيشية، وذلك بالنظر إلى تدني دخولها. إلا أن السياسة المالية يمكن أن يكون لها تأثير هام على المدخرات المحلية بطريقة مباشرة وغير مباشرة على السواء. وبما أن الاستثمار الحكومي يمكن أن يساعد في بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتحفيز الاستثمار الخاص، تحدث السياسة المالية أثراً حاسماً على تحقيق نمو طويل الأجل. ومع تزايد الدخل، ينبغي لمعدلات الادخار أن تزداد كذلك.

86 - ويمكن للسياسات المالية أن تؤثر مباشرة أيضاً على قدرة أي بلد على الادخار والاستثمار بتعزيز المؤسسات المالية المحلية الذي يمكن للأسر المعيشية الثرية ودوائر الأعمال التجارية أن توجه إليها استهلاكها المؤخر. وبدون استثناء تقريباً، فإن البلدان المتدنية الدخل تنسم بضعف المؤسسات المالية أو أن لديها قطاعات مالية تتحكم فيها مجموعة صغيرة من المصارف الأجنبية غير الراغبة في الشروع في الإقراض الواسع النطاق.

²² تساوي المدخرات الشخصية الدخل الشخصي ناقصاً النفقات الشخصية والضرائب الشخصية؛ ويمكن اعتبارها عموماً كقسم من الدخل الشخصي يستخدم أما لتوفير الأموال لأسواق رأس المال أو للاستثمار في الأصول الحقيقية مثل مرافق الإقامة (United States Department of Commerce 2008, page 2-6).

²³ ويصدق ذلك على القيم الإجمالية إذا كان الاقتصاد يعمل بطاقته الكاملة. وإذا أدت الزيادة في النفقات إلى زيادة في الناتج، تؤدي عملية المضاعفة إلى إنشاء مدخرات جديدة.

²⁴ 'ترد الإشارة إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية بوصفه ذلك وسيلة لزيادة الادخار الخاص، وأنه بالتالي يوفر الموارد للنمو. بيد أن ذلك قد لا يكون نهجاً سليماً في أشد البلدان النامية فقراً التي يعيش فيها الناس على مستوى الكفاف. وفي تلك الحالات، لا يستجيب الاستهلاك بقدر كبير للتدبيزات في أسعار الفائدة الحقيقية وقد لا يكون التحرير المالي هو المحفز على زيادة معدلات الادخار' (Reinhart and Ostry 1995).

²⁵ إن جزء المدخرات المتعلق بالأسر المعيشية في هذا الرقم محسوب كلياً تقريباً في البلدان المتدنية الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وحيث يتكون عنصر كبير منه بداهة من المناظر للاستثمارات غير المحسوبة نقدياً مثل إزالة الإحراج عن الأراضي الجديدة وتشبيد مباني المزارع.

87 - وتتنحو المصارف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الاحتفاظ بسيولة فائضة، وإلى فرض أسعار فائدة عالية وتفضل الأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل والخالية من المخاطر. ولا تميل تلك المصارف إلى الشروع في عمليات إقراض طويلة الأجل وموجهة صوب التنمية بأسعار فائدة معقولة (Stallings and Studart 2006). وهذه هي أشكال التمويل الإنمائي التي تحتاجها البلدان المتدنية الدخل في أفريقيا بغية توسيع نطاق الاستثمارات الحكومية والخاصة. كذلك فإن الأسر المعيشية الأفريقية تحجم عن الاحتفاظ بثرواتها في شكل مدخرات مالية. وبالنسبة للأثرياء قد يرجع ذلك إلى انعدام الثقة في المؤسسات المصرفية. ومن ثم فإن مساهمة رئيسية للسياسات المالية يمكن أن تتطوي على قيامها بتمويل نظام لضمان الودائع بغية المساعدة في ترسيخ تلك الثقة.

الجدول 21 - معدلات الادخار المحلي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المجموعة	الفترة 1997 - 2002	الفترة 2005 - 2007
جميع البلدان جنوب الصحراء الكبرى	18,1	23,8
البلدان المصدرة للنفط	28,2	39,9
البلدان المتوسطة الدخل	19,3	19,3
البلدان المتدنية الدخل	7,1	10,0
الدول 'الهشة'	14,4	8,3

المصدر: IMF 2008, Table SA7.

ملاحظة: يعرف البنك الدولي الدولة 'الهشة' بأنها الدولة التي تكون 'غير قادرة على توفير الأمن المادي، ومؤسسات سياسية شرعية وإدارة اقتصادية وخدمات اجتماعية سليمة لمصلحة سكانها'.

2 - تحسين التمويل الإنمائي

88 - يمكن تنظيم النهج الرئيسية المستخدمة لتعزيز المؤسسات المالية المحلية إلى ثلاث فئات. ويتمثل النهج الأول في تحسين حوافز السوق للمؤسسات المالية لتعبئة المدخرات وتوجيهها إلى استثمارات حكومية وخاصة. ويتمثل النهج الثاني في ربط المؤسسات المالية الرسمية بالمؤسسات المالية غير الرسمية بغية توسيع القاعدة للادخار والإقراض على السواء. ويتمثل النهج الثالث في تنشيط المؤسسات العامة أو إعادة بنائها، مثل المصارف الزراعية أو المصارف الإنمائية. والنهج الثلاثة جميعاً تقتض مسبقاً وجود مدخرات يمكن تعبئتها، وهو ما لا ينطبق على الغالبية العظمى من الأسر المعيشية.

89 - وإذا اختارت الحكومات أن تعتمد على حوافز السوق، فبوسعها توفير الضمانات العامة لنسبة من القروض التي تمنحها المصارف التجارية. ويمكن لتلك القروض أن تكون بأسعار فائدة أقل. وسوف يتعين مساءلة المقترضين بدورهم عن سداد تلك القروض التسهيلية. وسيطلب ذلك من المقترضين توفير ضمانات رهينة وتحديد أهداف للرصد وقياس الأداء. ويمكن أن يطلب أيضاً من المقترضين إيداع جزء من القرض في حساب ضمان، على أن يرد إليهم عند سداد القرض.

90 - ويمكن تكيف بارامترات تلك القروض لكفالة عدم تحمل الحكومة عبئاً مالياً كبيراً بضمانها لها. وتوصلت دراسة مدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أجريت مؤخراً على جنوب أفريقيا إلى خلاصة حسابية مفادها أنه إذا تم تمويل ربع الاستثمار المحلي لهذا النوع من القروض، وإذا غطت الضمانة الحكومية ثلاثة أرباع كل قرض فقط، وإذا كان سعر الفائدة المفترض هو 15 في المائة، فإن الحكومة ستواجه بتكلفة تتراوح بين 1 إلى 2 في المائة فقط من ميزانيتها السنوية (Pollin et al. 2006). وجنوب أفريقيا بلد متوسط الدخل، لذا فإن تصميم ذلك البرنامج سيتطلب بعض التعديلات بالنسبة للبلدان المتدنية الدخل.

91 - ويتمثل نهج بديل، بإمكانه تحقيق أهداف مماثلة، في فرض متطلبات متباينة تنص على الاحتفاظ باحتياطي يقوم على الأصول عبر القطاعات الاقتصادية. ومن شأن تلك المتطلبات أن تمكن الحكومات من تحفيز المصارف على الإقراض للقطاعات التي لديها إمكانات تحقيق نمو قوي أو فرص عمالة. ولتقديم تلك القروض سيتعين على المصارف أن تحتفظ بنسبة أصغر من أصولها كاحتياطيات مطلوبة، يتم إيداعها في حسابات إيداع بدون فوائد لدى المصرف المركزي. ومن شأن هذا الهامش تمكين المصارف من توفير المزيد من القروض لقطاعات معينة.

92 - والتباينات في متطلبات الاحتياطيات استخدمت لتصحيح الاختلالات القطاعية في الاستثمار، أي الحد من القروض التي تقدم للقطاعات التي تتسم بالاستثمار المفرط أو زيادة القروض للقطاعات التي تتسم بنقص الاستثمار. ويمكن تكملة هذه الحوافز الإيجابية بعوامل تثبيط، أو بقيود صريحة، فيما يتعلق بالإقراض لبعض القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية. وقد أنشأ بعض البلدان، على سبيل المثال، حدوداً قصوى على النسبة المئوية من قروض المصارف التي تدعم الأنشطة 'غير ذات الأولوية'، مثل العقارات، والمتاجرة بالأوراق المالية، والاستثمارات الخارجية.

93 - وكثيراً ما تفضل المصارف في الاقتصادات النامية الاحتفاظ بأوراق مالية حكومية قصيرة الأجل لأنها تخلو من المخاطر وتدفع سعر فائدة مرتفع نسبياً. ونتيجة لذلك، يذهب قسم كبير من الإيرادات العامة لتمويل مدفوعات الفائدة التي ليست لديها علاقة كبيرة بالاستثمارات العامة. ولمعالجة هذه المشكلة، يمكن

للحكومة أن تنمي سوقاً للسندات العامة التي تكون بفترات استحقاق أطول وبأسعار فائدة أقل. وستكون تلك السندات ملائمة أكثر لتمويل الاستثمار الحكومي في الهياكل الأساسية، وهو ما يتطلب إيداع الأموال لفترات أطول أجلاً. كذلك، من شأن تلك السندات أن تساعد في تجنب المشكلة العامة المتمثلة في عدم التناسب بين الإيرادات التي تتحقق فقط على المدى المتوسط والخصوم التي تصبح مستحقة على المدى القصير. ويسبب عدم التناسب هذا ضغطاً كبيراً على الميزانيات الحكومية. وإذا كان تخفيض متوسط سعر الفائدة يشكل أولوية بالنسبة للحكومة، فإن بوسعه أن يعزز القدرة التنافسية للعملية التي يتم بها تسويق ديونها. وتتمثل إحدى هذه الوسائل في إنشاء مزادات عامة للأوراق المالية.

3 - الربط بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية

94 - يتمثل تدبير هام ثانٍ لتعزيز تعبئة الموارد المحلية في الربط بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ورغم أن المصارف التجارية قد تكون لديها سيولة فائضة، فقد تكون غير راغبة في الإقراض نسبة لأنه ينظر إلى المقترضين على أنهم يتسمون بالخطر أو لارتفاع تكاليف المعاملات. ويمكن أن تكون لدى جمعيات المدخرات المتناوبة والائتمان معلومات أكثر دقة عن المخاطر الملازمة للمقترضين كما أنها تعمل بتكاليف معاملات أقل.

95 - ومع ذلك فإن هذه المؤسسات من غير الشركات تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم القروض على نطاق واسع. وتواجه مشكلة مماثلة العديد من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وغيرها من المؤسسات المالية الصغيرة. وللربط الناجح بين المؤسسات، لا ينبغي أن يشارك في هذه البرامج إلا مؤسسات الإقراض غير الرسمية الراسخة، مثل اتحادات الإقراض المعترف بها، أو التعاونيات، أو اتحادات الائتمان. وربط المصارف التجارية بهذه المؤسسات من شأنه أيضاً أن يتطلب وضع إطار تنظيمي أوسع نطاقاً يمكن أن يشمل المؤسسات غير الرسمية. وقد يوفر هذا الربط أيضاً آلية لتقييد المعاملات الربوية في الأسواق غير الرسمية.

96 - وإذا تم الربط بين هاتين المجموعتين من المؤسسات في إطار شراكة، قد تتوفر فرص أفضل للمجموعتين لتوجيه المدخرات إلى الاستثمار. وإذا تسنى تحقيق المزيد من المدخرات الخاصة من الأسر المعيشية المتدنية الدخل، يصبح من الممكن تحويلها إلى قيمة نقدية وتقديم المزيد من القروض إلى صغار منتظمي المشاريع والأعمال التجارية. وبوسع المصارف التجارية أن تزيد قاعدة ودائعها ويمكن لمؤسسات الائتمان غير الرسمية أن تقدم المزيد من القروض إلى المقترضين ذوي الدخل المنخفض.

4 - المؤسسات المالية العامة

97 - يتمثل نهج رئيسي ثالث لتعزيز قدرات المؤسسات المالية، لا سيما لتوجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة فيما يتعلق بتحقيق النمو وفرص العمالة، في تنشيط المؤسسات المالية العامة. وتتمثل إحدى هذه المؤسسات في المصارف الإنمائية، وهي مصارف كانت شائعة في أفريقيا وفي مناطق نامية أخرى قبل فترة الثمانينات. ورغم ما ورد عن أوجه القصور التي تتسم بها تلك المصارف، فإنها كثيراً ما أدت بنجاح المهمة الأساسية المتمثلة في تعبئة التمويل الإنمائي الطويل الأجل الذي يركز على الاستثمار. وقد اتسمت المصارف التجارية المحلية بعدم الرغبة في القيام بتلك المهمة، خاصة في أعقاب إجراءات التحرير المالي.

98 - ويتم تمويل المصارف الإنمائية وإدارتها من قبل الحكومة في كل من البرازيل وجمهورية كوريا واليابان. ويمكن أيضاً تنظيمها في شكل شركات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما بوسعه أن يستقطب رأس المال في الأسواق الدولية. وتاريخياً، شكلت تلك المؤسسات رأس المرح في السياسات الصناعية وفي برامج الاستثمار الحكومي التي اتسمت بأهمية حاسمة للنمو المعجل للبلدان المتأخرة في التنمية. وفي المجالات التي نجحت فيها تلك المصارف، فإنها قامت بتسخير الموارد المالية المحلية الكبيرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

99 - وكثيراً ما فسر نجاح تلك المصارف بالدعم الذي تلقت من المصارف المركزية الإنمائية. وقبل حلول الأزمة العالمية الحالية، كانت وجهة النظر الأورثوذكسية السائدة هي أن المصارف المركزية ينبغي أن تركز على نطاق ضيق من أهداف تثبيت الاستقرار باستخدام نطاق ضيق من الأدوات، وعلى سعر الفائدة القصير الأجل والأهداف المتعلقة بالكتلة النقدية. وقبل أن تكتسب وجهة النظر الأورثوذكسية هذه قبولاً عاماً، اضطلعت المصارف المركزية في العديد من البلدان النامية بدور إنمائي، حيث ساعدت المصارف الإنمائية على تعزيز التنمية القطاعية والصناعية، ومكنت الحكومات من السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي أسرع (Epstein and Grabel 2007). وفي الصين والهند، على سبيل المثال، ارتبط المصرف

المركزي بآلية التخطيط بغية تيسير تخصيص الائتمانات المتوسطة والطويلة الأجل للقطاعات الصناعية. ووفقاً للرأي الذي مفاده أن السياسات النقدية القصيرة الأجل تشكل جزءاً واحداً فقط، وهو ليس الجزء الأهم بالضرورة، من السياسات الاقتصادية، لم يتم إنشاء المصارف المركزية بوصفها مؤسسات مستقلة.

100- وتتمثل مؤسسة عامة أخرى ينبغي تعزيزها في المصارف الزراعية. وقبل وجهة النظر الأورثوكسية لليبرالية الحديثة، وفرت تلك المصارف شبكة واسعة من المنافذ الريفية في العديد من البلدان تمكنت من اجتذاب المدخرات من الأسر المعيشية الريفية ومن تقديم القروض الزراعية. ولم تبد المصارف التجارية القائمة في المناطق الحضرية اهتماماً كبيراً بالدخول في تمويل الأنشطة الزراعية نظراً لأنها كانت تعتبر شديدة الخطر. بيد أن التحرير المالي أزال الكثير من الهياكل الأساسية الريفية المرتبطة بالمصارف الزراعية. وتتمثل مؤسسة عامة ثالثة يمكن بناؤها وتوسيعها على نحو مفيد في مصارف الادخار البريدية. وتمثل المكاتب البريدية هذه، في العديد من الحالات، شبكة مؤسسية واسعة النطاق في المناطق الريفية، وهي تمثل أساساً مبشراً يمكن الاستناد إليه في بناء القدرة على تعبئة مدخرات الأسر المعيشية الصغيرة.

5 - الاستثمار في القدرات المؤسسية

101- يتطلب تنفيذ أي من النهج الرئيسية الثلاثة المبينة أعلاه تخصيص قدر كبير من الموارد العامة. ويمكن اعتبار تلك الموارد استثماراً مالياً في القدرات المؤسسية. وبما أن تلك القدرات بوسعها أن تمكن في نهاية المطاف من تعبئة وتخصيص مجمع أكبر من الموارد المحلية مع تزايد النمو، فإن الاستثمار الناجم عن ذلك يمكن أن يحقق معدل عائد اجتماعي كبير نسبياً.

102- ويمكن تطبيق منطق مماثل على الكيفية التي يمكن بها نشر المساعدات الإنمائية الرسمية. وستظل بلدان أفريقية عديدة تعتمد على المساعدات الإنمائية الرسمية في المستقبل المنظور، خاصة خلال الفترة الحالية للآزمة العالمية والانكماش. إلا أن الهدف من هذه المساعدة الخارجية على المدى المتوسط إلى البعيد ينبغي أن يكون في التخفيض التدريجي للاعتماد على هذه المعونة. وهناك مبرر قوي لتوجيه المساعدات الإنمائية الرسمية صوب تعزيز المؤسسات المالية المحلية كما ورد الاقتراح أعلاه. وبالارتباط مع مساعدة الحكومات على تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية، فإن مساعدة المؤسسات المالية على تعبئة المزيد من المدخرات من شأنها أن تسهم بطريقة حاسمة في إزالة الاعتماد على المعونة في نهاية المطاف.

واو- زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية

103- بيّن تحليل أداء الإيرادات في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها أن توليد الإيرادات يرتبط إلى حد كبير بمستوى نصيب الفرد من الدخل والنمو الاقتصادي. وانخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل يمثل عائقاً رئيسياً أمام زيادة الإيرادات المحلية، وهو ما يرجع أساساً إلى أنه يعكس تخلف الهيكل الاقتصادي للبلدان المتدنية الدخل. وهذا الهيكل يشتمل عادةً على قطاع زراعي كبير وقطاعات غير رسمية. والتوظيف في القطاع الرسمي لا يتاح عادةً إلا لأقلية ضئيلة من القوى العاملة. ومع تزايد النمو الاقتصادي ومع تحول هيكل العمالة من الزراعة إلى غيرها ومن العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية، ينبغي أن تزيد الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

104- ولا يمكن للنمو وحده، على الرغم مما له من أهمية، أن يفسّر أداء الإيرادات. والتراجع الذي أبرز أهمية نصيب الفرد من الدخل والنمو الاقتصادي أظهر أيضاً مجالاً واسعاً لأنصبة الإيرادات في جميع البلدان. ويشير ذلك إلى أنه يمكن تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات من خلال زيادة معدلات الضرائب أو بزيادة فعالية إدارة الضرائب. وتركز قدر كبير من المناقشات التي جرت مؤخراً في المجتمع الإنمائي الدولي على الحاجة إلى "زيادة" المساعدات الإنمائية الرسمية من أجل تعزيز النمو والتنمية في البلدان المتدنية الدخل، وخاصة في أقل البلدان نمواً. وقد جرى ربط هذا بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الاهتمام بتعبئة الإيرادات المحلية كان محدوداً للغاية وذلك على الرغم من الإقرار على نطاق واسع بأن ذلك يمثل الجانب الأساسي لتمويل التنمية الطويل الأجل.

105- وشهد التفكير التقليدي بالنسبة للضرائب تحولاً في السنوات العشرين الأخيرة. فبدلاً من أن يُنظر للضرائب على أنها آلية للتمويل من أجل التنمية فإنها تعامل على أساس أنها لا تشجع مبادرات القطاع الخاص وتقلل من رفاه الأسر المعيشية. وقد كان التأكيد منصباً على فقد الدخل الخاص وليس على الفوائد التي تعود من النفقات العامة والاستثمارات التي تمولّ من الإيرادات⁽²⁶⁾. وقد تقلص أيضاً الحرص على أن يكون هيكل الضرائب منطوياً على المساواة مع تأكيد الآثار الحافزة السلبية على ما يسمّى بتكوين ثروة من الضرائب التصاعدية على المكاسب الشخصية ومكاسب الشركات. وفيما يتعلق بالسياسات فإن المعدلات المفروضة على الدخل الشخصي وأرباح الشركات انخفضت، كما أن نطاق المعدلات انخفض في البلدان الأنغلو - ساكسونية، وهو نهج للسياسة فرض في بصورة متزامنة على حكومات البلدان النامية.

106- والضرائب التجارية فقدت أيضاً مكانتها، وجرى حثّ الحكومات على أن تصبح بشكل متزايد "منفتحة" على التجارة والتدفقات المالية عن طريق خفض التعريفات بشكل جذري أو إلغائها. وبالنظر إلى أن الضرائب التجارية والضرائب المفروضة على الشركات كانت تمثل مصدرين من أكثر مصادر الإيرادات ضماناً بالنسبة لحكومات البلدان المنخفضة الدخل فإن خفضها قد أدّى إلى الضغط بقوة على الحكومات لإيجاد مصادر بديلة للإيرادات.

107- وأبرزت المشورة التقليدية بالنسبة للضرائب ضرائب القيمة المضافة على أنها الوسيلة الرئيسية لاستعادة الخسائر التي تنتج عن تحرير التجارة وخفض معدلات الضرائب المباشرة. ويتفق هذا النهج مع نتائج تحليل ضريبية "جانب العرض" التي تشير إلى أن خفض معدلات الضرائب المباشرة سوف يؤدي إلى توسيع نطاق القاعدة بتشجيع المزيد من الأسر المعيشية وأصحاب الأعمال التجارية على سداد الضرائب. غير أنه لا توجد أدلة مقنعة على وجود ترابط بين خفض المعدلات وتوسيع القاعدة الضريبية. وفي سياق البلدان المتدنية الدخل ليس من المرجح أن تكون كفاءة ضريبة القيمة المضافة مثلما هي في البلدان المتقدمة النمو، وهو ما يرجع جزئياً إلى وجود حاجة على نطاق واسع إلى مسك الدفاتر وإلى وجود قطاع غير رسمي كبير. وتشير الخبرة المكتسبة إلى أن ضريبة القيمة المضافة لم تؤد عند تطبيقها في العديد من البلدان النامية إلى ارتفاع كبير في مستويات الإيرادات التي كانت تحققها الضرائب غير المباشرة السابقة مثل ضرائب المبيعات (Roy and Weeks, 2004). كذلك فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لم يعوّض في كثير من الحالات عن الخسائر التي جرى تكبدها نتيجة لخفض التعريفات أو إلغائها.

108- ومن الممكن أن نبحت أثر هذه الإصلاحات الضريبية على هيكل الإيرادات في البلدان المتدنية الدخل في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. ولبحث هذه المسألة قمنا بجمع بيانات من صندوق النقد الدولي

(26) حتى أواخر السبعينيات كان الافتراض الموحّد في المؤلفات المتعلقة بالتمويل العام هو أن الإيرادات العامة تقابلها فوائد عامة مساوية لها تعود من الخدمات التي تمولها الإيرادات (أنظر Musgrave and Musgrave, 1973).

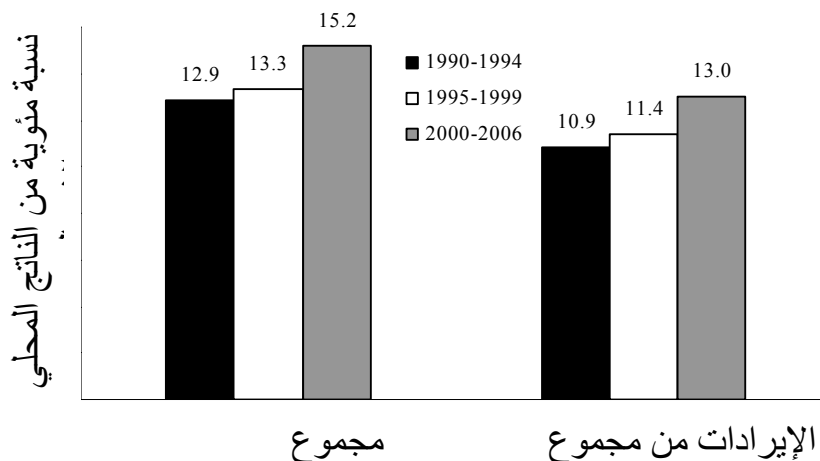
عن الإيرادات بالنسبة لـ 26 بلداً من البلدان المتدنية الدخل أخذت مباشرة من التذييلات الإحصائية لاتفاقات المادة الرابعة للفترة من أوائل التسعينات إلى عام 2006 تقريباً. وقد جرى تجميع البيانات لثلاث فترات من أجل تحديد الاتجاهات العامة، هي: 1990 – 1994، و 1995 – 1999، و 2000 – 2006.

109- وينصب التركيز على البلدان المتدنية الدخل لأن البيانات تشير إلى أن تعبئة الإيرادات كانت أبطأ وأصعب في تلك البلدان، وذلك حسبما أشير إليه في الجزء الأول. وتشمل هذه البلدان عدداً من البلدان المتدنية الدخل التي يمكن أن يعتبرها صندوق النقد الدولي “بلدانا هشة” وأداء إيرادات هذه البلدان هو أكثر تذبذباً، فهو ينخفض خلال فترات الأزمات ثم ينتعش، وفي بعض الأحيان يحدث ذلك بسرعة. ولا تشمل عينة البلدان بلداً متوسط الدخل وبعضاً من البلدان المصدرة للنفط البارزة. وإدراج هذه البلدان من شأنه أن يجعل نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 25 في المائة أو أكثر، وهو ما يزيد كثيراً عن المتوسط، لبلدان المنطقة جنوب الصحراء الكبرى.

110- وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي قدّم بيانات عن إجمالي الإيرادات للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تشمل عام 2007، بل وتقديرات لعام 2008، فإن هذه البيانات لا تُستخدم لعدم إمكان فصل الإيرادات الضرائبية عن الإيرادات غير الضرائبية أو تقسيم الإيرادات إلى مكوناتها الرئيسية (انظر IMF, 2008). ونود أن نشير إلى أن بيانات صندوق النقد الدولي تبين أن أنصبة الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت في عامي 2007 و 2008. وعلى ما يبدو فإن إجمالي الإيرادات قد اتجه نحو الزيادة في الفترة من منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة إلى نهايته مقارنة بالتقديرات المتعلقة بالفترات السابقة. ومن المرجح أن يكون هذا الاتجاه قد تأثر كثيراً بزيادة الإيرادات المتعلقة بالسلع الأساسية (Gupta and Tareq, 2008)، ولهذا فإن استمرار هذا الاتجاه ليس أمراً مرجحاً. وتبدو تقديرنا متماشية مع تقديرات الدراسة التي أجراها “غوبتا” (Gupta) و “طارق” (Tareq) لصندوق النقد الدولي والتي شملت الفترة نفسها حتى الفترة 2005 – 2006.

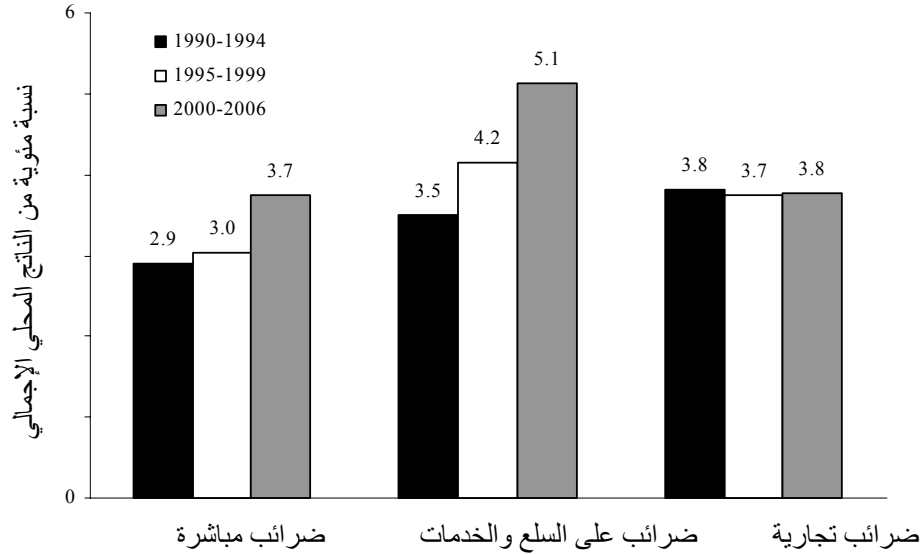
111- وخلال الفترة 1990 – 1994، كانت نسبة متوسط إجمالي الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي 12,9 في المائة. وبحلول الفترة 1995 – 1999 زادت النسبة إلى 13,3 في المائة فقط. وخلال الفترة 2000 – 2006، زادت النسبة إلى 15,2 في المائة. وشكل ذلك زيادة شاملة في حصة الإيرادات نسبتها 18 في المائة، تحقق الجزء الأكبر منها منذ عام 2000. وكانت نسبة متوسط إجمالي الإيرادات الضرائبية خلال الفترة 1990 – 1994 إلى الناتج المحلي الإجمالي 11,4 في المائة، وزادت النسبة قليلاً إلى 11,4 في المائة في الفترة 1995 – 1999، وإلى 13 في المائة خلال الفترة 2000 – 2006. وزادت الإيرادات الضرائبية كحصة في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الاتجاه العام كان ضعيفاً. ولإجراء مزيد من البحث، قمنا بتقسيم إجمالي الإيرادات الضرائبية إلى مكوناته الرئيسية الثلاثة للمساعدة في تفسير الزيادة المتواضعة في الإيرادات الضرائبية على مدى الفترة قيد الاستعراض. وأية نسب مئوية مثبتة إنما تمثلها ‘ضرائب أخرى’. وقد زادت الضرائب المحلية غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات) من نسبة 3,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 – 1994 إلى 4,2 في المائة خلال الفترة 1995 – 1999، ثم إلى 5,1 في المائة في الفترة 2000 – 2006.

الشكل 8 - الإيرادات الإجمالية والإيرادات الضرائبية في 26 بلداً من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، الفترة 1990 – 2006



المصدر: حسابات أجرتها "كاترينا كيريلي" (Katerina Kirili) من مرفقات التقارير القطرية المقدمة إلى صندوق النقد الدولي.

الشكل 9 - الفئات الضرائبية الرئيسية في 26 بلداً من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، للفترة 2006-1990



المصدر: حسابات أجرتها "كاترينا كيريلي" (Katerina Kirili) من مرفقات التقارير القطرية المقدمة إلى صندوق النقد الدولي.

112- وارتفعت الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي وأرباح الشركات بنسبة تقل عن نسبة زيادة الضرائب المحلية غير المباشرة، من نسبة 2,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1994 إلى 3 في المائة في الفترة 1995-1999، ثم إلى 3,7 في المائة خلال الفترة 2000-2006. وبالنسبة للضرائب التجارية فقد ظلت ثابتة تقريباً على مدى الفترة بأكملها. وخلال الفترة 1995-1999 كانت نسبة هذه الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي 3,8 في المائة، وهي نسبة تزيد عن نسبة الضرائب المحلية المباشرة أو غير المباشرة وبحلول أواخر التسعينيات، انخفضت النسبة قليلاً إلى 3,7 في المائة وزادت في الفترة 2000-2006 إلى 3,8 في المائة. وبالنظر إلى الصعوبات التي يتسم بها قياس الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان، تُعتبر هذه التغييرات غير ذات أهمية.

113- وخلال الفترة 2000-2006، شكلت الضرائب التجارية نسبة 29 في المائة من الإيرادات الضرائبية بعد أن كانت النسبة 34,9 في المائة في أوائل التسعينيات. وعلى العكس من ذلك فإن الضرائب المحلية غير المباشرة زادت نسبتها من إجمالي الإيرادات الضرائبية من 32,1 في المائة في أوائل التسعينيات إلى 39,2 في المائة في العقد الأول من الألفية الثالثة. وقد زادت حصة الضرائب المباشرة زيادة هامشية فقط من نسبة 26,6 في المائة إلى نسبة 28 في المائة. وخلال التسعينيات، ظلت الضرائب المباشرة والضرائب التجارية ثابتة. والضرائب غير المباشرة المحلية هي وحدها التي شهدت زيادة، وهي زيادة من نسبة 3,5 في المائة إلى نسبة 4,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي أن نضع هذه الإحصاءات الضرائبية في إطار السياق العام لاتجاهات النمو والتجارة. وخلال تلك الفترة، لم تشهد التجارة زيادة كبيرة سواء بالنسبة للواردات أو الصادرات. وقد زادت الواردات زيادة كبيرة في الفترة بين أواخر التسعينيات ومنصف العقد التالي، من نسبة 30,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 36,5 في المائة. وخلال الفترة نفسها زادت الصادرات من نسبة 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 24,3 في المائة، مع حدوث زيادة فعلية في العجز التجاري. وإذا كانت الضرائب التجارية قد ظلت ثابتة فإن ثبات حصة الضرائب التجارية يعني بالتالي أن معدلات التعريفات أو أن تغطيتها قد انخفضت.

114- وكذلك حقق نمو الناتج المحلي الإجمالي زيادة في الفترة بين أوائل التسعينيات وأواخر التسعينيات، كما حقق زيادة أكبر في الفترة بين أواخر التسعينيات وما بعدها. وفي حين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أقل من 1 في المائة بالنسبة لبلداننا خلال الفترة 1990-1994، فإنه زاد إلى نسبة 4,3 في

المائة خلال الفترة 1995-1999، ثم إلى 4,7 في المائة خلال الفترة 2000-2006. وخلال الفترة 2004-2006، تحقق نمو نسبته 5,6 في المائة. وقد كان من المتوقع أن تزيد الضرائب المحلية غير المباشرة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة التي حققتها، وذلك استناداً إلى الزيادات في الإنفاقات مع زيادة الدخل القومي. وتباطؤ الزيادات في الضرائب المباشرة لا يتماشى، كما يبدو، مع الزيادات الأسرع في الدخل، خاصة خلال الانتقال من فترة أواخر التسعينات إلى العقد الأول من الألفية الثالثة. ومن المحتمل أن تكون هذه الحالة الشاذة ظاهرياً قد نتجت عن 'إصلاحات' أدت إلى خفض معدلات الضرائب المباشرة خاصة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات.

115- وخلال الفترة 2000-2006، زاد النمو وزادت التجارة مقارنة بما كانا عليه في التسعينات، ومع ذلك فإن أداء الإيرادات كان ضعيفاً. وكان من المتوقع أن يُعترف بهذا الضعف في الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي والتي بحثت بيانات الضرائب للفترة من عام 1990 إلى عام 2000 فقط (Keen and Simon, 2004). وشملت الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي جميع البلدان المتدنية الدخل وليس فقط البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وتتمثل قيمة هذه الدراسة في أنها توقعت بعض توجهات الهيكل الضرائبي التي استمرت حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي البلدان المتدنية الدخل بصفة عامة، بيّنت الدراسة أن نسبة الإيرادات الضرائبية إلى الناتج المحلي الإجمالي زادت من 14,5 في المائة إلى 14,9 في المائة فقط خلال تلك الفترة. وظل مستوى الضرائب المباشرة ثابتاً عند نسبة 3,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 و3,9 في المائة في عام 2000. وقد زادت الضرائب المحلية غير المباشرة زيادة متواضعة من نسبة 5,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 5,9 في المائة، في حين انخفضت نسبة الضرائب التجارية إلى الناتج المحلي من 4,3 في المائة إلى 3,7 في المائة.

116- وعندما فصلت الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي بين الفئات الرئيسية للضرائب، تبين أن ضرائب الشركات قد انخفضت (من 2,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2 في المائة) وهو ما يتماشى مع 'الإصلاحات' التي تهدف إلى خفض معدلات الضرائب. وقد زادت نسبة إيرادات ضرائب الدخل إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2,8 في المائة إلى 3,5 في المائة. أما إيرادات ضرائب الممتلكات، وهي شكل لتوليد الإيرادات لا يحظى باهتمام في كثير من الأحيان، فقد كانت ضئيلة وانخفضت من نسبة ثلاثة أعشار الناتج المحلي الإجمالي إلى عُشرية.

117- وفي إطار الضرائب المحلية غير المباشرة زادت نسبة إيرادات ضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي زيادة طفيفة من 2,8 في المائة إلى 3,5 في المائة. أما ضرائب الإنتاج، وهي المكونة الرئيسية الأخرى للضرائب المحلية غير المباشرة، فلم يحدث بالنسبة لها أي تغيير تقريباً. ومع زيادة ضريبة القيمة المضافة زيادة كبيرة أهملت ضرائب الإنتاج نسبياً كمصدر للإيرادات. وتشير النتائج التي توصل إليها صندوق النقد الدولي إلى أن الإيرادات الإجمالية للضرائب ظلت ثابتة خلال فترة التسعينات. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلنا إليها. وفي حين أن المعدلات القانونية لضرائب الشركات قد جرى خفضها بقدر كبير للغاية، فإن الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي قد بيّنت أن قاعدة الضرائب لم تزد وفقاً لما كان يأمل فيه أطراف جانب العرض. بل تقلصت قاعدة الضرائب وانخفضت الضرائب على الشركات. ويعكس هذا الانخفاض ميل المنافسة الدولية، 'السباق نحو القاع'، على نطاق واسع لخفض المعدلات على أمل اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

118- وخلصت الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن ضريبة القيمة المضافة كانت 'فعالة'، غير أن ما تحقق من مكاسب بالنسبة لكفاءتها، مقارنة بـضرائب المبيعات السابقة، لم يرد دليل عليه، خاصة في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وقد بيّنت دراسة سابقة أجراها صندوق النقد الدولي أنه في البلدان المتدنية الدخل لم تعوّض ضريبة القيمة المضافة خسائر الضرائب التجارية، وهو ما يتعارض مع التوقعات التقليدية (Baunsgaard and Keen, 2003). وقد تبين في الواقع العملي أن ضريبة القيمة المضافة لم تسترد إلا نسبة 30 في المائة تقريباً من الإيرادات التي فقدت في البلدان المتدنية الدخل بسبب خفض الضرائب التجارية. والدراسة التي أجراها 'كين' (Keen) و'سيمون' (Simone) خلصت إلى أنه في العديد من البلدان النامية، خاصة البلدان المتدنية الدخل وأقل البلدان نمواً، من شأن زيادة تحرير التجارة أن تؤدي إلى تقليل الإيرادات. ولهذا فإنه ستكون هناك حاجة أكبر إلى أن يعقب خفض التعريفات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتعزيزها. وتشير الدراسة إلى أنه مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بلدان عديدة سوف تتمثل المهام التي يتعين القيام بها في تحسين تصميم تلك الضريبة وتعزيز إدارتها. والدراسة التي أجراها 'كين' و'سيمون' تحذر من الرأي الشائع القائل بأنه ينبغي أن تخفّض معدلات الضريبة المفروضة على أرباح الشركات. وهذه النتائج تشير إلى عدد من السياسات الضريبية التي يمكن تقديم النصيحة إلى البلدان المنخفضة الدخل الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بأن تتبعها.

119- أولاً، ينبغي أن تؤخر الحكومات خفض التعريفات إلى أن يصبح من الممكن للضرائب غير المباشرة والمباشرة المحلية أن تزيد الإيرادات بقدر كبير. وكما ذكر أعلاه، فإنه كان من المفترض أن تؤدي الزيادات في الواردات إلى زيادة إيرادات الضرائب التجارية. ومما يثير القلق من وجهة نظر مالية عامة أن التعريفات قد تستمر في الانخفاض مستقبلاً مع انضمام البلدان إلى مناطق التجارة الحرة واتحادات الجمارك، أو تأثر التدفقات التجارية بالكساد العالمي. وبالنظر إلى أن الضرائب التجارية تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الضرائب، فإنه من الممكن أن تكون قيمة فوارق الإيرادات كبيرة بسبب مواصلة تنفيذ إجراءات تحرير التجارة، خاصة في ظروف تدهور التجارة.

120- ثانياً، هناك حاجة إلى زيادة الضرائب غير المباشرة المحلية بمعدل أسرع من المعدل المطبق حتى الآن. ومن الممكن أن يسهم في تحقيق ذلك الحد من إعفاءات ضرائب القيمة المضافة. ورفع معدلات ضرائب القيمة المضافة بالنسبة للمواد الاستهلاكية الفاخرة من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات وإلى تعزيز المساواة بالنسبة للهيكل الضريبي. وهذا التغيير في السياسات سوف يساعد على تحويل جزء من العبء الضرائبي إلى الأسر المعيشية التي تحصل على دخل أكبر خلال فترة الكساد العالمي وذلك، مثلاً، بزيادة الضرائب المفروضة على الكحول والتبغ والمركبات. وكانت هذه الضرائب قد أهملت نسبياً خلال فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وفي الوقت نفسه، يمكن للحكومات أن تعمل على أن تظل معدلات الضرائب المفروضة على السلع الأساسية التي تستهلك على نطاق واسع منخفضة. وهذا سيعتبر عليه، كإجراء تعويضي، فرض رسوم أكبر على استهلاك الكماليات أو الأصناف غير الأساسية.

121- وكانت الزيادات في إيرادات الضرائب المباشرة ضئيلة للغاية. فدافعوا الضرائب الأثرياء الذين يمثلون الجزء الأكبر من إيرادات الضرائب المباشرة كان من الممكن التعامل معهم على نحو أكثر فعالية. وهذا من شأنه أن يحسن مستوى الإنصاف دون الحاجة إلى رفع المعدلات. وإنشاء وحدات خاصة في وزارة المالية لدفعي الضرائب المرتفعي الدخل حقق بعض النتائج الهامة في بعض البلدان. وكما هو مبين في الجزء السابق المتعلق بالضرائب المفروضة على السلع الأساسية فإن الحد من "تأجيل الضرائب" ومن الإعفاءات بالنسبة للشركات سوف يؤدي أيضاً إلى زيادة الإيرادات. وينبغي أن توقف الحكومات مشاركتها في المنافسة الدولية المنطوية على عناصر الفشل لخفض المعدلات المفروضة على أرباح الشركات. وتطبيق الشيء نفسه على ضرائب الدخل الشخصي سيكون أيضاً أمراً منطقياً.

122- وقد انخفضت المعدلات القانونية لضرائب الدخل المفروضة على الشركات انخفاضاً كبيراً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التسعينات، وهو ما ترتب عليه أن الإيرادات المتأتية من هذا المصدر إما ظلت دون تغيير أو أنها انخفضت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولم يتحقق التنبؤ المتعلق بجانب العرض بأن القاعدة الضريبية سوف تشهد توسعاً. وينبغي العمل على منع حدوث المزيد من الانخفاضات في معدلات الضرائب المفروضة على أرباح الشركات. وفي الحالات التي تكون فيها أرباح الشركات معتمدة على استخراج الموارد الطبيعية هناك ما يبرر زيادة معدلات الضرائب وضرائب الربح. وينبغي أيضاً على حكومات البلدان المتدنية الدخل أن تعيد النظر في السياسة المتعلقة بإعفاء الأجانب ذوي الدخل المرتفع من دفع ضرائب الدخل، وهي سياسة شائعة. فهذا الإعفاء يخلق أثراً مظهرياً سيئاً بالنسبة للمواطنين ذوي الدخل المرتفع الذين يحق لهم عدم دفع ضرائب.

123- وهناك آلية مهمة في البلدان المتدنية الدخل وهي ضرائب الممتلكات التي يمكن أن تموّل الحكومات المحلية. وهذه الضرائب تطبق عادةً على المناطق الحضرية التي تتركز فيها غالبية الأثرياء وأفراد الطبقة المتوسطة. وهذا يعني أن تعزيز هذه الضرائب سوف يساعد في جعل الهيكل العام للضرائب متسماً بمزيد من التقدم. ومن الممكن لهذه الضرائب أن تساعد في زيادة الإنتاج المحلي لأنه يمكن لها أن تموّل الهيكل الأساسي الحضري الذي تعتمد عليه قطاعات التصدير في مجال الصناعات التحويلية في بلدان عديدة. وفي رأي بعض المحللين أن التركيز على ضرائب الممتلكات لن يحقق نتائج ملموسة وذلك نظراً للحاجة إلى تسجيل الممتلكات. وهذا الرأي عكسه هو الصحيح: فتأكيد أهمية ضرائب الممتلكات سوف يدعو إلى بذل جهود أكبر لإيجاد قواعد بيانات تحظى بالثقة لتسجيل الممتلكات. ويتمثل أحد أسباب عدم الاستفادة بشكل كامل من ضرائب الممتلكات في أن جمع تلك الضرائب سوف يتطلب استثمارات طويلة الأجل في إدارتها.

124- ووفقاً للمناقشة التي جرت أعلاه فإن تعبئة الإيرادات تتعرض لقيود قاسية بسبب الخصائص الهيكلية للاقتصادات المتخلفة للبلدان المتدنية الدخل. وعدم شيوع الطابع الرسمي هو واحدة من تلك المشكلات. والضرائب التي تدفعها مؤسسات عديدة في القطاعات غير الرسمية ضئيلة للغاية. ومن الناحية النظرية، ينبغي أن تفرض ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك النهائي الذي تسهم فيه تلك المؤسسات

شريطة أن تكون جزءاً من سلسلة القيمة التي أنتجت البند الاستهلاكي. غير أنه في كثير من الأحيان يعجز مسك الدفاتر الرسمي الذي يتعين القيام به لتحديد إسهام تلك المؤسسات عن تحديد ذلك الإسهام.

125- وعلاوة على هذا فإن المؤسسات الصغيرة تواجه عاملاً يثنيها عن أن تصبح جزءاً من الاقتصاد الرسمي لأنها ستصبح عندئذ خاضعة للضريبة. وهذه المؤسسات تواجه أيضاً مشكلة تتمثل في عدم توفر الفرصة أمامها للحصول على إئتمانات من القطاع الرسمي أو التدريب أو للوصول إلى أسواق المنتجات. وإحدى الطرائق لضم تلك المؤسسات إلى القطاع الرسمي وشبكة الضرائب تتمثل في أن تقوم الحكومة بتنفيذ استراتيجية واضحة توفر لتلك المؤسسات حوافز فعالة. ومن الممكن أن تكون هذه الحوافز شاملة لاستثمار في الهياكل الأساسية يتفق مع الوضع القائم، ودعم التسويق والتوزيع، وتقديم الائتمانات الصغيرة. واستناداً إلى تعزيز إمكانية الحصول على هذه الفوائد، سيكون لدى مؤسسات القطاع غير الرسمي حافز أكبر للتسجيل لدى سلطات الضرائب.

126- ويبرز الاضطراب الذي حدث مؤخراً في الأسواق المالية الدولية أهمية وضع نظام ضرائبي معقول للقطاع المالي المحلي، خاصة لتنظيم المضاربة. وعلى الرغم من أن أسواق رأس المال لم تتطور كثيراً في غالبية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن تلك الأسواق أخذت في التطور بسرعة في بعض البلدان. وفرض ضريبة على التعامل بالسندات، ولو بنسبة تقل عن واحد في المائة، يمكن أن يحقق إيرادات كبيرة ويؤدي إلى وقف المضاربة وعدم استقرار السوق. وهذه الضريبة يمكن أن تشمل، مثلاً، الأسهم والسندات ومشتقات الصكوك والأوراق المالية الحكومية. وبالمثل فإن فرض ضريبة على تدفقات العملات الأجنبية يمكن أن يقلل من تقلبات 'أموال المضاربة' التي تسهم في كثير من الأحيان في عدم استقرار سعر الصرف للبلد. ويمكن منح إعفاء من هذه الضريبة بالنسبة للمبالغ التي تصل إلى حد معين وللواردات الأساسية.

زاي - دور المساعدة الإنمائية الخارجية في تعبئة الموارد المحلية

127- في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوف تكون لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أهمية بالغة بالنسبة للنمو والتنمية الطويلة الأجل في ظل الظروف المتدهورة الناجمة عن الأزمة المالية والكساد اللذين يشهدهما العالم. ومن المؤسف أن المساعدة الإنمائية الرسمية لم توجه نحو الأهداف الإنمائية التي لها أولوية، مثل بناء القدرات الوطنية من أجل تعبئة الاستثمار وجمع الإيرادات المحلية. ونتيجة لهذا فإن الاستثمارات العامة والخاصة لا تزال تلقى صعوبات في المنطقة التي توجد حاجة ماسة لزيادة الاستثمار فيها بقدر كبير.

128- وفي ضوء النمو البطيء ليس من المستغرب أن يشهد الاستثمار العام تراجعاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ أوائل الثمانينات، كما أنه انخفض من نسبة 10 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 7 في المائة في عام 2000، وذلك بعد أن كانت النسبة حوالي 6 في المائة في أوائل السبعينات. وحتى عهد قريب، كانت الأولوية التي حظي بها الاستثمار العام فيما بين مقدمي المساعدة الإنمائية منخفضة. ولم تشمل برامج تخفيف حدة الفقر الاستثمار العام في التسعينات إلا بالنسبة لبعض المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية الاجتماعية. وإطار الأهداف الإنمائية للألفية أعاد مسألة توسيع نطاق الاستثمار العام إلى جدول الأعمال الإنمائي (Weeks and McKinley, 2007). وقد زاد الإقرار بأنه من الممكن أن تؤدي زيادة الاستثمار العام إلى "المزاحمة الإيجابية للاستثمار الخاص" بدلاً من "المزاحمة الطاردة له". ومن المرجح أن يتحقق هذا التدهور عندما تتدهور قيمة أسهم رأس المال على مر العقود كما حدث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي ظل هذه الظروف كان من الممكن أن تحقق الاستثمارات الأولية إيرادات متزايدة بدرجة كبيرة.

129- ومع تدهور الظروف العالمية من المهم المحافظة على قدر من الزخم الإنمائي لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية حتى مع تركيز السياسات المالية على تدخلات مقاومة للتقلبات الدورية. وفي هذا السياق من المهم أيضاً القيام بمحاولة لتصميم مساعدة إنمائية خارجية يكون هدفها زيادة القدرة المحلية للبلدان المتدنية الدخل بالنسبة لتعبئة المصادر المحلية لتمويل التنمية. ويعني هذا التأكيد زيادة التركيز على إصلاح وتعزيز المؤسسات المالية المحلية وأن تلك المؤسسات يمكن لها أن تقوم بمزيد من الفعالية ليس فقط بتعبئة المدخرات بل أيضاً بتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي.

130- وتعبئة مصادر التمويل المحلية تتطلب أيضاً زيادة الاهتمام بالإيرادات المحلية. وبدلاً من تخفيف أثر الحوافز بالنسبة لتعبئة الإيرادات، كما يعتقد بعض المحللين، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تعزز القدرات الوطنية لتحقيق المزيد من الإيرادات. وقد ركز قدر كبير من المناقشة التي جرت بشأن مدى فعالية المعونة على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها استقرار الاقتصاد الكلي في حالة زيادة المعونة بدرجة كبيرة حسبما جرى توقعه على أنه سيصحب اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية موجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما ترتب على هذه المناقشة هو تحويل الاهتمام عن إصلاح المساعدة الإنمائية الرسمية كي تسهم بفعالية في تحقيق التنمية الطويلة الأجل إلى مسائل الاستقرار على المدى القريب.

131- والتقييم الذي أجراه في عام 2007 مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي تحت عنوان "صندوق النقد الدولي وتقديم المعونة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" قيم أثر المساعدة الإنمائية الرسمية على بلدان "مرفق النمو لتخفيف حدة الفقر" خلال الفترة 1999-2005. وقد أظهر التقييم أن نسبة 36 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لهذه البلدان وجهت نحو تراكم الاحتياطي (أي أنها لم تستوعب) وأن نسبة مئوية مساوية لها قد استخدمت لتسديد الدين المحلي (أي أنه لم يتم إنفاقها محلياً). وهذا جعل النسبة المتبقية من المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل التوسع المالي عموماً والاستثمارات العامة المعززة للنمو على وجه الخصوص نسبة ضئيلة لا تزيد عن 27 في المائة. ومن الواضح أن هذه النسبة المخصصة لتعزيز النمو والتنمية في الأجل الطويل هي نسبة أقل من النسبة المثلى.

132- وليس هناك شك في أن التحرر المالي المحلي والخارجي قد عرض البلدان النامية لأزمات مالية. وقد تطلب هذا تجميع احتياطي لتلافي الآثار المحتملة لصدمات الشروط التجارية أو تدفقات رأس المال. والبلدان التي جمعت رصيداً احتياطياً تكون في وضع أقوى مع حدوث كساد عالمي وتباطؤ في التجارة. وتجميع الاحتياطي، الذي تركز الجزء الأكبر منه في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المصدرة للطاقة، جرى على نطاق واسع. وهذا التجميع وجه الموارد المالية، في الممارسة العملية، نحو الولايات المتحدة بدلاً من إبقائها في البلدان النامية لتمويل الاستثمار العام والخاص.

133- وبالإضافة إلى المبالغة في تجميع الاحتياطات، أظهرت الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي أيضاً أن نسبة 58 في المائة من التمويل غير الاحتياطي المتوفر من أجل التوسع المالي قد جرى توجيهها نحو سداد الدين المحلي. وخلال عقد التسعينات، عندما جرى خفض المساعدة الإنمائية الرسمية، لجأت البلدان المتدنية الدخل إلى وسائل أخرى لتمويل النفقات الحكومية. وسداد الدين المحلي كان خياراً رئيسياً ولكنه لم يمثل سوى حل قصير الأجل يترتب عليه دفع مبالغ باهظة كفوائد. وحتى عندما زادت المساعدة الإنمائية الرسمية جرى توجيه نسبة كبيرة منها نحو خفض الدين في العديد من البلدان، وكانت حالة زامبيا هي الحالة الشهيرة بأكبر درجة (Weeks et. al., 2006). ومن المفارقات أن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت، في الواقع، خلال السنوات الأولى من القرن عنصرًا للتعويض عن أنها لم تكن موجودة خلال فترة التسعينات عندما اضطرت الحكومة للاقتراض.

134- ولو كان سداد الدين المحلي قد أدى إلى خفض أسعار الفائدة الحقيقية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكان ذلك يمثل تحسناً هاماً. وعلى العكس فإن الإحصاءات تشير إلى أن معدلات الفائدة ظلت مرتفعة في المنطقة دون الإقليمية (Weeks, 2008). وحصة البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى التي تزيد فيها معدلات الفائدة الحقيقية عن 6 في المائة زادت في العقد الأول من الألفية الثالثة إلى 80 في المائة تقريباً. وإضافة إلى ذلك، فإن الفارق بين أسعار الفائدة للإيداع وأسعار الفائدة للإقراض ظل كبيراً.

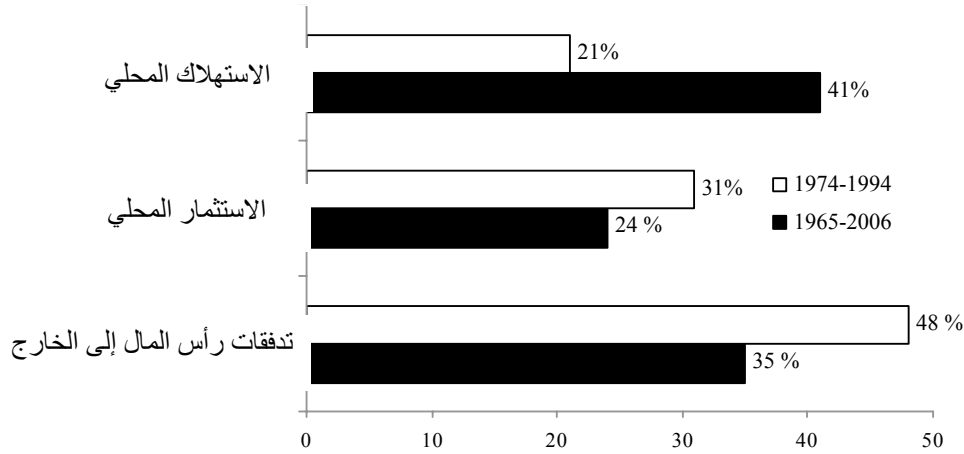
135- والمخاطرة هي أحد العوامل التي تفسر الفارق الكبير بين أسعار الفائدة للاقتراض وأسعار الفائدة للإقراض. وهناك عامل تفسيري آخر وهو السلطة التي تمارس في السوق من جانب العدد الصغير من المصارف الكبيرة، المملوكة عادةً لجهات أجنبية، التي تسيطر على القطاع المالي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن المؤسف أنه طالما استمرت أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة هذه وظل الفرق كبيراً بين أسعار الفائدة لا يوجد احتمال كبير لأن يكون من الممكن القيام بتجميع متسارع لرأس المال الذي يتعين أن يكون هو القوة الدافعة للنمو والتنمية في الأجل الطويل. ومن الممكن أن تلعب المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً محورياً في مساعدة البلدان على فك هذا الجمود بدعم قدرة المؤسسات المالية المحلية على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو عامة الناس المنتجين ونحو الاستثمار الخاص.

136- والنتائج الملموسة تشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تحل بشكل كامل محلّ المدخرات المحلية. وعندما يتراجع مقياس للمدخرات على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تشمل عادةً نصيب الفرد من الدخل ونسبة الإعالمة، إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن قيمة متغير المساعدة الإنمائية الرسمية تتراوح بين 1- وصفر. وهذا يعني أن المساعدة الإنمائية الرسمية تُستخدم في زيادة الاستهلاك، وهو ما سيؤدي إلى خفض المدخرات والاستثمار. غير أن هذه التحليل للتراجع يتجاهل حقيقة أن نسبة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية قد لا يكون من الممكن تحويلها إلى التمويل المحلي للاستهلاك أو الاستثمار بل يمكن استخدامها لتمويل مدفوعات دين مالي أو أنها تصبح رأس مال هارب.

137- وقد أجريت مؤخراً دراسة بطلب من "مركز السياسات الدولي للنمو الشامل"، وهي دراسة تكمل النتائج التي تم التوصل إليها في التقييم المذكور أعلاه الذي أجراه صندوق النقد الدولي. وتبين الدراسة أن نسبة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية قد أصبحت تدفقاً عكسياً لرأس المال حيث أنها تستخدم من أجل سداد الديون أو تجميع احتياطات من النقد الأجنبي أو شراء جهات خاصة لأصول أجنبية (أنظر Serieux، سيصدر في عام 2009). واستناداً إلى البيانات المجمعة للبلدان التسعة والعشرين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن الفترة 1965-2006، تبين من الدراسة التي أجراها "Serieux" أن نسبة 35 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية قد جرى تحويلها إلى تدفقات رأسمالية إلى الخارج، في حين أن نسبة 24 في المائة قد مولت استثمارات محلية ونسبة 41 في المائة مولت الاستهلاك المحلي. وخلال الفترة 1974-1994، عندما كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تزيد بشكل مستمر، زادت النسبة للمساعدة الإنمائية الخارجية التي تحولت إلى تدفقات رأسمالية خارجة إلى 48 في المائة، في حين أن نسبة 31 في المائة مولت استثمارات محلية ونسبة 21 في المائة مولت الاستهلاك المحلي.

138- والدراسة لا تبحث ما لهذه النتائج من آثار على السياسات. ومع ذلك من المهم القيام بذلك لأنه ينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية مرتبطة ارتباطاً مباشراً بدرجة أكبر بتمويل الاستثمار المحلي، وخاصة من أجل زيادة القدرات الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو أكبر. وتفترض الدراسة أنه في التسعينات كانت تُستخدم نسبة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل سداد القيمة الأصلية للدين الخارجي أو فوائده (الجزء الأكبر من الدين كان ديناً تساهلياً). وبالتالي فإن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت موجهة بشكل متزايد، على ما يبدو، نحو تجميع احتياطات من النقد الأجنبي وذلك حسبما تشير إليه الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي عن الفترة 1999-2005.

الشكل 10 : أوجه استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى، للفترة 1965-2006



139- وكي تتمكن البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من تعبئة موارد كافية لتمويل النفقات الإنمائية ومواصلة التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيكون من الضروري ألا يجري، على الأقل، خفض المستوى الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى هذا فإنه بالنظر إلى أن عدداً كبيراً من البلدان المتدنية الدخل يواجه مخاطر أكبر بالنسبة للديون المتبقية عليها، فإن هناك حاجة إلى زيادة تخفيف عبء الديون. ولكن ليس من المرجح أن يكون لتخفيض هذا العبء أثر مباشر كبير على ميزانيات البلدان المانحة. وينبغي ألا تكون زيادة تخفيف عبء الديون بديلاً لتقديم مساعدات إنمائية رسمية إضافية ولا تُستخدم المساعدات الإنمائية الرسمية الإضافية كبديل لتخفيف عبء الديون.

140- وبالنظر إلى أن جزءاً من المساعدة الإنمائية الرسمية يوجّه أيضاً نحو شراء جهات خاصة لأصول أجنبية فإنه من المهم أن تركز الحكومات أكثر على إدارة حسابات رأس المال بها من أجل المحافظة على الموارد التي تُتاح لأغراض الاستثمار المحلي. وحسبما جرت مناقشته في الجزء هاء فإن "هروب رأس المال" تترتب عليه مشكلة خطيرة في البلدان المتدنية الدخل، وهو ما يجعل إدارة تدفقات رأس المال إلى الخارج مسألة لها أولوية. وأياً كانت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المستخدمة في الاستهلاك أو الاستثمار، فإنه من المهم أن يُبذل ضغوط من أجل إجراء عدد من الإصلاحات بالنسبة لتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ظهور استراتيجيات وطنية لتخفيف حدة الفقر فإن مجتمع المانحين حول قدر أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الإنفاق الاجتماعي والصحة والتعليم بصفة خاصة. وفي سياق تلك العملية أخذ تمويل الهياكل الأساسية الاقتصادية الرئيسية في الانخفاض.

141- ومن الخطأ القول بأن تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية للهياكل الأساسية الاجتماعية يتنافس مع تمويلها للهياكل الأساسية الاقتصادية. وينبغي أن يكون برنامج الأهداف الإنمائية للألفية شاملاً لإجراءات تهدف إلى تحقيق توافق في الآراء بالنسبة لزيادة الاستثمار العام في المجالين. ومع ذلك فإن تمويل الهيكل الأساسي الاقتصادي من جانب المانحين الغربيين كان، في الواقع، طوال فترة عقدين على الأقل أقل مما ينبغي. وبناء على ذلك، ليس من المرجح أن يتسارع النمو الاقتصادي ليصل إلى المستويات اللازمة لتوليد الإيرادات العامة اللازمة لتمويل الخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية على حدّ سواء.

142- ومن الحقائق المؤثرة أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي مصدر لتمويل التنمية يتصف بأنه مصدر متذبذب ولا يمكن التنبؤ به مقارنة بالإيرادات المحلية؛ بل أن إنفاقات المساعدة الإنمائية الرسمية تُعتبر أكثر تنوعاً من المخصصات. وهذه المشكلات تشير إلى أن هناك حاجة إلى تقيد الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بالتزامات طويلة الأجل بالنسبة لتقديم المعونة. وسوف يكون من الضروري إطالة فترة الالتزام بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وذلك من أجل تعزيز قدرة الحكومة على تعبئة الموارد المحلية. ومن الممكن أيضاً أن يكون إتباع نهج الإسهامات المالية المماثلة جزءاً مفيداً من عملية الإصلاح هذه. وفي كثير من الأحيان يقدم المانحون دعماً للميزانية عندما تحدّد حكومة ما احتياجاتها من الإنفاق وتحسب قيمة الفجوة التمويلية التي ستسدها المساعدة الإنمائية الرسمية. وبعد ذلك يقدم المانحون وعداً

بتمويل العجز في الإيرادات الذي تم تحديده. غير أن هذا النهج قد يثني الحكومة عن زيادة الإيرادات المحلية.

143- وهناك خيار أفضل وهو يتمثل في إقناع الجهات المانحة بأن تقدّم تمويلاً يعادل نسبة مئوية من الأموال التي جمعتها الحكومة بما لا يتجاوز حداً معيناً. ومن الممكن أن يخفّض هذا الحد بمرور الوقت مع اكتساب الحكومة لقدرة أكبر بالنسبة لزيادة الإيرادات المحلية. ومن مزايا هذا النهج أن الحكومة سيكون لديها حافز لجمع المزيد من الإيرادات لأن زيادة الإيرادات يمكن أن تؤدي إلى تدفقات إضافية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

حاء - مسائل تكميلية

1- التحويلات المالية

144- يُعتبر النظر بالتفصيل في مسألة العلاقة بين التحويلات المالية والتنمية، وهي مسألة بالغة التعقيد، موضوعاً خارجاً عن نطاق هذا التقرير. وسوف تقتصر المناقشة على دور التحويلات المالية بالنسبة لمسألة تعبئة الموارد. وبالنسبة للتحويلات المالية، تعتبر كلمة 'تعبئة' في حد ذاتها كلمة ملائمة وذلك لأن التحويلات تمثل تدفقاً فعلياً للموارد التي لا تطالها أيدي الحكومات إلا بالنسبة لحالات خطط العمال المهاجرين المنظمة وفقاً لمعاهدات أو اتفاقات رسمية أخرى.

145- وأية مناقشة للتحويلات المالية ولأثرها على التنمية يجب أن تنطلق من المبدأ الأساسي القائل بأن أكثر الموارد قيمة بالنسبة لأي بلد هو شعبه. فقيام أي بلد بالتنمية وتجميع الثروة يجري عن طريق الاستفادة بمهارات ومواهب رجاله ونسائه وليس عن طريق صادراته إلى بلدان أخرى. والتحويلات المالية التي يبعث بها المهاجرون إلى الخارج إلى أسرهم هي مصدر رئيسي للدخل في العديد من البلدان وقد تسهم في تخفيف حدة الفقر. غير أن التحويلات في حد ذاتها لا يمكن لها أن تديم تخفيف حدة الفقر الذي يتحقق من خلال نمو الاقتصاد المحلي.

146- وتعليقاً على إمكانية أن تؤدي التحويلات المالية إلى تعزيز النمو في ظل الظروف والآليات السائدة كتب اثنان من خبراء صندوق النقد الدولي ما يلي في عام 2007:

غير أن الأدلة العملية لآثار التحويلات المالية فيما يتعلق بالنمو لا تزال متباينة. وهذا يرجع، جزئياً، إلى حقيقة أن آثار التحويلات المالية على رأس المال البشري والمادي تتحقق على مدى فترة زمنية طويلة للغاية. وهذا يرجع أيضاً، جزئياً، إلى صعوبة تخلص أثر التحويلات المقاوم للتقلبات الدورية مما يكتنفه من تعقيدات، وهو ما يعني أن العلاقات السببية تمتد من النمو إلى التحويلات، ولكن الترابط بين المتغيرين هو ترابط سلبي ... وسيكون من السهل استنتاج أن للتحويلات أثراً سلبياً على النمو، غير أن هذا سيكون أمراً خاطئاً ... وبقدر ما تؤدي التحويلات المالية إلى زيادة الاستهلاك فإنها قد تزيد مستويات الدخل الفردي وتحد من الفقر حتى إذا كانت لا تؤثر بشكل مباشر على النمو (Ratha and Mohapatra, 2007, 5).

147- ويلخص هذا النص المقتبس إلى حد كبير الحالة الراهنة للبحث : لا توجد أدلة مؤكدة على أن التحويلات المالية تعزّز النمو، ورغم وجود ميل بديهي للاعتقاد بإمكان حدوث ذلك. وسيكون من المستغرب ألا تؤدي التحويلات إلى الحد من الفقر في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى وذلك لأن الفقر منتشر فيها على نطاق واسع. إضافة إلى ذلك فإن نسبة تزيد عن ثلاثة أخماس القوة العاملة المهاجرة المسجلة هي من المنطقة دون الإقليمية (انظر الإطار 1) وليس في البلدان المتقدمة النمو التي تزيد فيها الأجور عما هي في البلدان المرسلة للعمالة.

148- و يقدم الجدول 22 تقديرات البنك الدولي للتحويلات المالية من خلال القنوات الرسمية لعام 1995 وللفترة 2000-2007. وبالنسبة لجميع التدفقات الموجهة نحو البلدان النامية فإن نصيب البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في عام 2006 لم يمثل سوى حوالي 4 في المائة. ونصيب صافي التدفقات في الناتج المحلي الإجمالي كان أكثر ضالة بالنسبة للمنطقة وبلغ، بالكاد، نسبة واحد في المائة في عام 2006. ويمكن قراءة ما يلي علي مدونة شبكية للبنك الدولي، وهو ما ينطبق إلى حد كبير على المناقشات المتعلقة بالتحويلات المالية الموجهة نحو منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى دون الإقليمية.

تلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحويلات في عام 2007 بلغت قيمتها 12 بليون دولار، وكان ذلك هو الرقم الرسمي. وبإضافة التدفقات " غير الرسمية " يمكن أن يصل المبلغ الإجمالي بسهولة إلى ضعف هذا الرقم. وقد تلقت نيجيريا وكينيا والسودان والسنغال وأوغندا وجنوب أفريقيا أكبر قدر من التحويلات، في حين أنه في بلدان أصغر، مثل ليسوتو، تمثل التحويلات ما يصل إلى ربع الناتج المحلي الإجمالي (Uy, 2008).

149- وإذا كان صحيحاً أن التحويلات المالية الفعلية، يمكن بسهولة أن تكون ضعف " الرقم الرسمي فإن حصة تلك التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي تكون حوالي 2 في المائة. ومن أبعاداً تعليقات على المنطقة اتفقوا جميعهم تقريباً على أن التحويلات لها أثر كبير في تخفيف حدة الفقر⁽²⁷⁾. وأثر تخفيف حدة الفقر يكاد يعني، بحكم تعريفه، أن غالبية التحويلات توجه نحو الاستهلاك. وإذا كان معدل الاستهلاك لمتلقي التحويلات أقل نسبياً مما هو عليه ونسبته 75 في المائة وكان إجمالي التحويلات في عام 2007 ضعف الرقم الإحصائي " الرسمي " الصافي فإن هذا يعني تحقيق وفر في التحويلات مقداره حوالي 6 بلايين دولار 25 (في المائة من 24 بليون دولار)⁽²⁸⁾.

150- والإحصاءات المتعلقة بالتحويلات المالية تبيّن أنه من المحتمل أن يكون للتحويلات أثر كبير على تخفيف حدة الفقر، ولكن ليس من المرجح أن تسهم بدرجة كبيرة في الادخار أو الاستثمار في غالبية البلدان في منطقة جنوب الصحراء الكبرى دون الإقليمية. وترد في الإطار 1 استثناءات هامة تشير إلى أن ليسوتو هي البلد الوحيد الذي سيكون لتعبئة المدخرات من التحويلات بالنسبة له عائد عام كبير أو أثر كبير على النمو. وهناك تدابير، مثل التدابير التي اقترحتها صندوق النقد الدولي لتعبئة مدخرات من التحويلات، يُنظر إليها في أفضل الحالات على أن لها فوائد محتملة لكنها تمثل مصدراً ثانوياً لتمويل الاستثمار في معظم البلدان.

(27) هذا هو ما تم استنتاجه من دراسات مكثفة عن المنطقة تستند إلى بيانات دراسات استقصائية مستمدة من غانا

(Adams, 2006).

(28) يؤكد راثا (Ratha) وموهاپاترا (Mohapatra) وبلازا (Plaza) أنه يوجد سوق كبير "لسندات مجموعات الشتات" في منطقة جنوب الصحراء الكبرى دون الإقليمية، وهو سوق يستند إلى ما يبدو أنه افتراضات اختيارية عن مستويات الدخل للمهاجرين في الخارج. وما هو أكثر تعقيداً أن تقديراتهم تفترض أن جميع مدخرات المهاجرين توجه نحو السندات ولا يوجه أي جزء منها نحو التحويلات الشخصية (Ratha, Mohapatra and Plaza, 2008, 16). وإضافة إلى هذا فإن المحللين يشيرون إلى أمثلة "لسندات مجموعات الشتات" من الهند وإسرائيل اللتين تعتمد خططهما على الإيرادات المتحصلة في البلدان المتقدمة النمو. وكما هو مبين في الإطار 1 فإن نسبة نقل عن 30 في المائة من المهاجرين من الأقاليم تتجه نحو البلدان المتقدمة النمو. أنظر أيضاً " كيتكار " (Ketkar) و " راثا " (Ratha) (2007).

الإطار 1: الهجرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لعام 2007

- 1 - عدد المهاجرين :
15,9 مليون شخص، أو نسبة 2,1 في المائة من السكان
- 2 - البلدان العشرة الأولى من حيث عدد المهاجرين :
مالي، بوركينا فاسو، غانا، إريتريا، نيجيريا، موزامبيق، زامبيا، جنوب أفريقيا، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية
- 3 - جهات المقصد المحددة - كنسبة مئوية من المجموع
البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (25,2 في المائة)
البلدان المرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2,9 في المائة)
بلدان من نفس المنطقة (63,2 في المائة)
بلدان نامية أخرى (0,2 في المائة)
بلدان غير محددة (8,5 في المائة)
- 4 - ممرات الهجرة العشرة الأولى :
بوركينا فاسو - كوت ديفوار
زمبابوي - جنوب أفريقيا
مالي - كوت ديفوار
إريتريا - السودان
غانا - كوت ديفوار
مالي - بوركينا فاسو
إريتريا - إثيوبيا
موزامبيق - جنوب أفريقيا
السودان - المملكة العربية السعودية
ليسوتو - جنوب أفريقيا
- 5 - البلدان العشرة الأولى التي تتلقى تحويلات مالية (ببلايين الدولارات، لعام 2007)
نيجيريا (3,3)، كينيا (1,3)، السودان (1,2)، السنغال (0,9)، أوغندا (0,9)، جنوب أفريقيا (0,7)، ليسوتو (0,4)، موريشيوس (0,2)، توغو (0,2)، مالي (0,2)
- 6 - البلدان العشرة الأولى التي تتلقى تحويلات مالية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (لعام 2006) :
ليسوتو (24,5)، غامبيا (12,5)، الرأس الأخضر (12,0)، غينيا-بيساو (9,2)، أوغندا (8,7)، توغو (8,7)، السنغال (7,1)، كينيا (5,3)، سوازيلند (3,7)، بنن (3,6)

المصدر: Ratha and Zu (2007)

<http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1199807908806/SSA.pdf>

الجدول 22 - تدفقات التحويلات المالية للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ولجميع البلدان النامية، للفترة 1995-2007، ببلايين الدولارات

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	
									أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
10,8	10,3	9,3	8,0	6,0	5,0	4,7	4,6	3,2	التدفقات الداخلة
الرقم غير متوفر	2,9	3,3	3,0	2,8	2,5	2,3	2,5	2,0	التدفقات الخارجة
الرقم غير متوفر	7,4	6,0	5,0	3,2	2,5	2,4	2,1	1,2	صافي التدفقات
									جميع البلدان النامية
239,7	221,3	191,2	161,3	143,6	115,9	95,6	84,5	57,5	التدفقات الداخلة
الرقم غير متوفر	44,2	36,0	30,9	23,8	20,4	13,6	11,5	12,4	التدفقات الخارجة
الرقم غير متوفر	177,1	155,2	130,4	119,8	95,5	82,0	73,0	45,1	صافي التدفقات

المصدر: (Ratha and Zu 2007).

ملاحظات: كانت التدفقات الصافية تشكل نسبة واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى دون الإقليمية في عام 2006. والجدول يبين التحويلات المالية المسجلة رسمياً.

151- على عكس الدور المتواضع الذي قد تلعبه التحويلات المالية لتعبئة المدخرات والاستثمارات فإن تدفق رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة دون الإقليمية يتيح إمكانية لتحقيق مكاسب هائلة سواء في الإيرادات العامة أو في الاستثمار الخاص..

152- وتشير ورقة عمل أعدّها البنك الدولي في عام 2008 إلى أن مقادير كبيرة من رؤوس الأموال قد تدفقت من منطقة جنوب الصحراء الكبرى دون الإقليمية وذلك حسبما يبينه النص الذي يلخص رسماً توضيحياً في ورقة العمل :

بلغت تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى كل سنة في الفترة 1990-2005 مبلغاً متوسطه 8,1 بليون دولار. وقد تزايدت تدفقات رؤوس الأموال من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حتى عام 2002 ولكنها أخذت في الانخفاض في السنوات الأخيرة. والرصيد التراكمي لتدفقات رؤوس الأموال من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بلغ 178 بليون دولار في عام 2006، وهو ما يعادل تقريباً نسبة 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - بما يمثل انخفاضاً عن النسبة التي كان عليها في عام 2002 وهي 51 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج من البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل والغنية بالموارد في جنوب الصحراء الكبرى كانت أسرع في التسعينات وبلغت نسبة 59 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 (Ratha, Mohapatra and Plaza, 2008, 14).

153- وإذا كان المبلغ المتوسط الذي قدره 8 بليون دولار دقيقاً فإن هذا يعني أن تدفقات رأس المال إلى الخارج قد تجاوزت بدرجة كبيرة التحويلات المالية للعقد الأول من الألفية الثالثة، وهو ما يؤيد النتائج التي توصل إليها كل من " بويس " (Boyce) و " نديكوماننا " (Ndikumana) اللذين قدّرا التدفقات الخارجة بمبلغ يزيد عن ذلك كثيراً (Boyce and Ndikumana, 2000). وفي دراسة أجراها مؤخراً المؤلفان نفسيهما لأربعين بلداً أفريقيا خلال الفترة 1970-2004 لاحظ المؤلفان أن قيمة رأس المال الهارب بالأسعار الثابتة بلغت 607 بلايين دولار في نهاية الفترة (القيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام 2004، Ndikumana and Boyce, 2008). وهذا الرصيد تجاوز القيمة الإجمالية للدين الخارجي للبلدان الأربعين بمبلغ قدره 398 بليون دولار. وحسبما بيّنت الدراسة السابقة للباحثين بالنسبة للفترة 1970-1996 فإنه خلال هذه السنوات كانت أفريقيا مصدراً صافياً لرأس المال إلى بقية العالم. وكان رصيد أنغولا من رأس المال الهارب بنسبة 535 في المائة من دينها الخارجي في عام 2004، وكانت النسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية 310 في المائة، وللرأس الأخضر 524 في المائة، ولرواندا 356 في المائة، ولسيراليون 407 في المائة، ولموزامبيق 307 في المائة.

154- وتماشياً مع النهج العام للبنك الدولي، يركز " راثا " (Ratha) و " موهاباترا " (Mohapatra)، و " بلازا " (Plaza) على دور سياسات، الاقتصاد الكلي التقليدية بالنسبة للحدّ من هروب رؤوس الأموال⁽³⁰⁾. وهناك نهج هادف وفعال بدرجة أكبر لمنع الزيادة في تدفق رأس المال إلى الخارج وهو تنظيم حساب لرأس المال الخارجي. وسوف تتمثل الفوائد الناتجة عن ذلك في خفض معدلات الفائدة وتسريع النمو وتقليل الالتزامات الخارجية الصافية. وقبل الأزمة المالية العالمية التي نشأت في الفترة 2008-2009 كان من المتوقع أن يُدين نهج السياسة القوية ضوابط رأس المال باعتبار أنها تؤدي إلى نتائج عكسية بالنظر إلى ما يدعى من أنها تحد من تدفقات الحافظات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر. والتجاوزات

(29) تصف ورقة العمل البيانات بأنها 'حسابات أجراها من قاموا بإعداد الورقة' استناداً إلى تقرير تمويل التنمية العالمية في عام 2007 الذي أعده البنك الدولي (World Bank, 2007). وهذا المصدر لا يفرق بين البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتدنية الدخل. والرسم الأصلي يقيس على المحور الرأسي نسبة مئوية تتراوح بين الصفر ونسبة 60 في المائة وليس بين الصفر ونسبة 6 في المائة كما في الرسم الوارد أعلاه. والمحور الرأسي في الرسم الأصلي لا يمكن أن يكون صحيحاً. وورقة العمل تتضمن، حسبما ورد في الجزء المقتبس من النص، رقماً تقريبياً للتدفقات الخارجة، وهو 8 بليون دولار بالتقريب عن الفترة 1990-2005. وفي عام 2005 كانت قيمة الدخل القومي للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى 347 بليون دولار (World Bank, 2005, 257)، وهو ما يعني نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقل عن 10 في المائة. وبالنظر إلى أن الأرقام تنخفض في بعض السنوات وأن السلاسل الزمنية لا تبدأ قرب الصفر فإنه لا يمكن تفسير الخطأ باحتمال أن تكون الفقرة الأصلية قد قدّمت الأرصدة التراكمية. (Ratha, Mohapatra and Plaza, 2008, 14).

(30) الدليل الذي قدّم لتأييد هذا الرأي هو رسم يقسم البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى إلى مجموعتين رُتبت بلدان في إحداها على أن تقيّمها 'منخفض' ورُتبت بلدان في الأخرى على أن تقيّمها 'مرتفع' وذلك في إطار ما سُمي "تقييم السياسات والتقييم المؤسسي للبلدان" (Ratha, Mohapatra and Plaza, 2008, 15). ولا يمكن للمرء أن يعلق أهمية على هذه الحجة وذلك بالنظر إلى ما يلي: 1' التقييم موضع البحث هو إجراء يتعلق بترتيب رقمي، وهو ما يعني أن الفرق بين 'منخفض' و 'مرتفع' يمكن أن يتراوح بين الصفر واللانهاية على مقياس أساسي؛ و 2' حتى المجموعة التي ترتيبتها 'منخفض' يوجد بالنسبة لها هروب تراكمي لرأس المال بنسبة تزيد عن 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الواضحة التي نتجت عن التدفقات غير المنظمة لرأس المال جعلت هذا النهج يفقد مصداقيته في البلدان المتقدمة النمو التي دخل واضعو السياسة فيها في عام 2009 في نقاش جاد بشأن آليات التنظيم⁽³¹⁾.

155- وهناك العديد من الأسباب التي تجعل فرض ضوابط على رأس المال أمراً ملائماً بالنسبة للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى وحدها :

(أ) شهد في السابق، أو لا يزال يشهد، عدد من البلدان قلاقل مدنية، تشمل العنف المسلح بدرجات مختلفة؛

(ب) 'تعتبر الأسواق المحلية الخاصة لرؤوس الأموال أسواقاً ضيقة النطاق، كما أن مدى أنواع الأصول التي يمكن أن تحفظ رأس المال محدود للغاية؛

(ج) عدم استقرار سعر الصرف الملازم للاعتماد على المنتجات الأولية يجعل الأصول المالية شديدة الخطر.

156- وتنظيم رأس المال مع إصدار صكوك إدارية مضمونة من القطاع العام من شأنه أن يحد من هروب رأس المال وأن يؤدي إلى تعبئة موارد استثمارية. وتحديد تفاصيل ضوابط رأس المال أو الصكوك المالية اللازمة للحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع الاستثمار المحلي يخرج عن نطاق هذه الدراسة. وفي البلدان التي لا تعاني من نزاعات مدنية، مثل زامبيا، من الممكن أن يكون للضوابط المستندة إلى السوق والتي تعتمد على فرض ضريبة على حركة رأس المال تأثير فعال. وفي البلدان التي تعاني من اضطرابات سياسية من الضروري أن تفرض ضوابط كمية. وعندما يتم تجاوز الاعتراضات الإيديولوجية والتعامل معها كصكوك عملية تتعلق بالسياسات من الممكن أن تحل مشكلة التصميم في ضوء الخبرات الناجحة وغير الناجحة لبلدان عديدة.

طاء - الملخص والاستنتاجات

157- خلصت ورقة العمل هذه إلى عدد من الاستنتاجات الهامة المتعلقة باستخدام السياسة المالية في تعبئة الموارد. وخطر حدوث انكماش عام بالنسبة لأفريقيا، وهو خطر ماثل في الوقت الحالي، يجعل ترجمة هذه الاستنتاجات إلى إجراءات تتعلق بالسياسات أمراً له أولوية. والاستنتاج الأساسي بأكبر درجة هو أن إيديولوجية أية سياسة مالية 'محايدة' تكون متوافقة مع قطاع عام صغير وميزانيات متوازنة، وهو ما لم يستند مطلقاً إلى نظرية سليمة، قد فقدت مصداقيتها بالأزمة العالمية الراهنة. وفي أفريقيا، كما هو الحال في أماكن أخرى، من الممكن أن تُستخدم، ويجب أن تُستخدم، السياسة المالية بفعالية من أجل تعزيز النمو والحد من التذبذبات القصيرة الأجل والحفاظ على بقاء الاقتصادات قريبة من مسارات نموها المحتمل. والحاجة إلى تنفيذ هذه المهام الثلاث تؤكد الاستنتاجات التالية:

158- أولاً، تشير الأدلة المتوفرة في البلدان إلى وجود حاجة ملحة إلى أن تعمل الحكومات على زيادة تعبئة الموارد وزيادة الإيرادات العامة بصفة خاصة. وخصص الإنفاق الحكومي هي حصص تقل كثيراً عن المستوى اللازم لتخفيف حدة الفقر وتعزيز النمو من خلال الاستثمار العام. والإيرادات العامة هي أكثر انخفاضاً، وهو ما يعني وجود عجز مالي مستمر لا يبدو أنه سينخفض في غالبية البلدان. ولهذا فإن البلدان لا تزال تعتمد بشكل غير مستدام على المساعدة الخارجية.

⁽³¹⁾ تعليقاً على التحول في الاتجاهات بالنسبة لتنظيم رأس المال، كتب في عام 2009 " بول كروغمان " (Paul Krugman)، الحائز على جائزة نوبل، ما يلي :

سبق لي في عام 1998، في خضم الأزمة المالية الآسيوية، الإعراب عن تأييدي لفرض ضوابط مؤقتة على رأس المال، وهي ضوابط أشير هنا إلى بعض منها. وفي ذلك الوقت كان اقتراح فرض تلك الضوابط يُعتبر اقتراحاً غير قويم ويتسم بعدم المسؤولية - وجرى محادثة هاتفية طويلة وغير سارة بيني أنا ومسؤول إداري رفيع المستوى، وغتمني هذا المسؤول لما أبديته من أفكار ضد السوق. واليوم أصبحت تلك الفكرة الشاذة وغير العقلانية فكرة قوية لدرجة أنها تمثل جزءاً من سياسة معيارية لصندوق النقد الدولي.

(<http://Krugman.blogs.nytimes.com/2009/03/02/capital-control-memories/>) وفي عام 2008، تضمن برنامج لصندوق النقد الدولي كان من المأمول أن ينفذ اقتصاد أيسلندا بعد انهيارها اقتصادياً ضوابط تتعلق بتدفقات رأس المال ونظاماً صارماً للعملاء. (انظر - <http://blogs.ft.com/maverecon/2009/02/the-return-of-capital-> controls/). غير أن الاستنتاج الذي خلص إليه " كروغمان " (Krugman) بأن الضوابط المؤقتة لرأس المال قد أصبحت سياسة قاسية لصندوق النقد الدولي ربما كان منطوياً على مبالغة. وفي كانون الثاني/يناير 2009، خلال زيارة لإندونيسيا، نفى كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي 'تكهناً مفاده أن صندوق النقد الدولي سيوافق على أن تبذل إندونيسيا جهوداً لحماية عملتها المتعثرة، وهي الروبية، بفرض ضوابط على العملة'. (انظر التقرير على الموقع

159- ثانياً، يُعتبر الاستثمار العام عنصراً أساسياً لتعزيز النمو في أفريقيا، وهو ما يتطلب إتباع نهج عملي إزاء العجز المالي. وإذا كان معدل النمو المتوسط في الأجل الطويل لبلد ما منخفضاً، كما الحال بالنسبة لغالبية البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، فإنه سيكون من الملائم العمل على زيادة الاستثمار العام لكي يحقق البلد إمكانياته في الأجل الطويل. ويمكن على نحو مماثل أن تستخدم الحكومة الإنفاق الجاري كآلية مقاومة للتقلبات الدورية من أجل توليد الطلب الإضافي اللازم لتحقيق الإمكانيات الأكبر التي يوفرها الاستثمار العام. واستخدام الإنفاق الجاري للتعويض عن النقص في الطلب العام من أجل المحافظة على النمو قريباً من إمكانياته يعني ضمناً زيادة العجوزات المالية أو تقليل الفوائد.

160- ثالثاً، استخدام العجز المالي في إدارة التقلبات الدورية وتمويل الاستثمار العام لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث تضخم. والتضخم في بلدان شرقي وجنوبي أفريقيا له مكونة هيكلية قوية يمكن التعامل معها من خلال تنمية وتطوير الهيكل الأساسي الاقتصادي والمالي وليس من خلال تقليل العجز. وفي كثير من الأحيان يُبدى آراء مفادها أن العجوزات تسبب مزاحمة طارئة للاستثمار، غير أنه لا توجد أدلة تثبت ذلك في جميع بلدان شرقي وجنوبي أفريقيا.

161- رابعاً، تتطلب زيادة الإيرادات العامة إدخال بعض التغييرات على السياسة المتبعة حالياً في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ومن بين هذه التغييرات إتباع نهج أكثر عقلانية من الناحية الاقتصادية إزاء الاستثمار الأجنبي وذلك استناداً إلى تقييم صريح للتكاليف والمزايا. ومحاولة زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أقصى حد ممكن لا تمثل سياسة عقلانية. وزيادة الفوائد المتحصلة من الاستثمار الأجنبي، بما يشمل الفوائد المتعلقة بالإيرادات، تمثل سياسة عقلانية.

162- خامساً، في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يؤدي الفقر الذي تعاني منه الأسر المعيشية وتخلف ما يطلق عليه اسم 'القطاع الرسمي' إلى الحد من المدخرات الخاصة. ورفع معدلات الإدخار ستكون مهمة طويلة الأجل تتحقق من خلال تنمية المؤسسات الخاصة الكبيرة والصغيرة وزيادة دخول العاملين. وفي هذا السياق، من الممكن تحقيق زيادة في المدخرات الخاصة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسات العامة. ومن الممكن أن تسهم المساعدة الإنمائية في ذلك من خلال دعم القطاعات الإنمائية المالية في المنطقة.

163- سادساً، يتطلب تعزيز أداء الإيراد العام إتباع نهج واقعي إزاء وضع هيكل ضرائبي للبلد. والحماس الزائد إزاء تشجيع التجارة أدى إلى حدوث تدهور سابق لأوانه في الضرائب التجارية، بما يمثل نسبة كبيرة من إيرادات الضرائب في المنطقة وذلك بالنظر إلى تخلف قطاع الشركات. والتحول من الضرائب التجارية إلى ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات لم يؤدي إلى تحسين كبير في أداء الإيرادات. والأدلة المتوفرة تشير إلى أن التحول قد أدى إلى تجمد أنصبة الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي. وبدلاً من إجراء تحول ستكون زيادة هذين النوعين من الضرائب، من خلال زيادة المعدلات وتوسيع نطاق التطبيق، هي السياسة الملائمة.

164- سابعاً، يُبدى في كثير من الأحيان آراء مفادها أن المساعدة الإنمائية تقلل الحوافز التي تشجع الحكومات على فرض الضرائب. وفي حين أنه لا توجد أدلة مقنعة تؤيد هذه الآراء فإنه من الممكن أن تكون المساعدة الإنمائية أكثر فعالية على مستوى الاقتصاد الكلي. وتشير البحوث إلى أنه على مدى فترة تزيد عن أربعين عاماً، الفترة 1965-2006، وجهت نسبة 40 في المائة من المساعدة الإنمائية نحو الاستهلاك المحلي، ونسبة تزيد عن الثلث نحو التدفقات الرأسمالية، ونسبة الربع فقط نحو الاستثمار المحلي. وهذا التوزيع، الذي يتعارض مع جميع مبادئ تعزيز النمو والتنمية، كان من الممكن تغييره بتوخي المرونة من جانب الجهات المانحة.

165- ثامناً، تمثل التحويلات المالية للعمال الذين يعملون في الخارج على نحو مؤقت والأسر المعيشية التي تعيش منذ أمد طويل في الشتات مصدراً محتملاً للاستثمار المحلي، رغم صغر حجمه. وينبغي أن تضع الحكومات خططاً لتوجيه جزء من التحويلات نحو قنوات مالية رسمية، مع القبول بحقيقة أن ارتفاع معدل استهلاك التحويلات يحد من إمكانية تحقيق ذلك.

166- وأخيراً، من الممكن أن يكون لعكس اتجاه تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، 'هروب رؤوس الأموال'، أثر مأساوي على تعبئة الموارد. ووفقاً لما أفاد به صندوق النقد الدولي فإن مقادير رؤوس الأموال التي تدفقت إلى الخارج كانت كبيرة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وتشير مصادر مستقلة إلى أن تلك التدفقات الخارجة مستمرة. والحصول حتى على جزء صغير من رؤوس الأموال التي

تتدفق إلى الخارج، بفرض ضريبة على حركة رأس المال مثلاً، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق زيادة هائلة في الإيرادات العامة.

167- وقد سعت هذه الدراسة إلى تحديد المجالات التي يتعين أن تُتخذ فيها إجراءات تتعلق بالسياسة وليس وضع تفاصيل تشغيلية للتدابير التي يتعين اتخاذها لاستكشاف الإمكانيات التي تمثلها تلك المجالات ومع التحول في الإيديولوجية الناتج عن الانكماش العالمي أصبح من الممكن أن تنتظر الحكومات الأفريقية في تدابير تتعلق بالسياسات كان النظر فيها من قبل أمراً محظوراً، مثل تنظيم حساب رأس المال. والخطوة التالية في بحوث السياسات سوف تتمثل في تحديد التدابير المعينة الملائمة لطائفة واسعة من البلدان الأفريقية.

- Adams, R. H., jr
2006 'Remittances and Poverty in Ghana,' *World Bank Policy Research Working Paper* 3838
Development Research Group (Washington: World Bank)
- Baunsgaard, Thomas and Michael Keen
2005 'Tax Revenue and (or?) Trade Liberalization'. Working Paper 05/112, June
(Washington DC: IMF)
- Bova, E.
2008 'The Resource Curse, Comparing copper revenues in Chile and Zambia', *Development Digest* 1, Centre for Development Policy and Research. Available at:
<http://www.soas.ac.uk/cdpr/publications/dd/48462.pdf>
- Boyce, J K and Léonce Ndikumana
2000 'Is Africa a Net Creditor? New Estimates of Capital Flight from Severely Indebted Sub-Saharan African Countries, 1970-1996,' *Working Paper* Department of Economics, University of Massachusetts Amherst (Amherst, Mass)
2008 'Capital Flight Repatriation: Investigation of its Potential Gains for Sub-Saharan African Countries', *Working Paper* Department of Economics, University of Massachusetts Amherst (Amherst, Mass)
- Cristian Aid
2008. *Death and taxes: the true toll of tax dodging*. Available at:
<http://christianaid.org.uk/images/deathandtaxes.pdf>
- Economic Commission for Africa
2004 *Economic Report on Africa 2004: Unlocking Africa's Trade Potential* (Addis Ababa: ECA)
2005 *Economic Report on Africa 2005: Meeting the Challenges of Unemployment and poverty in Africa* (Addis Ababa: ECA)
2006 *Economic Report on Africa 2006: Capital Flows and Development Financing in Africa* (Addis Ababa: ECA)
2007a *Economic Report on Africa 2007: Accelerating Africa's Development through Diversification* (Addis Ababa: ECA)
2007b *Public Expenditure and Service Delivery in Africa: Perspectives on Policy and Institutional Framework* (Addis Ababa: ECA)
2008 *Economic Report on Africa 2008: Africa and the Monterrey Consensus, Tracking Performance and Progress* (Addis Ababa: ECA)
- Epstein, Gerald and Irene Gabel
2007 'Financial Policy'. Training Module #3 of the Research Programme on 'Economic Policies, MDGs and Poverty'. *International Poverty Centre*, (Brasilia)
- Geda, Alemayehu
2001 *Fiscal Policy Harmonization in the Context of African Regional Integration* (Addis Ababa: ECA)
- Geda, Alemayehu, and John Weeks
2007 'Growth Instability in sub-Saharan Countries,' *Centre for Development Policy and Research Working Paper* (London and Addis Ababa, CDPR)
- Gupta, Sanjeev, Catherine Pattillo, and Smita Wagh
2007 'Impact of Remittances on Poverty and Financial Development in Sub-Saharan Africa', *IMF Working Paper* No. 07/38 (Washington: IMF)
- Gupta, Sanjeev and Shamsuddin Tareq
2008 'Mobilizing Revenue,' *Finance and Development*, September, Vol. 45, No. 3 (Washington: IMF)
- Harrod, R F
1939 'An Essay in Dynamic Theory', *Economic Journal* IL,14-33.
- Himes S.

2008 'Ghana: no incentive needed for investing in the mining sector – tax expert', *Public Agenda*, Accra, 25 February
<http://allafrica.com/stories/200802251515.html>

International Monetary Fund

- 1997a *Burundi: Recent Economic Developments IMF Staff Country Report 97/114* (Washington: IMF)
- 1997b *Malawi - Recent Economic Developments, IMF Staff Country Report 97/107* (Washington: IMF)
- 1997d *Zambia: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 97/118* (Washington: IMF)
- 1998a *Burundi: Statistical Annex, IMF Country Report 99/8* (Washington: IMF)
- 1998b *Botswana: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Staff Country Report 98/39* (Washington: IMF)
- 1998c *Kenya: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 98/66* (Washington: IMF)
- 1998d *Lesotho: Statistical Annex IMF Country Report 98/29* (Washington: IMF)
- 1998e *Republic of Mozambique: Selected Issues, IMF Staff Country Report 98/59* (Washington: IMF)
- 1998f *Rwanda: Statistical Appendix, IMF Country Report 98/115* (Washington: IMF)
- 1998g *Tanzania: Statistical Appendix, IMF Country Report 98/5* (Washington: IMF)
- 1998h *Uganda: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 98/61* (Washington: IMF)
- 1998i *South Africa: Selected Issues, IMF Staff Country Report 98/96* (Washington: IMF)
- 1999a *Botswana: Statistical Appendix, IMF Staff Country Report 99/132* (Washington: IMF)
- 1999b *Swaziland: Statistical Appendix, IMF Staff Country Report 99/13* (Washington: IMF)
- 1999c *Tanzania: Recent Economic Developments, IMF Staff Country Report 99/24* (Washington: IMF)
- 1999d *Zambia: Statistical Appendix, IMF Country Report 99/43* (Washington: IMF)
- 1999e *Zimbabwe: Statistical Appendix, IMF Staff Country Report 99/49* (Washington: IMF)
- 2000a *Burundi: Statistical Annex, IMF Staff Country Report 00/58* (Washington: IMF)
- 2000b *Rwanda: Recent Economic Developments, IMF Staff Country Report No. 4* (Washington: IMF)
- 2000c *South Africa: Selected Issues, IMF Staff Country Report 00/42* (Washington: IMF)
- 2000d *Swaziland: Selected Issues, IMF Staff Country Report 00/113* (Washington: IMF)
- 2000e *Tanzania: Statistical Annex, IMF Staff Country Report 00/122* (Washington: IMF)
- 2001a *Lesotho: Statistical Annex IMF Country Report 01/80* (Washington: IMF)
- 2001b *Malawi: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 01/32* (Washington: IMF)
- 2001c *Mozambique: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 01/25* (Washington: IMF)
- 2001d *Rwanda: Statistical Annex, IMF Country Report 01/30* (Washington: IMF)
- 2002a *Botswana: Statistical Appendix, IMF Country Report 02/439* (Washington: IMF)
- 2002b *Burundi: Statistical Annex, IMF Country Report 02/241* (Washington: IMF)
- 2002c *Kenya: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 02/84* (Washington: IMF)
- 2002d *Lesotho: Statistical Annex IMF Country Report 02/97* (Washington: IMF)
- 2002e *Malawi: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 02/182* (Washington: IMF)
- 2002f *Mozambique: Statistical Appendix, IMF Country Report 02/139* (Washington: IMF)
- 2002g *Rwanda: Statistical Annex, IMF Country Report 02/107* (Washington: IMF)
- 2002h *Zimbabwe: Statistical Appendix, IMF Country Report 02/126* (Washington: IMF)
- 2003a *Kenya: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 03/200* (Washington: IMF)
- 2003b *Swaziland: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 03/22* (Washington: IMF)

- 2003c *South Africa: Selected Issues, IMF Country Report 03/18* (Washington: IMF)
- 2003d *Tanzania: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 03/2* (Washington: IMF)
- 2003e *Uganda: Statistical Appendix, IMF Country Report 03/84* (Washington: IMF)
- 2003f *Zimbabwe: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 03/225* (Washington: IMF)
- 2004a *Botswana: Statistical Appendix, IMF Country Report 04/212* (Washington: IMF)
- 2004b *Lesotho: Selected Issues and Statistical Appendix IMF Country Report 04/23* (Washington: IMF)
- 2004c *Malawi: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 04/390* (Washington: IMF)
- 2004 *Mozambique: Statistical Appendix, IMF Country Report 04/51* (Washington: IMF)
- 2004d *Rwanda: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 04/383* (Washington: IMF)
- 2004 *South Africa: Selected Issues, IMF Country Report 04/379* (Washington: IMF)
- 2004e *Tanzania: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 04/284* (Washington: IMF)
- 2004f *Zambia: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 04/160* (Washington: IMF)
- 2005a *Lesotho: Selected Issues and Statistical Appendix IMF Country Report 04/438* (Washington: IMF)
- 2005b *Mozambique: Selected Issues and Statistical Appendix IMF Country Report 05/311* (Washington: IMF)
- 2005c *South Africa: Selected Issues, IMF Country Report 05/345* (Washington: IMF)
- 2005d *Tanzania: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 05/172* (Washington: IMF)
- 2005e *Zimbabwe: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 05/359* (Washington: IMF)
- 2006a *Botswana: Statistical Appendix, IMF Country Report 06/65* (Washington: IMF)
- 2006b *Burundi: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 06/307* (Washington: IMF)
- 2006c *Kingdom of Lesotho: Statistical Appendix, IMF Country Report 06/405* (Washington: IMF)
- 2006e *South Africa: Selected Issues, IMF Country Report 06/328* (Washington: IMF)
- 2006f *Kingdom of Swaziland: Statistical Appendix, IMF Country Report 06/109* (Washington: IMF)
- 2006g *Zambia: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 06/118* (Washington: IMF)
- 2007a *Republic of Mozambique: Selected Issues, IMF Country Report 07/258* (Washington: IMF)
- 2007b *World Economic and Financial Surveys: Regional Economic Outlook Sub-Saharan Africa* (Washington: IMF)
- 2008a *Botswana: 2007 Article IV Consultation - Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Botswana* (Washington: IMF)
- 2008b *Burundi: Sixth Review Under the Arrangement Under the Poverty Reduction and Growth Facility and Request for Waiver of Performance Criteria - Staff Report; Staff Supplement; Staff Statement; Press Release on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Burundi IMF Country Report No. 08/27* (Washington: IMF)
- 2008c *Kingdom of Lesotho: Statistical Appendix, IMF Country Report 08/135* (Washington: IMF)
- 2008d *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa. October* (Washington: IMF)
- 2008e *Republic of Mozambique: Second Review Under the Policy Support Instrument and Request for Waiver of Nonobservance of Assessment Criteria; Staff Statement; Press Release*

- on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for the Republic of Mozambique, IMF Country Report No. 08/220* (Washington: IMF)
- 2008ef *Kingdom of Swaziland: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report 08/48* (Washington: IMF)
- 2008g *Zambia: Selected Issues, IMF Country Report 08/29* (Washington: IMF)
- 2008h *Zambia: Statistical Appendix, IMF Country Report 08/30* (Washington: IMF)
- IMF Independent Evaluation Office
- 2007 *The IMF and Aid to Sub-Saharan Africa*, March 12 (Washington: IMF)
- Keen, Michael and Alejandro Simone
- 2004 'Tax Policy in Developing Countries: Some Lessons from the 1990s and Some Challenges Ahead', in Sanjeev Gupta, Gabriela Inchauste and Benedict Clements, editors, *Helping Countries Develop: The Role of Fiscal Policy* (Washington: IMF)
- Ketkar, S. L., and D. Ratha
- 2007 'Development Finance via Diaspora Bonds: Track Record and Potential,' *Policy Research Working Paper 4311* (Washington: World Bank)
- Lissu, T. and M., Cutris
- 2008 *A Golden Opportunity?*, Christian Council of Tanzania, National Council of Muslims in Tanzania and Tanzanian Episcopal Conference, March
- Musgrave, R. A., and Musgrave, P. B.
- 1973 *Public Finance in Theory and Practice* (New York: McGraw-Hill)
- Ndulu, Benno (with Lopamudra Chakraborti, Lebohang Lijane, Vijaya Ramachandran and Jerome Wolgrin)
- 2007 *Challenges of African Growth: Opportunities, Constraints and Strategic Directions* (Washington, DC: World Bank)
- Organisation of Economic Cooperation and Development (OECD)
- 2002 *Direct Foreign Investment for Development: Maximising Benefits, Minimising Costs* (<http://www.oecd.org/dataoecd/47/51/1959815.pdf>)
- Pollin, Robert, Gerald Epstein, James Heintz and Leonce Ndikumana
- 2006 *An Employment Targeted Policy for South Africa* (Northampton, MA: PERI and Edward Elgar)
- Ratha, Dilip and Sanket Mohapatra
- 2007 *Increasing the Macroeconomic Impact of Remittances on Development*, Development Prospects Group, World Bank (Washington: World Bank)
- http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1110315015165/Increasing_the_Macro_Impact_of_Remittances_on_Development.pdf
- Ratha, Dilip, Sanket Mohapatra and Sonia Plaza
- 2008 'New Sources and Innovative Mechanisms for Financing Development in Sub-Saharan Africa,' *Policy Research Working Paper 4609* (Washington: World Bank)
- Ratha, Dilip, and Zhimei Xu
- 2007 *Migration and Remittances Factbook* (Washington: World Bank)
- <http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1199807908806/SSA.pdf>
- Reinhart, Carmen and Ostry, Jonathan (1995): 'Saving and real interest rates in developing countries', *Finance and Development* 4 32, 16-18
- Roy, Rathin and John Weeks
- 2004 *Making Fiscal Policy Work for the Poor* (New York: UNDP)
- <http://www.g24.org/roy0904.pdf>
- Serieux, John
- 2009 (forthcoming) 'Aid and Savings in Sub-Saharan Africa: Should We Worry about Rising Aid Levels?' Draft Working Paper for the International Policy Centre for Inclusive Growth (Brasilia)
- Stallings, Barbara and Rogerio Studart
- 2006 *Finance for Development* (Washington DC: Brookings Institution)
- Svensson, Jakob

- 2000 'Cost of Doing Business: Firms experience with corruption in Uganda,' *African Region Working Papers Series 6* (Washington: World Bank)
- Swan, Trevor
1956 'Economic Growth and Capital Accumulation,' *Economic Record*, 334-61
- Tanzi, Vito,
1977 'Inflation, Lags in Collection, and the Real Value of Tax Revenue', *IMF Staff Papers* 24 (March), 154-167
- United States Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis
2008 *Concepts and Methods of the U.S. National Income and Product Accounts* (Washington: US Government Printing Office)
- United States Office of President
2009 *Economic Report of the President 2009* (Washington: US Government Printing Office)
- Uy, Marilou
2008 'How will the financial crisis affect remittances to Africa?'
<http://africacan.worldbank.org/how-will-the-financial-crisis-affect-remittances-to-africa>
- Weeks, John
1989 *A Critique of Neoclassical Macroeconomics* (London and New York: Macmillan and St Martin's Press)
2001 'Growth Variability among and within African Countries: An Aspect of Unsustained Development,' Paper prepared for Expert Meeting on Will Africa Embark on a Sustained Growth Path during this Decade? Committee for Development Policy, United Nations, New York
- Weeks, John, and Victoria Chisala, Alemayehu Geda, Terry McKinley, Hulya Dagdeviren, Alfredo Saad Filho and Carlos Oya
2006 *Economic Policies for Growth, Employment and Poverty Reduction: Case Study of Zambia* (Lusaka: UNDP)
- Weeks, John, and Terry McKinley
2007 'The Macroeconomic implications of MDG-based strategies in Sub-Saharan Africa,' *International Poverty Centre Policy Research Brief No. 4* (Brasilia: IPC)
- Weeks, John, and Shruti Patel, Allan C. K. Mukungu and V. Seshamani
2007 *Implications for the Zambian Economy of Kwacha Appreciation* (Lusaka: UNDP)
- Weeks, John, and Rathin Roy
2004 *Making Fiscal Policy Work for the Poor* (New York: UNDP)
- World Bank
2005 *World Development Report 2005* (New York: Oxford University {Press)
2007 *Global Development Finance 2007: The Globalization of Corporate Finance in Developing Countries*. (Washington: World Bank)